الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENSE

الجيوش العربية في مواجهة الانتفاضات الشعبية

دور القضاء العسكري في مكافحة الإرهاب والتجسس وخطورة المسّ به

اللغة العربية كأداةٍ استعمارية في الكيان الإسرائيلي

مجلة الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE
العدد مئة وتسعة – تموز ٢٠١٩

الحرب الفكرية

تتخذ الحرب عدة أوجه وتتنوع مستوياتها بتنوع الوسائل القتالية وباختلاف ساحات المعركة، ويغدو هذا المبدأ أكثر وضوحًا مع طول أمد الحرب واشتداد العداء بين الأطراف المقاتلة. كما أنّ تلك الوسائل والساحات لا تنحصر في المستوى المادي الملموس وحده، بل تتعداه إلى المستوى الفكري لتصبح معركة عقلية تتصادم فيها الأفكار والمخططات والعقائد.

بمعنى آخر، إنّ التصدي للعدو ومحاربته لا يقتصر على جهوزية العتاد والسلاح والمقاتلين، واندفاعهم في حقل المعركة عند نشوبها، وصمودهم ببسالةٍ في وجه العدو؛ فكل ذلك على أهميته، لا يكفي إذا لم يقترن بجهدٍ فكري يستهدف العقل الذي يقف وراء جيش العدو وقوّاته.

لدى تطبيقنا هذه المفاهيم على واقعنا بالنسبة إلى العدو الإسرائيلي، ندرك أننا نحتاج في حربنا إلى عسكريين أشدّاء، على أهبة الجهوزية بسلاحهم وعتادهم، ونحتاج أيضًا إلى عقول نيّرة تتعمّق في المنظومة الفكرية الإسرائيلية، وتستهدف دوافع هذا العدو ونواياه، وتحدّد نقاط ضعفه وتستغلّها لصالح الوطن. ويندرج في هذا السياق بلا شك تعلّم لغة العدو لأنّها الباب الذي يخفي وراءه تلك المعطيات.

كل ما سبق جزء لا يتجزّأ من استراتيجية الجيش وعقيدته القتالية، وجانب من الجوانب الأساسية التي تتابعها القيادة في رصدها المستمر للعدو الإسرائيلي، وسعيها إلى تحصين المؤسسة العسكرية والوطن من شروره، فالحرب قائمة ومستمرة بشكلَيْها المادي والفكري، والقدرات الجسدية والقتالية لا تقل أهمية عن القدرات العقلية، في المسيرة المشرفة التي يتبعها لبنان منذ عقود طويلة، صامدًا بثباتٍ في وجه عدوه الأول، لا يعرف الخضوع ولا التردّد.

العميد علي قانصو
مدير التوجيه

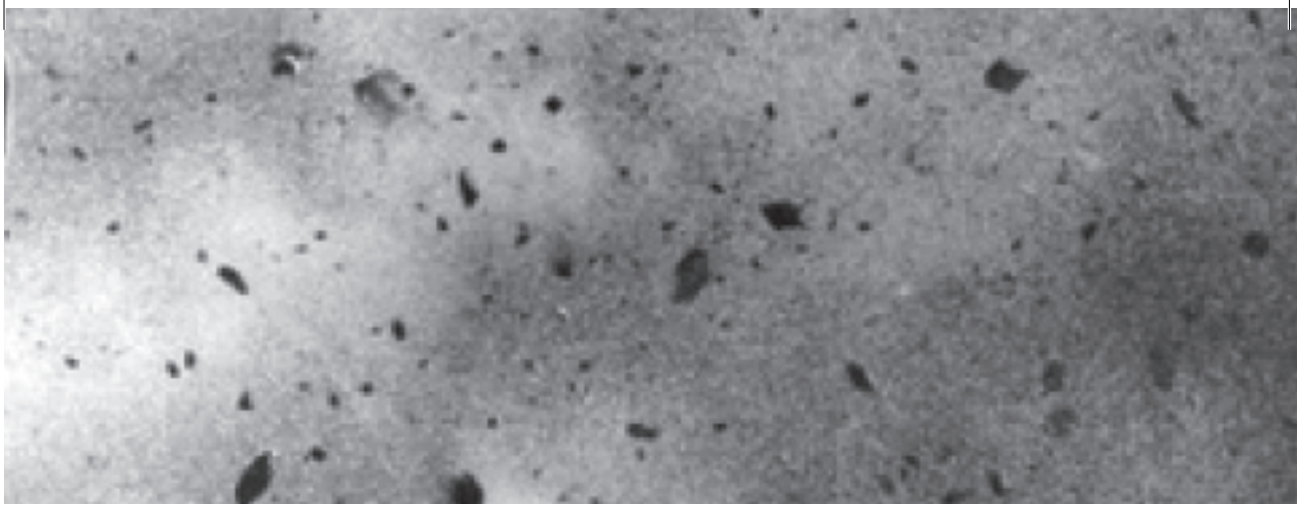

الهيئة الإستشارية

أ.د. عدنان الأمين	أ.د. ميشال نعمة	أ.د. نسيم الخوري
أ.د. طارق مجذوب	العميد (ر.م.) نزار عبد القادر	أ. د. عصام مبارك

رئيس التحرير: أ.د. عصام مبارك سكرتيرة التحرير: الرقيب جيهان جبّور

شروط النشر

١- «الدفاع الوطني اللبناني» مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

٢- تشترط المجلة في الأعمال الواردة عليها ألا تكون قد نشرت سابقًا أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

٣- تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة، خصوصًا ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما نتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة C.V. (التخصّص، الدرجة العلمية، المؤلفات، الخ.) وبملخص لمقاله المرسل بالإنكليزية أو بالفرنسية.

٤- المجلة محكّمة وتحيل الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

٥- تُعلِم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّرًا للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسبًا. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب إجراء أي تعديلات في النص تزكيها هيئة التحكيم.

٦- تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بواسطة Microsoft Word وأن يكون حجم المقال ما بين ٦٠٠٠ و٦٥٠٠ كلمة.

٧- تعتبر «الدفاع الوطني اللبناني» جميع ما يُنشر فيها ناطقًا باسم أصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

٨- تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كليًا أو جزئيًا إلّا بإذن منها.

• الأبحاث المنشورة في أعداد «الدفاع الوطني اللبناني» متيسرة على موقع: *www.lebarmy.gov.lb www.lebanesearmy.gov.lb*

عنوان المجلة	:	قيادة الجيش اللبناني، مديرية التوجيه، اليرزة، لبنان، هاتف: ١٧٠١
العنوان الالكتروني	:	tawjih@lebarmy.gov.lb & tawjih@lebanesearmy.gov.lb
السعر	:	٥٠٠٠ ليرة لبنانية.
الاشتراك السنوي	:	في لبنان: ١٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية.*
		في الخارج: ١٥٠ دولارًا أميركيًا.*
الاعلانات والاشتراكات	:	مجلة «الدفاع الوطني اللبناني».
التوزيع	:	شركة ناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.م.

* بدل الإشتراك السنوي يتضمّن الرسوم البريدية

المحتويـات

العدد مئة وتسعة – تموز ٢٠١٩

الجيوش العربية في مواجهة الانتفاضات الشعبية

العميد الركن المتقاعد نزار عبد القادر ٥

دور القضاء العسكري في مكافحة الإرهاب والتجسس وخطورة المسّ به

العقيد الركن أنطوان شديد ٤٣

اللغة العربية كأداةٍ استعمارية في الكيان الإسرائيلي

الرائد حسين غدار ٧٧

ملخصات ..... ١٠٨ – ١١٢

الجيوش العربية في مواجهة الانتفاضات الشعبية

العميد الركن المتقاعد نزار عبد القادر*

المقدّمة

في العام ٢٠١١، انتفض ملايين الناس في العالم العربي من تونس إلى مصر وليبيا وسوريا، ونزلوا إلى الشوارع مطالبين بإسقاط الأنظمة "المستبدة" التي حكمتهم لعقودٍ، ساعين إلى استبدالها بأنظمةٍ ديمقراطية تؤمّن لهم الحريات العامة ولقمة العيش والكرامة وفق الشعار الذي رفعه المتظاهرون في ميدان التحرير في القاهرة: حرية – خبز – كرامة. ولّدت هذه الانتفاضات في البداية قناعة بأنّ النظام القديم في الشرق الأوسط قد انتهى، وبأنّنا نقف على أبواب نظام جديد يؤمّن الحريات والانتقال نحو نظام ديمقراطي. لكن سرعان ما تبددت الآمال بتحقيق الإصلاح والتغيير المنشودَيْن. شهدت بعض الدول سقوط الأنظمة القائمة منذ عقود، ولكنها فشلت في الحفاظ على الاستقرار، أو سرعان ما تحوّلت الثورة

*ضابط متقاعد في الجيش اللبناني

إلى حرب أهلية؛ بينما نجحت دول أخرى في اجتياز التجربة واستعادة السيطرة على الشارع وإعادة الاستقرار إلى المجتمع. بعد ثماني سنوات على اندلاع الثورات العربية، أُصيبت المجتمعات العربية بخيبةٍ كبيرة بعد تبدّد كل الآمال بإمكانية حدوث تغيير أساسي في أنظمة الحكم الأوتوقراطية[١].

لكن، وعلى عكس الفكرة الشائعة بأنّ الانتفاضات الشعبية قد فشلت وانطفأت ولن تتكرر، فقد أثبتت الأحداث التي شهدتها السودان والجزائر بأنّ مطلب التغيير السياسي من أجل إقامة نظام ديمقراطي لم يتبدّد أو يغيب إلى غير رجعة.

تسيطر على السياسة الخارجية لمعظم الدول العربية مجموعة من العوامل التي تُشكّل مزيجًا مخيفًا من التهديدات والفرص. تتراوح التهديدات ما بين المخاوف التي تساور الحكام من عودة الانتفاضات الشعبية، وتنامي النفوذ الإيراني، بالإضافة إلى هواجس تخلّي الولايات المتحدة عن تعهداتها لتأمين الاستقرار والأمن الإقليمي، وخصوصًا لجهة مواجهة تمدّد النفوذ الإيراني. أما الفرص فتتمثل بإمكانية الاستفادة من إضعاف بعض دول محور الممانعة وأدواته، سواء نتيجة تداعيات أحداث الربيع العربي أو جراء الهجمة الأميركية لإدارة ترامب ضد هذا المحور، وتصنيف معظم المنظمات التي تُشكّل أذرعته العسكرية في خانة الإرهاب.

في ظل ما آلت إليه الانتفاضات العربية التي اندلعت في العام ٢٠١١، وبعد ثماني سنوات وإسقاطها لأربعة رؤساء، نجد أنّه بات مشروعًا أن نتساءل إلى متى يبقى العالم العربي عصيًا على أي تحوّل نحو الديمقراطية؟ ويرى العديد من المحللين بأنّه استنادًا إلى ما انتهت إليه الانتفاضات السابقة، فإنّ الشكوك تدور حول صدق نوايا القيادات العسكرية في السودان

١- Marc lynch, “The New Arab order: power and violence in Today’s Middle East”. www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/2018-08-13/new-arab-order

والجزائر لتسليم السلطة للقوى المدنية المطالبة بحكمٍ مدني ديمقراطي. ويبذل المحللون قصارى جهدهم لاستشراف المستقبل من خلال تحليل ما حدث للانتفاضات الأولى، مركّزين في تحليلاتهم على ستة عوامل سياسية: دور الإسلام السياسي، الجيوبوليتيك الإقليمي، دور النفط، مؤسسات النظام والتحالفات القائمة، دور القوات المسلحة، دور المجتمع المدني في الحراك السياسي[٢].

سيتركز البحث في هذه الدراسة على دور القوات المسلحة في انتفاضات الربيع العربي، وعلى ما قامت به من أعمال، لكن التركيز على دور القوات المسلحة لا يعني إهمال التعرض لتأثيرات العوامل الأخرى في مسار الانتفاضات التي حدثت، وما تضمّنته من تطوّرات دراماتيكية، ونشوء الجماعات الإرهابية، وقيام الخلافة الإسلامية في سوريا والعراق، وانتشار تنظيم "داعش" في عدة دول، مما سهّل لقيادة التنظيم التدخل بقوةٍ في مجتمعات عديدة عربية وأوروبية، بالإضافة إلى شن هجمات إرهابية. كانت معظم الجيوش في الدول التي شهدت الانتفاضات تُعدّ داعمة بقوةٍ للأنظمة القائمة، وعلى علاقة وثيقة برأس السلطة، وعلى هذا الأساس كان من المنتظر أن تضرب بشدةٍ المنتفضين، خصوصًا بعد أن رفعوا شعار إسقاط النظام. فقد تطوّرت ونمت في ظل حكام وصلوا إلى السلطة كعسكريين عبر انقلاب عسكري، أو لتذكيتهم من قبل القيادات العسكرية، ولذلك كان ينظر إلى الجيوش كأدوات قمع بيد الحكام، وبأنّها لن تكون أداة تغيير أو إصلاح. لكن لم تنفّذ هذه الجيوش ما كان متوقعًا منها أن تقوم به لجهة حماية الأنظمة، باستثناء حالة واحدة هي في سوريا، حيث دافعت القوات المسلحة عن نظام بشار الأسد. في المقابل وقف الجيشان

٢- Kristen Kao and Ellen Lust, "Why Did the Arab uprisings Turn Out as They Did" ...https://pomed.org/pomed-snapshot.why-did-the-arab-uprisings.

التونسي والمصري على الحياد. مما أقنع الرئيسان زين العابدين بن علي وحسني مبارك على التنحي عن الرئاسة، وفرار الأول إلى خارج البلاد.

لا بد من التعرض في البحث للأدوار السياسية التي اضطلعت بها الجيوش، وذلك استنادًا إلى التصاقها برؤساء الدول الذين نجد أنّ لجميعهم تاريخًا عسكريًا أهّلهم للوصول إلى الحكم بوسائل غير ديمقراطية. واللافت أنّه كان يُنظر إلى معظم الجيوش العربية من قبل الدول الغربية، على أنّها عنصر تحديث وتطوّر وتساهم إيجابيًا في بناء دولها، لذلك رحّبت الدول الغربية بأكثر من محطة بالحركات الانقلابية التي شهدتها معظم دول الربيع العربي[٣].

من أجل فهم الأدوار الخاصة التي قامت بها الجيوش في الدول التي شهدت الانتفاضات، فإنّنا نرى ضرورة قراءة ما جرى في كل منها على حدة، وعلى أن تحاول في نهاية البحث الخروج باستنتاجاتٍ عامة حول ما يجمع أو يفرّق بينها، انطلاقًا من سلوكيتها في التعاطي مع الجماهير المنتفضة ومع الأنظمة التي كانت قائمة، والأدوار السياسية التي اضطلعت بها بعد انتفاضات ٢٠١١.

لن نتعرّض في البحث لطبيعة الانتفاضات وأسبابها، بل سنركّز في البحث على دراسة ردود الفعل التي واجهت بها القوات العسكرية الانتفاضات وتحليلها، انطلاقًا من عاملَيْن أساسيَيْن: ١- طبيعة العلاقات القائمة بين القوات والمجتمع المدني، ٢- مستوى التنظيم المؤسساتي للقوات العسكرية، وذلك لاعتقادنا بأنّ هناك علاقة مباشرة ومؤثرة ما بين هذين العاملَيْن ومدى الانفتاح التي واجهت فيه القوات المسلحة الجموع المنتفضة.

٣- Florence Gaub,"Arab armies: agents of change?Before and after 2011". Chaillot paper.no131, March.2013.

١- العلاقات المدنية - العسكرية في الشرق الأوسط

صدرت دراسات عديدة في ستينيات القرن الماضي وسبعينياته حول الأدوار التي تضطلع بها القوات المسلحة في الدول العربية، على أثر الانقلابات العسكرية التي حدثت في عدد كبير من هذه الدول، وشملت هذه الدراسات أيضًا طبيعة انخراط القيادات العسكرية في السياسة، وما نتج عن ذلك من إرهاصات سياسية واجتماعية واقتصادية، وما أدت إليه من نزاعات خطيرة وباهظة الأثمان بين الدول العربية، من الحرب المصرية في اليمن، إلى التنافس الشديد الذي حصل ما بين العراق وسوريا.

في الفترة الراهنة لا يحكم العسكريون أي من الدول العربية بصورةٍ مباشرة، وذلك على الرغم من الخلفية العسكرية للعديد منهم، فهم يحكمون بواسطة حكومات مشكّلة من مدنيين، ولكنهم يستفيدون من دعم القوات المسلحة والأجهزة الأمنية والمخابراتية، لتحصين موقعهم وزيادة نفوذهم وحمايتهم للاحتفاظ بالسلطة لسنواتٍ عديدة أو لعقودٍ. في ظل فائض النفوذ والدعم الذي يحظى به الحاكم الفرد، تتحول الحكومة المدنية التي تعمل في ظل هذا الوضع إلى حكومة موظفين ليس لها أي دور سياسي، ويقتصر عملها على تأمين العمل الإداري للدولة، بالإضافة إلى تأمين الحاجات الحياتية والاجتماعية، بينما تبقى كل القرارات السياسية والسيادية وإدارة السياسة الخارجية وكل المسائل الأمنية في يد الحاكم الفرد حصرًا. من هنا، فإنّ القوات المسلحة تؤدي دورًا أساسيًا في كل القرارات السياسية والسيادية والأمنية، والتي تمارسها في الظل في فترات الرخاء، في حين تبقى جاهزة للإمساك بكل آليات صنع القرار السياسي والأمني في زمن الأزمات[٤].

٤- Steven A. Cook, Ruling But Not Governing. The Military and Political Development in Egypt, Algeria and Turkey (Baltimore, MD: John Hopkins University press, 2007).

في الواقع، لا يمكن المجادلة بأنّ الشرق الأوسط ما زال المنطقة الوحيدة في العالم، إذ تتابع القوات المسلحة تأدية دور رئيس في السياسة الداخلية. ويرى المحللون بأنّ هذا الدور تحديدًا يُشكّل عائقًا أساسيًا أمام حصول أي إصلاح سياسي يؤدي إلى حكم ديمقراطي[٥].

في الوقت الذي يُنظر فيه إلى الأنظمة بأنّها عسكرية أو شبه عسكرية وأوتوقراطية، أو أنّها ملكية ضمن نظام اجتماعي عشائري، أو أنّها أنظمة تخضع لنظام الازدواجية العسكرية، تبقى القوات المسلحة السلطة النهائية والحاسمة في تقرير مستقبل النظام والبلاد.

في الملكيات العشائرية القائمة في العالم العربي، فإنّ قوة النظام تكون مستمدة من ولاء العشائر للملك أو من خلال قوة عسكرية مستعارة، حيث لا يسمح الحجم السكاني بناء قوات وطنية قادرة على حماية النظام، وهذا ما يدفعها إلى شراء خدمات عسكريين غرباء.

في السعودية نرى أنّ هناك ازدواجية بين القوات المسلحة والحرس الوطني والذي يُشكّل صمام أمن النظام، ضد أي تهديد داخلي[٦].

لقد أوجدت الأنظمة التي تعتمد ثنائية أو تعددية عسكرية كما في إيران والعراق قبل العام ٢٠٠٣، أو في ليبيا في ظل حكم معمر القذافي، قوى رديفة لمؤازرة الجيش النظامي، وهي الوسيلة الضامنة لأمن النظام ضد أي تهديد. ويُشكّل الحرس الثوري الإيراني أفضل مثال عن هذه القوى المهيّأة أيديولوجيًا لحماية النظام[٧].

٥- Exceptionalism in Comparative perspective, Vol.36 no 2, 2004, pp.139-157; Risa.

٦- "Global Security",The Saudi Arabia National Guard. www.globalsecurity.org/military/world/gulf/sang.html

٧- Mehran Kamrava,"Military Professionalization and Civil-Military Relations in the Middle East", Political science Quarterly, vol.115 No 1, 2000.pp.67-92

٢- مأسسة القوات المسلحة مقابل التبعية السياسية لقياداتها

ما هي ردات الفعل المرتقبة للقوات المسلحة ضد المنتفضين في وجه النظام، والمطالبين بإسقاطه ضمن عملية إصلاحية توصّلًا لحكمٍ ديمقراطي؟

كانت بعض الدراسات قد صدرت عن تجارب حدثت في دول خارج الشرق الأوسط لعملياتٍ انتقالية، من حكم سلطوي مدعوم من القوات العسكرية إلى حكم ديمقراطي[٨]. ربطت إيفا بيلين في استنتاجاتها بشكلٍ قوي ومباشر، ما بين مأسسة القوات المسلحة والنظام الأمني وبين موقفها من الحركات السياسية الإصلاحية. عندما تكون القوات العسكرية والأمنية خاضعة للضوابط التنظيمية وللقواعد الدستورية والقانونية، فإنّها تصبح جاهزة لتأدية دور أساسي في التخلي عن دعم النظام ومساندة الحركة السياسية الساعية للإصلاح. أما في حال عدم توافر الضوابط التنظيمية والقانونية للمؤسسة، وتعمل انطلاقًا من تبعيّتها السياسية للنظام، فإنّه من الطبيعي أن تتّخذ موقفًا عدائيًا من كل حركة تغيير، تعمل على إضعاف النظام أو إسقاطه. تعني المأسسة بأنّ القوات المسلحة منظمة بشكلٍ قانوني، ويخضع فيها نظام الترقية والترفّع وتوزيع المناصب القيادية وفق قواعد القانون والكفاءة المهنية، وليس للاختيار العشوائي القائم على التبعية السياسية والولاء للحاكم.

تؤمّن مأسسة القوات المسلحة انخراطها في الدفاع عن المصالح الوطنية، وتحميها من الفساد ومن أي انحراف سياسي ووطني، وتؤدي المأسسة

٨- Eva Bellin, The Robustness of Authoritarianism in the Middle East.comparative politics vol.36 no.2 Jan,2004 pp.139-157. https:/www.jstor.org/stable4150140.

لامتلاك القوات المسلحة لهويةٍ وطنية وشرعية، والتي تفرّق ما بين هويّتها وهويّة النظام ويجعلها محط ثقة واحترام الشعب[٩].

إنّ غياب المأسسة عن القوات المسلحة يؤدي مباشرة إلى تبعيتها للنظام، وفق ما توصلت إليه إيفا بيلين في تحليلاتها، وهذا يعني بأنّ القيادات ونظام الترقية يخضعان لإرادة النظام ورؤيته، حيث يجري الاختيار على قاعدة الولاء للقائد أو لأيديولوجية الحزب الحاكم، من دون النظر لمستوى الكفاءة المهنية أو الموقف الوطني للضباط والقادة. أما في حال وجود مؤسسة تعمل وفق نظام الكفاءة وقواعد القانون، فإنّه يمكن للقيادات أن تشعر بالاطمئنان ببقائها في مواقعها بعد حدوث أي تغيير سياسي في النظام[١٠].

من المتوقع أن تنطبق نتائج المأسسة أو التبعية على القوى العسكرية والأمنية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويرتبط في هذه الحالة مدى قبولها أو رفضها للانتفاضة الشعبية المطالبة بالإصلاح بمدى عملها كمؤسسةٍ وطنية، أو لمدى تبعيتها للحاكم أو لأيديولوجية الحزب الحاكم.

أما في ليبيا فإنّ ضعف الجيش الوطني وتهميشه لصالح الكتائب التي اعتمد عليها معمر القذافي للدفاع عن نظامه، فقد حال دون اتخاذ الجيش الليبي أي قرارات واضحة ومؤثرة في مجريات الأمور.

وتجدر أيضًا الإشارة إلى أنّ الجيوش التي تعتمد نظام الخدمة العسكرية الإلزامية، هي أقرب لشعوبها من تلك التي تعتمد التجنيد المهني – الاختياري حيث يصبح الجنود والضباط موظفين في خدمة النظام أو الحاكم[١١].

٩- Eva Bellin, note 8, p. 145.

١٠- Ibid.

١١- Samuel Huntington, The Soldiers And the State. The Theory and Politics of Civil-Military Relations Cambridge, MA: Harvard University Press, 1957

يظهر الجدول أدناه ردود فعل القوات المسلحة على الانتفاضات العربية، انطلاقًا من الوضع المؤسساتي للقوى وعلاقاتها بالمجتمع.

	تونس	مصر	ليبيا	اليمن	البحرين	سوريا
العلاقات المدنية – العسكرية	ضابط على رأس النظام	ضابط على رأس النظام	ازدواجية قوات النظام والجيش	ضابط على رأس النظام	ملكية عائلية عشائرية	ضابط على رأس النظام
مأسسة القوات أعلى	عالية	متوسطة	ضعيفة ومقسمة	ضعيفة ومقسمة عشائريًا	متدنية	متدنية
العلاقات مع المجتمع	قوية	قوية	قوية/ ضعيفة حسب المناطق أو العشائر	قوية/ ضعيفة حسب المناطق أو العشائر	ضعيفة	متوسطة
ردود الفعل على الحركة الإصلاحية	انفتاح	انفتاح نسبي	Fracturing متصدعة	Fracturing متصدعة	متعارضة	متعارضة ومتصدعة

العناصر والمواصفات المؤثرة على المقاومة أو الانفتاح على الانتفاضات الشعبية.

مقاومة الانتفاضات الشعبية	**مستوى المأسسة منخفض**: – القوات العسكرية عشائرية أو عائلية. – قوات عسكرية مع توجهات – أيديولوجية. – قوات عسكرية مسيّسة. – قوات عسكرية قائمة على التبعية والفساد.	**ضعف العلاقة مع المجتمع**: – تتشكل من فصائل أو فئات محددة. – تتشكل من مرتزقة أجانب.
الانفتاح على الانتفاضات الشعبية	**مستوى المأسسة مرتفع**: – القوات العسكرية قائمة على الكفاءة. – قوات عسكرية غير مسيسة. – غياب التبعية. – توجّه وطني.	**علاقة قوية مع المجتمع**: – التجنيد شامل لكل طبقات المجتمع. – التجنيد الإجباري.

٣- بين الانفتاح أو المقاومة

عندما يكون عامل المأسسة عاليًا وفاعلًا، فإنّ القوات المسلحة تكون جاهزة للانفتاح على المشاعر والتحركات الشعبية المطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي.

في المقابل، عندما يكون عامل المأسسة مفقودًا فإّن القوات المسلحة تكون جاهزة للخضوع لإرادة الحاكم ومصالحه. وبالتالي، تكون جاهزة لمقاومة أي تحرّك شعبي مطالب بالإصلاح. أما في حال فقدان عامل المأسسة فإنّ ذلك سيؤدي حتمًا إلى تفسّخ القوات العسكرية وانهيارها. وإنّ الأمثلة واضحة من خلال إجراء مراجعة عامة لسلوكية القوات المسلحة في بعض الدول، حيث رأينا نتائج الترابط المؤسساتي في الجيشَيْن التونسي والمصري، حيث لم تتجاوب القيادات مع مطالب الحاكم بالتصدي للانتفاضة وإفشالها.

وتُشكّل ليبيا واليمن مثالًا آخر ثالثًا، حيث أدى فقدان عامل المأسسة إلى مواجهة الانتفاضة لفترةٍ وجيزة، والتفكك والسقوط شبه الكامل بعد عدة أشهر.

٤ - تحليل للأوضاع السياسية والتنظيمية والمهنية

لا تتوافر المعلومات عما يجري في عمق المؤسسات العسكرية، وخصوصًا في الدول العربية، حيث تخضع كل الأمور المتعلقة بالتنظيم والسلاح والتدريب، ناهيك عن الخطط العسكرية وعلاقة المؤسسات بالدولة وبالشعب لطابع السرية. لا يمكن للباحثين الأكاديميين أو الإعلاميين أو مؤسسات الدراسات المتخصصة في الشؤون العسكرية والدفاعية من الوصول إلى ما يحتاجونه في مشاريعهم البحثية إلى القدر الكافي من المعلومات اللازمة.

أولًا: عسكر الدولة أم النظام

ما يفرّق بين القوات المسلحة النظامية والميليشيات المسلحة هي تلك العلاقة التي تربط كل منهما بالدولة. وهنا لا يعود الأمر إلى وظيفة استعمال القوة المسلحة للدفاع عن الدولة ومؤسساتها أو مدى استعداد الجنود والمقاتلين لركوب المخاطرة على حياتهم في تأديتهم لواجبهم، بل تتعدّى ذلك إلى السؤال: لماذا يفعلون ذلك؟ ولصالح من يفعلونه؟[١٢]

فالجواب لدى العسكريين مباشر وغير خاضع لأي اجتهادات: نحن جنود الوطن، ومهمتنا هي الدفاع عنه، وواجبنا يتمثل بالولاء للمؤسسة والدولة.

لكن مهمة الدفاع هذه يمكن أن تخضع لمعايير مختلفة: الدفاع عن الوطن أو الدولة أم الدفاع عن النظام القائم على رأس هذه الدولة.

في الدول العربية التي ساهمت فيها الجيوش في حروب التحرير من القوى المستعمرة، يمكن النظر للمؤسسة على أنّها الصخرة التي تستند إليه الدولة العميقة. فالجيش الجزائري الذي حارب الفرنسيين يُشكّل ضمان استمرارية الدولة والحفاظ على نظام المجتمع وأمنه.

وتُشكّل المقاومة التي أبداها الضباط المصريين للهيمنة الأجنبية، القاعدة التي تنطلق منها القيادات العسكرية المصرية من أجل صياغة دورها الوطني، سواء في الدفاع عن الوطن، أو في تعبيرها عن الولاء للأمة المصرية وتراثها. في نفس السياق، يُشكّل رفض الضباط اللبنانيين للأوامر الصادرة إليهم، للاشتراك في حرب ليست حربهم وإعلان ولائهم للبنان وحكومته الشرعية (في العام ١٩٤٥)، القاعدة الأساسية لتنظيم الجيش وتركيز عقيدته على الولاء للدولة الوطنية[١٣].

١٢- Florence Gaub Arab Armies: Agents of change. Before and After 2011. Cited in note 3.

١٣- Chaillot paper No 131. P.15.

ومن أجل المزيد من الإضاءة على موقع الجيوش العربية نُبدي جملة ملاحظات:

إذا تركّز التجنيد على فئات معيّنة من الشعب، فإنّ ذلك يؤدي إلى إضعاف ثقة الشعب بالمؤسسة، ويقوّي علاقة الحاكم أو النظام بفئاتٍ يُعدّها محط ثقة وولاء له. في الدول التي تسعى إلى جعل المؤسسة العسكرية مؤسسة جامعة، غالبًا ما يطبّق التجنيد الإلزامي، أما في حال اعتماد اختيار نظام الاحتراف العسكري، فإنّ التجنيد يجب أن يشمل طبقات الشعب ومكوناته كافة ليتحوّل الجيش إلى مؤسسة وطنية جامعة تحظى بثقة كل المواطنين[١٤].

وتعود نسبة الثقة العالية بالقوات المسلحة إلى اعتبارها محايدة، ومحصّنة عن الفساد، بالإضافة إلى تاريخ نشأتها كجيشٍ وطني[١٥].

ثانيًا: قوة عسكرية محترفة أم مسيّسة

ليست القوات المسلحة مؤسسة أسطورية لا يمكن كشف أسرارها أو اختراق أسوارها، ولا بد من إبقائها في مكانة أرفع من كل مؤسسات الدولة والمجتمع. في الواقع هي مؤسسة أساسية أُنيطت بها مهمة الدفاع عن الوطن والدولة ومصالح الأمة. ولكن كمؤسسةٍ وبسبب وجود ضوابط خاصة بها، فإنّ طرائق عملها الداخلية هي غير معروفة من المجتمع المدني، ولا يمكن لهذا المجتمع إدراك عوامل القوة أو الضعف لديها. ولا يقتصر جهل المجتمع للمعلومات المتعلقة بعديدها وأسلحتها، بل يتعدى ذلك ليصل إلى تقييم مدى احترافيتها وجهوزيتها لتنفيذ المهام الوطنية الملقاة على عاتقها. هذا الجهل لعمل القوات المسلحة ومهنيتها وجهوزيتها هو جامع بالنسبة لكل المجتمعات العربية، وذلك تحت طابع الحرص على السرية في

١٤- Cynthia Enloe, “Ethnic soldiers: state security in divided societies” – (London) penguin,1980.

١٥- “Arab Center for Research and policy studies,” The Arab Opinion Index 2011 http://English.dohainstitute.org/release/5083f8e-38f8-4e4a-8bc5

الأمور الدفاعية والعسكرية. يتطلب الحكم على مهنية القوات المسلحة توافر معلومات حول مجموعة من العناصر المهمة أبرزها:

١- توافر الخبرات العسكرية: مستوى مهنية القيادات، توافر كل الخبرات الفنية والقتالية اللازمة...إلخ.

٢- مدى شعور المؤسسة العسكرية وقياداتها بالمسؤولية للوفاء بالتزاماتها تجاه الشعب والدولة.

٣- مدى التماسك الداخلي والذي يؤمّن وحدة عمل المؤسسة.

٤- العقيدة الجامعة والجهوزية المعنوية لتنفيذ المهمة ومواجهة كل الصعوبات والأخطار.

أثبتت العمليات العسكرية والحروب التي شاركت فيها بعض الجيوش العربية مستوى ضعف المهنية العسكرية لدى القيادات والجنود، وظهرت كوارث سوء التنظيم وغياب العامل المهني والالتزام بتنفيذ المهمات المطلوبة، ولهذا السبب جاءت النتائج دون التوقعات. لكن ظهر في محطات عديدة، شاركت فيها الجيوش في عمليات داخلية ضد عناصر معارضة، حالة من المزايدة في استعمال فائض العنف ضد المواطنين، بقصد إظهار مستوى الولاء للحكومة أو النظام. ويمكن القول إنّ معظم الشروط التي ذكرناها في البنود الأربعة يتراوح وجودها لدى الجيوش العربية ما بين الضعيف جدًا والضعيف إلى المتوسط، ويمكن استثناء الجيش المصري والذي يتمتع دائمًا بمواصفات المؤسسة المتماسكة، والحريصة على الحفاظ على استمرارية الدولة العميقة وأمن مصر وشعبها.

إذا نظرنا إلى عاملَي التماسك الداخلي والترابط المؤسساتي، بالإضافة إلى عامل العقيدة الجامعة، والجهوزية المعنوية فإنّهما يُشكّلان المنطلق الفعلي لوجود مبدأ الكفاءة واحترام التراتبية في المؤسسة العسكرية، وتدفعان

المؤسسة للقيام بأفضل أداء جماعي في تنفيذ المهام المطلوبة . إنّ التماسك الداخلي هو العنوان الأساسي للمهنية العسكرية، حيث ترتكز عليه الهوية الجماعية للقوات المسلحة، والتي يمكن الركون إليها لبناء العلاقة الوثيقة بين المؤسسة والمجتمع[١٦].

يمكن للنظام أن يتسبب بإضعاف المؤسسة العسكرية أو إفشالها بطريقتَيْن:

الأولى، من خلال اعتبارها ميليشيا في خدمة النظام، أي بإخضاعها لنظام الولاء المطلق بدل التعامل معها كمؤسسةٍ قائمة على أساس الكفاءة المهنية والتراتبية العسكرية.

والثانية، من خلال افتقارها للموارد والتدريب والعملانية والجهوزية، من أجل الحد من إمكاناتها المادية والمعنوية خوفًا من قيامها بانقلابٍ عسكري، أو الحد من مخاطرها على النظام[١٧].

٥- النماذج في الجيوش العربية

يمكن تظهير حالة الجيوش العربية لجهة التماسك الداخلي والولاء من خلال الجدول أدناه، حيث يُظهر أنّ هناك أربعة نماذج من الجيوش العربية:

النموذج الأول: القوة المتماسكة والتي يتركز ولاؤها على الدولة والمجتمع.

النموذج الثاني: القوة غير المتماسكة والتي يتركز ولاؤها على النظام أو الحاكم.

النموذج الثالث: القوة المتماسكة والتي يتركز ولاؤها على الحاكم.

النموذج الرابع: القوة غير المتماسكة[١٨] والتي يتركز ولاؤها على الدولة.

١٦- Amos perlmutter, "The Military and Politics in Modern Times: on professional and Revolutionary soldiers" (New Haven: Yale University press 1977). P.9

١٧- Chaillot paper No 131. P.19.

١٨- Florence Gaub, Arab Armies: agents of change? Before and after 2011.Chaillot paper no131.www.chaillot_paper_131_arab_armies_agents

يبيّن الجدول أدناه توزيع الدول المعنيّة وفقًا لهذه النماذج:

الولاء في المؤسسة	متماسكة	غير متماسكة
الولاء للدولة	مصر / تونس	العراق
الولاء للنظام	سوريا / البحرين	ليبيا / اليمن

يمكن أن يتغيّر وضع المؤسسة العسكرية وأن تنتقل من موقع إلى آخر في هذا الجدول، انطلاقًا من تطوّرات سياسية تؤثّر على هوية النظام، أو في حال زيادة قدراتها ومأسستها بحيث تتغيّر العلاقات الداخلية للمؤسسة، باعتماد مقاييس جديدة قائمة على الجدارة والمهارة المهنية، واحترام العلاقة مع المجتمع.

لا بد من التوقف عند الأدوار التي قامت بها أربعة جيوش في مواجهة الانتفاضات، والنتائج التي حصلت جراء هذا التدخل:

في ليبيا واليمن، كانت تبعيّة القوات المسلحة لشخص الحاكم بشكلٍ واضح، ولم تتوافر في أي منهما العوامل لجعلها مؤسسة متماسكة، قادرة على التصرف وفق خيارات قياداتها لصالح الشعب، بل التزمتا بمصلحة النظام، وهذا ما تسبب في تفككها وانهيارها، وكان من نتيجة هذا الانهيار سقوط النظام والانزلاق نحو حرب أهلية ما زالت مستمرة منذ ثماني سنوات. في البحرين التزمت القوات العسكرية بالدفاع عن النظام الملكي ضد انتفاضة الأكثرية الشيعية من السكان، وخوفًا من عدم كفاءة القوات البحرينية في وضع حد للانتفاضة، فقد استنجد الملك بقوات درع الجزيرة (السعودية والإماراتية) لاستعادة السيطرة.

أما في سوريا، فقد عُرف عن الجيش السوري التصاقه بالنظام لأسبابٍ أيديولوجية وأمنية. لكن، وعلى الرغم من امتلاك الجيش أسلحة وقوة نيران،

فقد تسببت التناقضات في تخلّي عشرات آلاف الجنود والرقباء والضباط عن وحداتهم، وفرارهم إلى داخل سوريا وخارجها، وعدم الالتحاق بالخدمة الإلزامية في إضعاف الجيش، حيث حاول النظام التعويض عن ذلك باللجوء إلى استعمال قوة النيران البرية والجوية التي يمتلكها.

وكان التدخل الروسي والإيراني حاسمًا إلى جانب النظام، ولكنهما لم يستطيعا حسم الأمور ووقف حالة الحرب وحالة التشرذم التي نشأت عنها واستمرت لفترة ثماني سنوات.

أولًا: المؤسسة الكفوءة وولاؤها للدولة

كان اللافت منذ اندلا ع الانتفاضتَيْن في تونس ومصر الموقف الذي اتّخذته القوات المسلحة تجاه ما يجري على الأرض،فقد رفضت الانصياع لأوامر النظام لكبح الانتفاضة وتفريق التظاهرات، من أجل استعادة الاستقرار وحماية الحاكم في موقعه. بالفعل، جاء تصرّف قيادة الجيش في البلَدْين ليدعم التحرك الديمقراطي الساعي إلى الحرية والإصلاح، فكانت طاعة الجيش للشعب وليس لأوامر الحاكم، على الرغم من خلفيته المهنية العسكرية.

تونس

ينظر الجيش التونسي إلى أنّ جذوره وإرثه العسكري يعود إلى الفترة التي سبقت الاستعمار، أي إلى القرن التاسع عشر، وهي الفترة التي تسلّم خلالها الحاكم العاشر لتونس أحمد بيك قيادته في أثناء حكم والده، حيث اعتمد خطة واسعة لتحويله إلى جيش مهني وحديث، فقد أوفد ضباطه لمزيدٍ من التدريب في فرنسا، كما عمل على تجهيزه بالعتاد والسلاح الحديث، وقد بلغ عديده ٢٧ ألف مقاتل.

دأبت القوات المسلحة التونسية على اعتبار الفترة السابقة للاستعمار،

كجزءٍ أساسي من تاريخها العسكري وجذورها الوطنية، وبأنّها امتداد لجيش أحمد بيك[١٩].

لا بد أيضًا في هذا السياق من ذكر التجارب التي مر بها العسكريون التونسيون الذين طوّعتهم القوات الفرنسية، واستعملتهم في معاركها في الحربَيْن العالميتَيْن الأولى والثانية [٢٠].

في العام ١٩٦٢، اتّهم عدد من الضباط بالإعداد لانقلابٍ عسكري، فقرر الرئيس الحبيب بورقيبة إبعاد الجيش عن السياسة الداخلية، فأنشأ عدة مؤسسات أمنية للتعاطي مع شؤون الأمن الداخلي، ولم يستعمل الجيش لمساندتها إلا للسيطرة على أعمال الشغب في سنتَي ١٩٧٨ و١٩٨٤.

بعد استيلاء زين العابدين بن علي على السلطة في العام ١٩٨٧، عمل على إبعاد الجيش عن السياسة. ولكن، على الرغم من ضعف الموازنة العسكرية، فقد حرصت المؤسسة العسكرية على تطوير قدراتها المهنية والتقنية عبر برنامج للتعاون مع الولايات المتحدة. انطلاقًا من بُعد الجيش عن السياسة واستنادًا إلى مهنيته، فقد نجحت قيادته في اعتماد موقف حيادي من الانتفاضة الشعبية. وبالتالي، رفض دعوة الرئيس بن علي للانتفاض على الانتفاضة واستعادة السيطرة الأمنية على الشارع.

رفض رئيس الأركان الجنرال رشيد عمار طلب رئيس الجمهورية مواجهة المتظاهرين، كما ذهب إلى إعلان أنّ الجيش سيحمي الثورة. أعطى هذا القرار المُعلن المجال لمزيدٍ من اللُحمة والدعم الشعبي والاحترام للجيش ولقيادته، وذهب الجيش التونسي إلى أبعد من ذلك، حيث ضَمن وسهّل للمدنيين عملية الانتقال إلى حكم ديمقراطي، وأمّن إجراء العمليات الانتخابية.

١٩- Ibid.

٢٠- Ministry of National Defense, Tunisia, The Tunisian Armed Forces (les Editions de la Mediterraneé), 1990.

مصر

لم يأت قرار القوات المسلحة المصرية بالامتناع عن الدفاع عن نظام الرئيس حسني مبارك، وقمع الانتفاضة في ميدان التحرير في القاهرة من فراغ. فقد تصرّفت هذه القوات كمؤسسةٍ وطنية لها تاريخها الطويل في الدولة المصرية العميقة، ولها علاقاتها الوثيقة بالمجتمع المصري، وهي تحظى بثقةٍ كاملة من الشعب المصري. تعود جذور هذه القوات إلى القرن التاسع عشر أيام محمد علي الكبير، وقد خاضت معارك كبيرة ضد الإمبراطورية العثمانية في بلاد الشام والأناضول وهددت الأستانة بالسقوط لولا تدخّل الدول الأوروبية لصالح السلطنة.

يختلف التاريخ المصري عن تاريخ الدول المحيطة، حيث يرتبط الاستقلال بوجود الجيش المصري الذي جاهد من أجله، بينما أنشأت الدول العربية الأخرى جيوشها بعد أن منحها المستعمر الاستقلال. ولا بد من الإشارة إلى مشاركة الجيش المصري في حرب فلسطين في العام ١٩٤٨ و ١٩٥٢. قامت ثورة الضباط الأحرار فأسقطت الملكية وأدت إلى انسحاب ٨٠٠٠ جندي بريطاني من منطقة قناة السويس، في حركة لاستعادة السيادة المصرية الكاملة[٢١].

تبدّل عبر العهود دور القوات المسلحة في السياسة وموقعها، ففي عهد الرئيسَيْن أنور السادات وحسني مبارك خرجت القوات المسلحة كليًا من المسرح السياسي، إذ استفادت من هذا التحييد لتقوية ذاتها والعمل كمؤسسةٍ محترفة، وفق قواعد تنظيم المؤسسات الغربية الأميركية والأوروبية. في الواقع، أضعف تدخّل القوات المسلحة في السياسة منذ

٢١- Ahmad Abdallah, The Armed Forces and the Democratic Process in Egypt. Third World Quarterly. Vol10no.4.october 1988. pp.52-66

العام ١٩٥٢ المؤسسة، ورأى الرئيس السادات بأنّ ذلك شكّل سببًا مباشرًا لهزيمة ١٩٦٧.

تنبّه الرئيس السادات لهذا الأمر، فقرّر إعادة الجيش للعمل كمؤسسةٍ تركّز على مهمتها الدفاعية وتبتعد كليًا عن السياسة. وبالتالي، فقد فصل كليًا ما بين آليات صنع القرار السياسي والعسكري.

بالفعل، أدت عملية الفصل إلى تفرّغ القوات المسلحة كليًا لمهمة الإعداد للحرب، وهذا ما أظهرته حرب ١٩٧٣ وعبور قناة السويس وتدمير خط بارليف، والتي فتحت الباب لمفاوضاتٍ أدت إلى استعادة كامل شبه جزيرة سيناء من الاحتلال الإسرائيلي.

سار حسني مبارك على خطى السادات في إبعاده المؤسسة العسكرية عن السياسة الداخلية، وبالتالي تقوية العمل المؤسساتي ورفع مستوى المهنية، أدى كل ذلك إلى وضع المؤسسة العسكرية فوق السياسة.

عملت المؤسسة على أساس الكفاءة المهنية في الترقية وفي الوظائف العسكرية، كما أطلقت حريتها في اختيار المتطوعين، ورفع مستوى التدريب والتعليم وزيادة الوعي والتماسك على كل المستويات، وهذا ما أهّلها للقيام بدورها الوطني الرائد في مواجهة الانتفاضة الشعبية.

يفسّر العديد من المراقبين تحرّك الجيش لقلب الرئيس محمد مرسي بأنّه قد أحدث تجاوبًا مع مطالبات ملايين المصريين الذين تظاهروا في المدن كافة، وبأنّ ذلك ينبع من قناعات المؤسسة العسكرية التي تركّزت حول فكرة الوطنية المصرية.

ينظر الشعب المصري إلى جيشه بأنّه جيش الأمة ومحط فخرها، وهو مستمر في حماية المجتمع المصري من خلال مواجهة الجماعات الإرهابية في سيناء وفي الغرب وعلى طول حدوده مع ليبيا.

ثانيًا: المؤسسة المفككة والفاشلة

تسيطر على القوات المسلحة حالة من الفوضى التي تُفقدها تماسكها وتضعها أمام خطر التفكك عند أول امتحان ميداني تتعرض له، على الرغم من قربها وارتباطها بالنظام، والذي ينعكس سلبًا عليها، ويفقدها ثقة الشعب الذي ينظر إليها كعميلٍ للسلطة، وحريص على مصالح الحكام على حساب المصالح الوطنية العليا.

لا يمكن للقوات المسلحة في مثل هذه الحالة أن تؤدي أي دور بنّاء في نهوض الدولة أو أن تُشكّل رمزًا للوحدة الوطنية. لذلك، فإنّ دورها يبقى منحصرًا في خدمة النظام مع كل ما يحمل ذلك من مساوئ، وخصوصًا لجهة افتقادها لكل مواصفات القوة العسكرية المنظمة، وتحويلها إلى ما يشبه الميليشيا المسلحة. مع افتقاد القوات المسلحة لعناصر المؤسسة المتماسكة وابتعادها عن مفهوم الرمز الوطني وفقدانها لثقة الشعب، فإنّها تجد نفسها مدفوعة للتعبير عن مزيد من الولاء والالتصاق بالنظام، والذي لن يكافئها بإعطائها المزيد من القوة المادية.

في الواقع، هذا ما كانت عليه أوضاع القوات المسلحة في كل من ليبيا واليمن عشيّة اندلاع الانتفاضتَيْن الشعبيتَيْن، حيث تعرّضتا لضغوطٍ داخلية متواصلة خلال العام ٢٠١١. وهذا ما أدى إلى خلخلة عاملَيْ التماسك التنظيمي والوضع المعنوي، وعجّل بالتالي في تفككها وفشلها في حماية النظام.

ليبيا

لم تحظ القوات المسلحة بثقة الملك إدريس أو العقيد معمر القذافي خلال عقود حكمهما. وكانت هذه القوات قد تشكّلت من المحاربين القدامى الذي

حاربوا إيطاليا كقوةٍ محتلة لليبيا. ولم ينجح هذا الجيش في كسب ثقة الملك أو الشعب، ويعود ذلك إلى غياب الشعور الوطني الجامع.

في العام١٩٦٩، اجتمع ١٢ ضابطًا، ونفّذوا حركة انقلابية أطاحت بالملك، وأنشأوا مجلس قيادة الثورة بقيادة العقيد معمر القذافي، والذي سرعان ما تخلّى عن فكرة القيادة الجماعية. وأدت عملية تسريح عدد كبير من الضباط إلى إضعاف الجيش وإبعاده عن النفوذ والعمل السياسي، بعد محاولة انقلابية قادها اثنان مع أعضاء مجلس قيادة الثورة في العام ١٩٧٥، وانتهت بإعدام ١٢ ضابطًا وحدثت أيضًا محاولة انقلابية فاشلة أخرى في العام ١٩٩٣. وكان العقيد القذافي قد أنشأ قوة خاصة مشكّلة من عدة أفواج موثوقة تحت اسم الحرس الثوري[٢٢].

وعلى الرغم من صرف مبالغ ضخمة من المال لتسليح الجيش، فإنّه لم يحظ بثقة النظام الذي كان يخشاه، وهذا ما دفع القذافي إلى تهميش دوره، وبالتالي منعه من الاضطلاع بدوره العسكري.

انعكست عملية تهميش الجيش من قبل القذافي لصالح الوحدات الموثوقة (الحرس الثوري) على أداء الجيش في الحرب بين ليبيا وتشاد ما بين ١٩٧٨ و١٩٨٧، وتعود الأسباب للضوابط التي اعتمدها النظام على تحركات الوحدات العسكرية وتدريبها.

عندما انطلقت الانتفاضة ضد النظام في العام ٢٠١١، منع الجيش من التصدي للمتظاهرين، وأناط القذافي هذه المهمة حصرًا بوحدات الحرس الثوري وقوات الشرطة. وهكذا بدأ الجنود بالفرار من وحداتهم، كما تفككت وحدات بكاملها للالتحاق بالثورة.

٢٢- Florence Gaub, The Libyan Armed Forces between coup proofing and repression, **journal of strategic studies**, vol.36, No.2.1 August 2013.

كان اللواء ٣٢ بقيادة العقيد خميس القذافي (ابن معمر القذافي) والذي كان موثوقًا من النظام. وبالمقارنة مع الجيش السوري، فقد كانت نسبة فرار الجند مرتفعة جدًا حيث تراجع عديد الجيش إلى النصف في مهلة أربعة أشهر من بدء الانتفاضة.

تعود هشاشة وحدات الجيش إلى الإعدامات التي نُفّذت لعددٍ كبير من الضباط، خلال فترة حكم القذافي بعد اتهامهم بالإعداد لحركاتٍ انقلابية، بالإضافة إلى أجواء الخوف والرعب التي تعمّد النظام تعميمها على العسكريين، وتوزيع المناصب والقيادات وإجراء الترقيات على أساس عشائري، بدل اعتماد أسس الكفاءة والمهنية العسكرية.

كل هذه الأسباب قد ساهمت بشكلٍ مباشر في تفكّك الجيش الليبي، وخسارة الحرب من قبل القذافي والقوات التي دافعت عنه حيث قتل القذافي في أثناء هروبه بعد وقوعه في كمين نصبته جماعة من الثوار.

اليمن

عندما نتكلم عن دور الجيش اليمني في مواجهة الانتفاضة على الرئيس علي عبدالله صالح، فإنّنا نتكلم عن الجيش الموحّد الذي ضم جيش اليمن وجيش جنوب اليمن، بعد عملية توحيد البلاد في العام ١٩٩٥. ونسارع إلى لفت النظر إلى الإرث الوطني والعسكري المختلف كليًا بين الشمال والجنوب.

استقل اليمن الشمالي عن السلطة العثمانية في العام ١٩١٨، بينما نال الجنوب استقلاله من بريطانيا في العام ١٩٦٧. كان الإمام يحيى قد شكّل جيشًا مهنيًا مع بدايات القرن التاسع عشر، متأثرًا إلى حد بَعيد بتنظيم الجيش التركي وتدريبه.

حاول عدد من الضباط تنفيذ انقلاب عسكري في الأعوام ١٩٤٨ و١٩٥٥ و١٩٦٧، وقادت الحركة الأخيرة إلى قلب النظام، وفتحت الطريق لثماني سنوات من الحرب الأهلية.

تولّى علي عبدالله صالح الحكم العسكري في العام ١٩٧٨، وأصبح لاحقًا رئيسًا للجمهورية، وبقي في موقعه بالإضافة إلى وظيفة رئيس أركان الجيش وقائده الأعلى إلى العام ٢٠١١. أعدم علي عبدالله صالح ٣٠ ضابطًا بعد اتهامهم بالتآمر عليه.

كان من الطبيعي أن يكون جيش الجنوب الذي تشكّل في ظل نظام اشتراكي مختلفًا عن جيش شمال اليمن، كما كان يتبع العقيدة العسكرية الروسية في الوقت الذي أدى فيه الجيش في الشمال دورًا سياسيًا مهمًا، فإنّ الجيش في الجنوب لم ينخرط في العمل السياسي.

بعد توحيد الجيشَيْن، انتشرت وحدات شمالية في الجنوب ووحدات جنوبية في الشمال في العام ١٩٩٥. وبقيت الوحدات على حالها حتى العام ١٩٩٧، حيث وُقّع اتفاق لإعادة تشكيل الجيش من خلال دمج الجيشَيْن وتوحيدهما والعمل على تحويلهما إلى جيش محترف، بَعيد عن السياسة، ويملك وحده حصرًا حق استعمال العنف وأدواته، ويقوم على أساس الكفاءة المهنية. ولكن بقيت الخلافات بين الطرفَيْن، حيث أدت لحربٍ أهلية بعد بضعة أشهر من عملية الدمج[٢٣].

على الرغم من الدور السياسي المهم الذي أدّاه الجيش في السياسة اليمنية، فقد بقي ضعيفًا، سواء كقوةٍ عسكرية أو في علاقاته مع المجتمع، حيث بقي الدور الأبرز في يد القبائل. فالقادة لم يكن لديهم أي دور إذا لم تساندهم عشيرة مهمة.

٢٣- Khaled Fattah, A Political History of Civil-Military relations in Yemen Alternative Polities, Special Ussue 1, November 2010.pp.25-49. https://www.alternativepolititika.com/page/docs/kasim-2010-ozel-sayi-1/faw-Metin/Khaled_Fattah

تكرّر السيناريو الليبي في اليمن، وأظهرت وحدات النخبة العسكرية معارضة قوية للحركات الإصلاحية، والتي بدأت تقوى منذ بداية ٢٠١١. في آذار ٢٠١١، دخل الجيش اليمني إلى جامعة صنعاء، مستعملًا الذخيرة الحية ضد الطلاب المعتصمين حيث قتل طالب واحد على الأقل[٢٤]. وأطلق الجنود النار بعد بضعة أسابيع على المتظاهرين فقتلوا وجرحوا المئات منهم[٢٥].

لكن سرعان ما تصدّع الجيش اليمني في مواجهة الانتفاضة بنفس الطريقة التي حدثت في ليبيا، وانضمت بعض عناصره للمعارضة. وفي ظل تصاعد العنف ضد المحتجين التحق عدد من الضباط الكبار بالقوى المعارضة للنظام، وكان الأبرز بينهم الجنرال علي محسن الأحمر، قائد الجيش اليمني في الشمال الغربي[٢٦].

أعلن الجنرال الأحمر انضمامه للثورة، ونشْر دبابات من الفرقة المدرعة الأولى في العاصمة صنعاء.

ردًا على ذلك، أعلن وزير الدفاع بأنّ الجيش ما زال يدعم رئيس الجمهورية ومستعد للدفاع عن الرئاسة . كما رد الحرس الجمهوري على تحركات الفرقة المدرعة الأولى بنشر دباباته في نقاط استراتيجية في العاصمة[٢٧].

بدأت الاشتباكات بين الوحدات العسكرية الموالية والقوات المنضمّة للثورة، بعدما أعلن الرئيس صالح تكرارًا رفْضه لأي صفقة سلام يقدّمها مجلس التعاون الخليجي.

٢٤- International crisisgroup (2011 March 10) Yemen between reform and revolution. http://www.crisisgroup.org/region/Middle-east-northAfrica/Irangulf/Yemen/102popular-protest

٢٥- Yemen in crisis: A special report Strat for (21.3.2011).

٢٦- Ibid.

٢٧- Army splits in Yemen crisis escalates Strat for 21.3.2011.
Yemen showdown Looms as Army loyalties divide “The Guardian (21.2.2011).

في مطلع حزيران، جُرح الرئيس صالح بهجوم صاروخي على قصر الرئاسة، وأُخلي إلى المملكة العربية السعودية للعلاج.

لا بد من الإشارة إلى أنّ الخوف والشك السياسي بولاء الجيش قبل وصول الرئيس صالح للحكم، دفع النظام إلى عدم تقوية الجيش وتهميشه. لكن مع وصول صالح، فقد جرى تقوية الجيش مع تسليم القيادات إلى أقاربه والناس الموثوقين منه. وكانت التعيينات والترقيات تجري على أساس الولاء وليس الكفاءة، وعمَّ الفساد في صفوف القيادات العليا.

عندما بدأت الحرب مع الحوثيين ضد الشرعية، انقسم الجيش من جديد، حيث سيطر علي عبدالله صالح المتحالف مع الحوثيين ضد الشرعية على عدد كبير من الوحدات العسكرية الأساسية، وخصوصًا الوحدات الخاصة التي كانت أصلًا بإمرة أحد أولاده. وظهرت بعض الفعالية العسكرية في جانب الشرعية من خلال وحدات من بعض الفرق، التي حاربت الحوثيين تحت قيادة الجنرال علي محسن الأحمر، حيث غلبت مهنية الضباط والجنود على الانتساب العشائري[٢٨].

كان لا بد من الانتظار حتى العام ٢٠١٣، لإجراء بعض الإصلاحات في التنظيم العسكري، فقد أجرى الرئيس هادي سلسلة تشكيلات في صفوف القيادات، محاولًا العمل على نزع الولاء القبلي المهيمن على الوحدات العسكرية تبعًا لهوية القائد، من خلال تغيير هؤلاء بقادة جدد، أظهروا عن رغبتهم في القتال ورفع معنويات الجند وشد أواصر اللُحمة القائمة على الانتساب المهني، وتؤشر نتائج العمليات القتالية التي تخوضها الوحدات العسكرية على وجود تحسّن ملحوظ في الأداء العسكري العام[٢٩].

٢٨- Michael Knights, "The Military Role in Yemen. Civil-Military Relations in the Tribal Republic", **Journal of Strategic studies**, vol.36 no.2,2013.

٢٩- Ibid.

ثالثًا: المؤسسة المتماسكة والموالية للنظام

يمكن تصنيف مؤسستَيْن عسكريتَيْن ضمن هذا النموذج هما البحرين وسوريا، على أساس خيارهما في الدفاع عن النظام وتماسكهما في مواجهة الانتفاضة الشعبية والثورة، ونجاحهما في الحفاظ على الستاتيكو السياسي في البلدَيْن.

لكن، ذهب النظامان في مقاومتهما إلى طلب تدخّل قوات أجنبية أو عربية للمؤازرة في الحرب من أجل القضاء على الانتفاضة.

البحرين

حاول الملك حمد بن عيسى بن خليفة معالجة الانتفاضة التي حدثت، والتي شكّلت خطرًا على النظام والاستقرار العام، بحملةٍ من التنازلات والعطاءات المالية والاقتصادية، وبعددٍ من الوعود بإجراء عمليات إصلاحية في الدولة. قاد هذه المفاوضات في البداية ولي العهد. فتوقفت هذه المعالجات الناعمة وانقطعت المفاوضات، عندما أيقن الملك بأنّ هذه الوعود لم تحقّق أي تراجع في حجم الانتفاضة الاحتجاجية واندفاعها. عندها قرر تغيير مقاربته باعتماد استراتيجية تقوم على استعمال القوة، وأدرك الملك أهمية التحرك بسرعةٍ وحزم لحسم الوضع واستعادة الاستقرار. فتوجّه بطلب مساعدة عسكرية من مجلس التعاون الخليجي انطلاقًا من شعوره بأنّ هناك قوة إقليمية تُحرّك المتظاهرين ضد النظام. وبالفعل، فقد لبّت المملكة العربية السعودية دعوة الملك حمد للمساعدة، فأرسلت ألف جندي من قواتها، كما لبّت حكومة دولة الإمارات الطلب، فأوفدت خمسمائة شرطي للمشاركة في المهمة.

يمتلك البحرين جيشًا صغيرًا، ويعود ذلك إلى أنّ عدد السكان لا يتجاوز

مليون ومئتي ألف نسمة، ويهتم الملك شخصيًا بأوضاع المؤسسة العسكرية وإعدادها المعنوي وتدريبها[٣٠].

تتبع البحرين نفس السياسة التي تتبعها الدول النفطية الصغيرة بالحفاظ على جيش صغير، واللجوء للتعويض عن ذلك بإنشاء أجهزة أمنية عديدة بالتوازي مع الجيش.

الجيش في البحرين جيّد التسليح والإعداد، ويتقاضى الجنود رواتب جيدة، كما نجح النظام في ضم عدد كبير من الضباط والرتباء من خارج المملكة إلى صفوف جيشه للتعويض عن نقص في المصادر البشرية الكفوءة. يرى بعض المحللين أنّ الجيش البحريني، من خلال هذا المزيج في الموارد البشرية، لا يُشكّل مؤسسة عسكرية محترفة . فالنظام في البحرين يعيش دائمًا في ظل مخاوف من الخطر الإيراني. ولهذه الهواجس ما يبررها، وذلك بعدما طالبت إيران بضم البحرين إليها كمقاطعةٍ إيرانية في العام ١٩٥٧ [٣١].

من الطبيعي أنّه لا يوجد نظام للخدمة الإلزامية في البحرين كتدبيرٍ احترازي. هذه الظروف التي تعيشها شريحة من السكان شكّلت الدافع الأساسي لتلك الانتفاضة . وهكذا يكون النظام قد انتصر على معارضينه من خلال تماسك قواته المسلحة والإبقاء على ولائها الكامل للنظام، مع الاستفادة الكبيرة من تدخّل قوات "درع الجزيرة".

سوريا

وُلدَت القوات المسلحة السورية مثل القوات المسلحة اللبنانية من رحم

٣٠- Zoltan Barany, "Comparing the Arab Revolts: The Role of the Military", **Journal of Democracy**, October 2011. Issue 4. Pp.24-35. https://www.Journalofdemocracy.org/articles/comparing-the-Arab-revolts

٣١- Zoltan Barany. See note 35.

"قوات الشرق الخاصة" التي شكّلها الانتداب الفرنسي في البلدَيْن. وأدت القوات المسلحة دورًا نشيطًا ومهمًا في تاريخ الدولة السورية، حيث قام الجيش السوري بـ ١٢ انقلابًا خلال فترة ٣٠ سنة. وبالتالي، فقد شكّل الجيش الآلية الأساسية لتغيير الحكم بعد الحرب العالمية الثانية. تُشكّل القوات المسلحة السورية واحدة من أكثر الجيوش العربية التي تمتلك تجربة وخبرات قتالية، من خلال خوضها لثلاث حروب ضد إسرائيل ١٩٤٨ و١٩٦٧ و ١٩٧٣، بالإضافة إلى انتشارها في لبنان لفترة ثلاثين سنة، حيث خاضت أيضًا تجربة الحرب ضد الجيش الإسرائيلي في أثناء اجتياحه للبنان في العام ١٩٨٢.

يندمج الجيش والدولة في سوريا أكثر منه في أي دولة عربية أخرى، فالاندماج شامل، والمصير واحد. ويُشكّل الجيش السوري العمود الفقري للدولة على غرار ما هو عليه الوضع في الجزائر[٣٢]. يُدرك النظام السوري مدى أهمية القوات المسلحة وقوّتها لتأمين استمراريته وبقائه.

وعلى عكس ما كان يفعله القذافي، فالجيش السوري كان له دور مهم في العمل السياسي الوطني، وعلى عكس ما فعله النظام التونسي بإبعاد الجيش كليًا عن السياسة. وإذا كان لا بد من إجراء مقارنة مع الجيش المصري، فإنّ الجيش السوري لا يُشكّل الرمز الأساسي للوحدة الوطنية. وعلى الرغم من رفع شعار مواجهة إسرائيل واستعادة الجولان وتحرير القدس، نقصد التعبير عن موقف وطني يجمع عليه الشعب السوري. ولكن يرمز ذلك إلى العلاقة العضوية القائمة بين الجيش والحاكم . فالقوات المسلحة هي دائمًا جاهزة للدفاع عن النظام، بسبب الترابط العضوى

٣٢- Chaillot paper no.131. By Florence Gaub. P.36.

القائم بين بقائهما. سعى حافظ الأسد لبناء جيش محترف يملك القدرات القتالية اللازمة، ووجّهه منذ البداية لمواجهة الأخطار والمهام الخارجية، وحصر مهمة الأمن الداخلي وأمن النظام بأجهزة المخابرات المتعددة والتي ربطها كلها به. في العام ١٩٧٢، أجرى عملية تطهير على أساس مهني، حيث سرّح عددًا من الضباط، معتمدًا بذلك نظامًا يقوم على الكفاءات المهنية بين الضباط، مع الإبقاء على حفنة من المقرّبين منه لأسبابٍ خاصة. وتحسّنت في أيامه لُحمة التماسك داخل المؤسسة، كما ارتفع مستوى الجهوزية القتالية للوحدات، وقد ظهر ذلك جليًا من خلال لُحمة التماسك في أثناء الحرب الأهلية، حيث احتفظ النظام بالعديد اللازم لخوض الحرب لسنواتٍ عديدة[٣٣].

في رأينا، شكّل ولاء القيادات والضباط عمومًا لحافظ الأسد الضمانة الأساسية ونقطة الجذب المركزية، لتأمين لُحمة التماسك خلال فترة امتدت على فترة نصف قرن. لقد جرت أيضًا عملية الدمج ما بين الجيش والدولة على أساس أيديولوجي، ومن خلال اعتماد مبادئ حزب البعث، وهذا ما يفسّر ضعف العلاقة القائمة ما بين الجيش والشعب السوري بصورةٍ عامة، باستثناء شريحة واحدة تمثّلت بالطائفة العلوية والتي تُمثّل ١٥ في المائة من الشعب السوري، لأسبابٍ تكرّست منذ بداية الخمسينيات حيث اندفع الشباب العلويون للانخراط في الجيش وخصوصًا للكلية الحربية[٣٤].

عندما اندلعت أحداث الربيع العربي، وشملت كل من تونس وليبيا ومصر، بدأت التساؤلات ترتسم حول إمكانية حصول انتفاضة في سوريا، وردّت مصادر النظام على هذه التساؤلات بنوعٍ من التأكيد والسخرية بأنّ الوضع

٣٣- Chaillot paper no 31. Page 38.

٣٤- Ibid. see also Zoltan Barany, the role of the military against the Arab revolts.

في سوريا مختلف، لم يطل الزمن حتى بدأت التحركات الشعبية من مدينة درعا، لتشمل المدن الأخرى والأرياف. أما ردود فعل قوات النظام السوري على الانتفاضة فيمكن تشبيهها بما جرى في البحرين، حيث تصدّت الأجهزة الأمنية بقوةٍ لها.

اعتبارًا من منتصف آذار من العام ٢٠١١، وبعد أن امتدّت الانتفاضة وتوسّعت، تدخّلت القوات المسلحة بقوةٍ لقمعها. بدأ الجيش خلال هذه الفترة المبكرة من الانتفاضة باستعمال الدبابات ونيران القناصة لمنع المتظاهرين من النزول إلى الشارع. ونقل بعض العسكريين الفارين إلى "هيومن رايتس واتش" بأنّ الأوامر التي كانت تصدر عن رؤسائهم مفادها بأنّهم سيذهبون لمقاتلة دخلاء أجانب وإسلاميين متطرفين وإرهابيين. وكانت الأوامر تصدر للجنود بفتح النار على متظاهرين غير مسلحين، وكانت عناصر من المخابرات ترافق الجند في العمليات لحثّهم على إطلاق النار، وفق ما رواه المستجوبون من العسكريين الفارين[٣٥].

بعد عدة أشهر، بدأ النظام السوري باستعمال الأسلحة الثقيلة ضد المتظاهرين، وفي شهر حزيران ٢٠١١، استُعملت الطوافات المسلحة برشاشاتٍ من أجل تفريق المتظاهرين في مدينة معرّة النعمان، حيث قتل عدد منهم[٣٦]. وفي شهر آب، تحركت قطع من البحرية السورية لتوجيه نيرانها إلى المتظاهرين في مدينة اللاذقية. بلغ عدد القتلى وفق الأمم المتحدة حتى منتصف صيف ٢٠١١ ما يقارب ٣٠٠٠ قتيل، ولجأ ما يزيد عن عشرين ألف مواطن إلى تركيا ولبنان[٣٧].

٣٥- Human Rights watch, "Syria Defectors describe orders to shoot unarmed protestors (9.7.2011). cited at Derek - lutterbeck. "the Role of Armed Forces in the Arab uprisings". P. 169.

٣٦- Helcopters open fire to disperse protesters, Reuters (10.6.2011).

٣٧- Associated press (14.10.2011).

خلال هذه الفترة حملت الأخبار معلومات حول إنشاء الجيش السوري الحر بقيادة عقيد فار من الجيش، إذ بدأت جموع من الجنود الفارين الانضواء تحت لوائه، لكن على الرغم من تزايد عدد الفارين من الجيش السوري؛ فإنّ ذلك (وفق مصادر قريبة من النظام) لم يؤثّر على وحدة الجيش وفعاليته الميدانية[٣٨].

لن ندخل في تأريخ مسار الثورة في سوريا، والتي سرعان ما تحوّلت إلى حرب مفتوحة بين النظام وحلفائه والميليشيات الأخرى العراقية والأفغانية، بالإضافة إلى بعض وحدات الحرس الثوري الإيراني، وبين فصائل الثورة التي تشكّلت من القادة والعسكريين الفارين قبل تأليف جبهة النصرة التي تنتسب لتنظيم القاعدة، وتنظيم الدولة (داعش) الذي جرى تأليفه من عراقيين وسوريين وأجانب من عدة جنسيات. حضروا للالتحاق بدولة الخلافة التي أنشأها أبو بكر البغدادي.

مع تطوّر الانتفاضة ولجوء الجيش إلى تطويق المدن واستعمال أسلحته الثقيلة، وصولًا إلى الطائرات والطوافات المحملة ببراميل المتفجرات، فإنّ الخسائر البشرية في صفوف المعارضة والمدنيين، قد تعدّت بأضعاف المرات الخسائر التي مُنيَت بها قوات النظام أو المناطق الواقعة تحت سيطرته، وتهجّر مئات الألوف من مدنهم وقراهم، مع استمرار الأرقام في الارتفاع، حيث بلغ عدد المهجرين والنازحين إلى الدول المجاورة ما يقارب خمسة ملايين، وفي الداخل السوري ما يقارب سبعة ملايين، أما عدد القتلى فقد تجاوز ٣٠٠ ألف مواطن[٣٩]. وتتحدث بعض الجهات عن أنّ الأعداد قد تجاوزت ٥٠٠ ألف مواطن في السنوات اللاحقة.

٣٨- International Crisis Group (July 13.2011) " In Syria defectors form dissident army in sign uprising may be entering new phase", Washington past, 26,9,2011. "Army storms Rastan as defection rise in Syria", **Daily Star**, (28.9.2011).

٣٩- نزار عبد القادر، "الربيع العربي والبركان السوري"، دار شمص. ٢٠١٢. ص ١٥٣-١٦٢.

لم تنجح قوات النظام في السيطرة على الأوضاع، فسقطت معظم المدن في أيدي الثوار، وبقي النظام مسيطرًا على دمشق ومدن الساحل السوري وبعض الأرياف. ساعدت القوات التي استحضرتها إيران في منع انهيار النظام، ولكنها لم تكن قادرة على الإمساك بالوضع العسكري العام. وكان لا بد من حليف قوي لنجدة النظام، فكان هذا الحليف روسيا، والتي حضرت بأسطولها الجوي والبحري بدعوةٍ من الرئيس بشار الأسد بعد زيارة إلى روسيا. وهكذا نجح التدخل الروسي باستعمال طيرانه الكثيف لدعم عمليات الجيش السوري وحلفائه، اعتبارًا من آخر أيلول ٢٠١٥، في تدمير معاقل الثوار وإخراجهم من كل المدن، باستثناء إدلب ومحافظتها. واليوم بعد ثماني سنوات، تقسّمت سوريا إلى مناطق نفوذ هنا وهناك بعد تدخّل قوى إقليمية ومحلية.

لن يقبل النظام السوري بهذا الواقع، ولن يتخلى عن هذه المناطق، وسيعمل بمساعدة حليفَيْه الروسي والإيراني على استعادتها. وإنّي أجد أنّه من المفيد جدًا الاستعانة بالقراءة التي قدّمها السفير الأميركي إلى سوريا روبرت فورد في تحليله للوضع. يقول فورد: "إنّ حكومة الأسد كانت عند بداية الانتفاضة آخر حليف عربي لروسيا، ولذلك فقد قدّمت روسيا مساعدات عسكرية للنظام وأرسلت عدة أسراب من الطائرات لموازرة قوات الأسد وقلب موازين القوى لصالحه اعتبارًا من العام ٢٠١٥–٢٠١٦". أما عن إيران، فيعتبر فورد أنّ إيران هي الحليف الرئيسي لنظام الأسد، وقدّمت له أكبر قوة عسكرية من حلفائها، لتمكينه من الصمود بعدما أنهكت قوات الجيش السوري.

ويرى فورد في تحليله أنّ الغرب قد رفع شعارًا منذ بداية الأحداث في العام ٢٠١١، بأنّه لا يوجد حل عسكري في سوريا. وهذا الشعار خاطئ. ويُضيف بأنّ الأميركيين وحلفائهم كانوا معارضين للأسد، ولكنهم رفضوا مواجهة

وموازنة التصعيد العسكري الذي وضعته كل من إيران وروسيا لصالح النظام، وهذا ما جعل ميزان القوى يميل لصالحه[٤٠].

صحيح أنّ سوريا مقسّمة إلى ثلاث مناطق مع المنطقة الرئيسة التي هي تحت سيطرة النظام، وصحيح أنّ بشار الأسد باق في السلطة في المدى المنظور. لن يقبل النظام ببقاء سوريا مقسمة وسيعمل مع حليفَيْه الروسي والإيراني على قضم إدلب وشمال شرق سوريا حيث يسيطر الأكراد، ولكن عملية إعادة توحيد البلاد ستنتظر حصول حل سياسي[٤١].

٦- الاستنتاجات

شكّلت الانتفاضات التي شهدتها بعض الدول العربية امتحانًا لمدى قابلية هذه الجيوش للتدخل في الأزمات لتسهيل تغيير النظام أو لعرقلته، والذي شكّل العنوان الجامع لكل الانتفاضات، كما أثبتت بأنّ غياب بعض الجيوش عن المسرح السياسي، لا يعني عدم اهتمامها بالشؤون السياسية وجهوزيتها للتدخل بشكلٍ حاسم، إذا ما رأت وجود ضرورة وطنية لذلك. تؤدي الجيوش في معظم الدول العربية دورًا يتعدّى وظائفها التقليدية، والتي تتركّز في الأصل على حماية حدود الوطن والدفاع عن المصالح الوطنية وأمن المجتمع، وهذا ما يدفع حكام بعض الدول النظر للمؤسسة العسكرية نظرة شك ورَيْبَة، وهذا ما يدفعها إلى الحرص على إيجاد توازنات داخلها، تمنع أو تخفّف سلامة النظام من خطرها.

يُشكّل الأردن أفضل التجارب في هذا المجال. في الوقت الذي تحاول أنظمة أخرى إلى جعل المؤسسة العسكرية كرمزٍ لضمان النظام" العلماني"، وإبعاد شبح الانقسامات الطائفية والمذهبية والعرقية داخل المجتمع. ولا

٤٠- Robert Ford, “The Syrian Civil War: A New Stage, But Is it The Final one?” Middle East Institute. Policy Paper April 2019 .2019-8.

٤١- Ibid.

يمكن في مثل هذه الحالة توقّع أن تؤدي القوات المسلحة دور القوة الحيادية تجاه الدولة والمجتمع. فهي منحازة وبشكلٍ لا يقبل الشك للدفاع عن الشعارات التي ينادي بها الحاكم أو الحزب الحاكم. ويمكن أن نُدرج تحت هذا التوصيف الجيش العراقي والمصري، والجيش الجزائري. وهناك بعض الجيوش العربية التي جرى إعدادها للدفاع عن النظام وشخص الحاكم، وتغيب فيه بشكلٍ أو بآخر كل عناصر المؤسسة الوطنية الجامعة. وبالتالي، فإنّ انغماسها الكامل بالسياسة ينطلق من عامل الولاء للحاكم، وحمايته وتأمين استمراريته. وهذا ما رأيناه في الدول التي شهدت انقلابات عسكرية حيث اعتلى السلطة شخصية عسكرية، استمرت بالحكم ومدعومة من الجيش والأجهزة الأمنية لعقود.

بعد التجارب التي مرّت بها الدول التي شهدت الانتفاضات العربية بدءًا من العام ٢٠١١، لا بد من التساؤل بعد مرور ثماني سنوات عن الاتجاه الذي يمكن أن نتوقّعه لتطوّر العلاقات المدنية – العسكرية في الدول العربية، وماهية الدور الذي يمكن أن تؤديه القوات المسلحة؟

شكّلت تونس وحدها نقطة فارقة في هذا الشأن حيث كان يمكن للجنرال عمار قائد الجيش الاستفادة من الدعم الشعبي له، ولكنه رفض الإغراء، وترك الحرية للقوى الشعبية والسياسية للتوافق، وبالتالي للتأسيس لحكمٍ ديمقراطي للبلاد.

في مصر، لم تتدخل القيادة العسكرية فعليًا في عملية الانتقال السياسي بعد الثورة الأولى، ولكنها بقيت هي الضامن لاستكمال المخاض السياسي بعد استقالة مبارك من خلال حماية السلطة المؤقتة، وتأمين عملية الانتقال السياسي. ولكنها عادت من جديد في" الثورة المضادة" على سلطة الإخوان المسلمين، وسمحت بتنصيب وزير الدفاع كرأسٍ للسلطة

بعد عملية انتخابية ناجحة . والسؤال الآن: هل ستكون رئاسة عبد الفتاح السيسي تكرارًا لتجربة حسني مبارك للبقاء في السلطة إلى أن يحين زمن إسقاطه؟ لكن في نهاية المخاض المصري فقد فضّلت القوات المسلحة المصرية أن تبقى الضامن لاستمرار الدولة العميقة.

بعد استعراض ما جرى في البحرين وليبيا واليمن وسوريا، فإنّ الأمور لا تدعو للتفاؤل بإمكانية أن تتوجّه هذه الدول نحو إقامة نظام ديمقراطي. وبالتالي، فإنّ تطوير العلاقات المدنية – العسكرية لن يحدث في المستقبل المنظور. ويبدو بأنّ هذه العلاقات في البحرين وسوريا مرشحة أن تذهب باتجاه مزيد من الولاء والالتصاق بين المؤسسة العسكرية والنظام.

في ليبيا واليمن من الصعب تقدير ما ستنتهي إليه الحرب المستمرة في هذين البلدَيْن، ويبقى من الصعب جدًا استقراء المستقبل السياسي لهما.

المراجع

• Cynthia Enloe: Ethnic soldiers: State Security in Divided Societies (1980.London: Penguin)

• Sami Rihanna, Histoire de l'armee libanaise contemporaine, vol.1, les origines: la legion d'orient et les Troupes auxiliaries du Levant, 1916-(1926) (Beyrouth: Edition Visa, 1988)

• Ahmad Abdallah, The Armed Forces and the Democratic Process in Egypt, Third World Quarterly, vol.10, no.4, October 1988.

• Risa Brooks, An Autocracy at War, Explaining Egypt's Military Effectiveness, 1967 and 1973, Security Studies, vol.15, no.3, July – September 2006.

• Khaled Fattah, A Political History of Civil – Military Relations in Yemen; Alternative Politics, Special issue 1, November,2010.

• https://www.alternativepolitika.com/page/docs/Kasim(2010Cozel/Tam/Khaled-FATTAH

• Ministry of National Defense, Tunisia, The Tunisian Armed Force (Tunis: Les Editions de la Mediterraneé, 1966)

• Barry Rubin, The Contemporary Middle East Polities: in Barry Rubin and Thomas A. Keaney(eds), Armed Forces in the Middle East, Politics and Strategy (London and New York Rout ledge 2002)

• Eva Bellin, The Robustness of Authoritarianism in the Middle East, Exceptionalism in/Comparative perspective, Comparative Politics, vol.36. no.2, 2004; Risa.

• Samuel F. Finer, The Man on Horseback, The Role of the Military in politics (New Brunswick and London: Transaction publishes, 2006)

• Samuel Huntington, The Soldiers and the State, The Theory and politics of Civil-Military in Politics (Harvard University Press, 1957)

• Mehran Kamrava, "Military Professionalization and Civil-Military Relations in the Middle East" Political Science Quarterly, Vol.115, No.1, zero

• Steve A.Cook, Ruling But Not Governing; The Military and Political Development in Egypt, Algeria and Turkey (Baltimore, MD', John Hopkins University Press 2007)

• Kristen Kao and Ellen Lust, Why Did the Arab Uprisings turn out as they Did? POMED Project of Middle East Democracy, August 23, 2017.

• https://www.pomed.org/pomed-snapshot-why-did-the-arab

• Marc Lynch, The New Arab Order: Power and Violence in Today's Middle East, Essay,foreign affairs (September/October 2018).

• www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/2018-08-13/new/araborder

• Zoltan Barany, Comparing the Arab Revolts: The Role of the Military, Journal of Democracy, October 2011.issue 4

• https://www.Journalofdemocrasy.org/articles/comparing-the-arab-revolts-the-role-of-the-military

• Florence Gaub, Arab Armies: Agents of Change? Before and After 2011, Chaillot Paper no.131

• www.chaillot-paper-131-arab-armies-agents-of-change

• Rachid Tlemsani, Armeé, Etat Profond et Hirak, le matin d'Algérie, Tuesday May 14, 2019.

• Ahmad Soliman, Will the Military or The People Lead Sudan, Chatham House, 26 April, 2019.

• https://www.chathamchouse.org/expert/comment/will-military-or-people-lead-sudan

• نزار عبد القادر، الربيع العربي والبركان السوري:نحو سايكس بيكو جديد، دار شمص، كانون أول٢٠١٢.

دور القضاء العسكري في مكافحة الإرهاب والتجسس وخطورة المسّ به

العقيد الركن أنطوان شديد*

المقدّمة

تؤدي الجريمة إلى الإخلال بأمن المجتمع وإلحاق الضرر بالمجني عليه، وهذا ما يُعطي حقًا للدولة في توقيع العقاب بالجاني عن طريق أجهزة قضائية متخصصة في مجال الادعاء والملاحقة والتحقيق والمحاكمة. من هنا يُشكّل القضاء الجزائي في لبنان الملتزم بمبدأ "لا جريمة دون نص"[1]، وهو ما يُسمى بمبدأ الشرعية الجزائية. وقد جاء دور المحاكم في الحفاظ على النظام العام عن طريق قمع الجريمة وملاحقة المجرمين وإحالتهم أمام المحاكم الجزائية المختصة، بهدف معاقبتهم وإعادة الحق المُغتَصب إلى أصحابه. هذا وتتنوع المحاكم في لبنان من حيث اختصاصاتها ونطاق عملها، ولكنّها تدخل جميعها ضمن تسمية المحاكم العادية، وفي

*ضابط في الجيش اللبناني

١- سمير عاليه، شرح قانون العقوبات، القسم العام- معالمه- نطاق تطبيقه- الجريمة- المسؤولية- الجزاء- دراسة مقارنة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢، ص٤٥.

بعض الحالات أوجب المشرّع ملاحقة ومحاكمة بعض الجرائم المحددة حصرًا أمام محاكم جزائية استثنائية بموجب قوانين خاصة تُجيز ذلك، ومن هذه المحاكم المحكمة العسكرية الدائمة المنفردة في اختصاصها الشخصي والموضوعي، والمتميزة في تنظيمها كما في إجراءات المحاكمة المتّبعة لديها.

إذا كان وجود هذه المحكمة الاستثنائية، خصوصًا في الظروف الاستثنائية الحالية التي تمر فيها المنطقة، أمرًا مسلّمًا به من غالبية الحقوقيين اللبنانيين، فإنّ صلاحيات هذه المحكمة، النوعية منها والشخصية، لجهتَي المضمون والسعة، كانت وما زالت موضوع جدل واسع ومعلّل، ما طرح قيد المناقشة الجدية الواقع التشريعي الحالي لهذه المحكمة.

إنّ الخلاف الدائر بين الحقوقيين في هذا الشأن يجد باعثه، من جهة، في رغبة بعضهم بتضييق الصلاحية الموضوعية لهذه المحكمة، وحصرها في المسائل الخاصة بالمؤسسة العسكرية وأمنها، ومن جهة أخرى في إصرار البعض الآخر على الاكتفاء بترميم الوضع القائم.

استنادًا إلى ما تقدّم، تبرز لدينا إشكالية مستقبل مكافحة الإرهاب والتجسس، في ظل المطالبات بإلغاء صلاحيات المحكمة العسكرية أو الحد منها، ما يدفعنا إلى طرح التساؤلات التالية:

١- ما مدى قدرة القضاء العدلي على القيام بمهمة مكافحة الإرهاب والتجسس، وإمكانية تأمين الحماية الأمنية اللازمة له؟

٢- هل يمكن محاكمة العسكريين أمام المحاكم العدلية وخاصة لما لهذا الأمر من خصوصية أمنية كبيرة؟

٣- هل المحكمة العسكرية هي الحل الأنسب لمكافحة الإرهاب والتجسس وتشكيل الرادع الكافي وخاصة مع الازدياد المطّرد لهذه الجرائم؟

القسم الأول: القضاء العسكري بين التنظيم والأصول

أولًا: التنظيم القانوني للقضاء العسكري في لبنان

أعطى قانون أصول المحاكمات الجزائية الجديد[٢]، بموجب نص عام، المحاكم العادية صلاحية النظر في الدعاوى الجزائية جميعها، ما لم يوجد نص خاص يمنع عنها صلاحية النظر في قضايا معيّنة ليُدخلها في اختصاص محاكم استثنائية أو خاصة، كالمحكمة العسكرية أو المجلس العدلي، فاختصاص المحاكم العادية هو الأصل، لتمتّعها بالولاية الشاملة[٣]. والمحاكم الاستثنائية توجد في كل دول العالم، وهي تنشأ في الأصل لمعالجة ظروف استثنائية، في زمن استثنائي يقتضي اتخاذ إجراءات سريعة ومؤقتة، ومن ثم العودة إلى الأصل، أي إلى الوضع العادي وفق قواعد العامة المعمول بها في الظروف الاعتيادية. وفي المبدأ لا تكون المحاكم الاستثنائية الجزائية، بخلاف المحاكم الجزائية العادية، مختصة للنظر في قضية معيّنة إلا بموجب نص قانوني خاص يُبيح لها صراحة حق الملاحقة والمحاكمة في بعض الجرائم أو بسبب المساهمة في ارتكابها، أو بالنظر إلى طبيعة الأفعال الجرمية المرتكبة[٤]. وقد لحظ المشترع اللبناني عدة أنواعٍ من المحاكم الاستثنائية انطلاقًا من الواقع الاجتماعي والواقع الأمني اللذَين تمر فيهما البلاد، هذا بالإضافة إلى إنشائه المحكمة العسكرية الدائمة التي أعطى وجودها أهمية كبيرة في منظومة التشريع اللبناني.

تشمل المحاكم الجزائية الاستثنائية في لبنان: المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء، المجلس العدلي، الهيئة العامة لمحكمة التمييز الجزائية

٢- قانون أصول المحاكمات المدنية الصادر بالقانون رقم ٣٢٨، تاريخ ٢٠٠١/٨/٢ وتعديلاته.

٣- بشارة هيكل الخوري، المحاكم الجزائية الاستثنائية، إجراءاتها والتداخل في الاختصاص، الطبعة الأولى، المنشورات الحقوقية صادر، بيروت، ٢٠١٣، ص ١٣.

٤- المرجع السابق، ص١٤.

عندما تنظر بالجرائم المنسوبة إلى القضاة، محكمة الأحداث، القضاء العسكري، محكمة المطبوعات، المحكمة الناظرة بالقضايا الجمركية، ومحكمة مكافحة الغش والاحتكار[٥]. بعد ذكر هذه المحاكم الاستثنائية، سوف نضيء فيما يلي على موضوع مقالنا هذا ألا وهو القضاء العسكري متناولين تعريفه، جذوره التاريخية، هيكليته، اختصاصه، صلاحية محاكمه، وخصوصياته.

يشغل القضاء العسكري حيّزًا مهمًا في بنية الجسم القضائي اللبناني نظرًا إلى سعة اختصاصه وتنوّع الأشخاص المحالين أمامه، بسبب صفتهم الوظيفية، أو بسبب نوعية الأعمال المنسوبة إليهم، ولا بد من الإشارة إلى هذا القضاء الذي يُعنى:

١- بتحديد المحاكم العسكرية وتنظيمها، بما في ذلك الصلاحيات والأصول الواجب اتباعها أمامها. كما أنّه القانون الذي يُحدد العقوبات والجرائم العسكرية. إنّه قانون يجمع بين أمرَين: قانون تنظيم القضاء العسكري وأصول المحاكمات الجزائية من جهة، وقانون العقوبات والجرائم العسكرية من جهة أخرى[٦]. بذلك يكمن أول اختلاف بين قانون القضاء العسكري وقانونيّ العقوبات وأصول المحاكمات الجزائية، إذ إنّه في الحقل الجزائي لكل منهما قانون خاص نظرًا لاتساع المواضيع.

٢- لا تلغي هذه الاختلافات حقيقة العلاقة المتينة والثابتة بين قانون القضاء العسكري وقانون العقوبات وقانون أصول المحاكمات الجزائية إذ إنّ قانون القضاء العسكري هو قانون خاص، وأما القانونان الآخران فهما قانونان عامان، ويقتضي تطبيق القانون الخاص عندما يرتكب الجرم المنصوص عليه أحد العسكريين. ويقتضي دومًا الرجوع إلى القانون العام

٥- بشارة الخوري، المجلس الأعلى لمكافحة الرؤساء والوزراء، **مجلة الدفاع الوطني**، العدد ٨٤، نيسان ٢٠١٣، ص ٣٤.

٦- سامي خوري، قانون القضاء العسكري، بحث وتحليل، الطبعة الأولى، المنشورات الحقوقية صادر، بيروت، ٢٠٠٠، ص١١.

في حال خلوّ قانون القضاء العسكري من نص ينطبق على الجرم المنسوب إلى المدعى عليه[٧].

أما تاريخيًا، فقد عرف اللبنانيون في بداية شهر تشرين الأول من العام ١٩٤٥ ولادة أول محكمة عسكرية وطنية لهم، بعد الاستقلال، مبررة ضرورة وجودها بأنّه عندما أقرّت جمعية الأمم المتحدة قيام فرنسا بانتداب لبنان أعطتها الحق بإبقاء جيوشها على الأراضي اللبنانية للمحافظة على سلامة الدولة الواقعة تحت سلطة الانتداب. وتوالت منذ ذلك الحين القوانين المتعلقة بالقضاء العسكري، وتوسعت صلاحياته أكثر فأكثر. ففي ١٢ كانون الثاني من العام ١٩٤٦، صدر قانون العقوبات العسكري وألغى معه قانون العقوبات العسكري العثماني والقانون الذي أنشأ محكمة عسكرية وطنية لأول مرة للعام ١٩٤٥. بعد ذلك وتحديدًا في ٢٨ شباط ١٩٥٦، صدر القانون المتعلق بإنشاء محكمة تمييز عسكرية، وتعديل بعض مواد قانون العقوبات العسكرية المذكور، ووفق أسباب الموجبة لإنشاء محكمة التمييز العسكرية. وعطفًا على ما تقدّم، لا بد من تسليط الضوء على هيكلية هذا القضاء الاستثنائي الذي تتشابه مع القضاء الجزائي.

١- هيكلية القضاء العسكري اللبناني

يتألف من ثلاثة أجهزة قضائية تعمل باستقلاليةٍ وتعاون لإيصال الدعوى إلى مرحلة الحكم، بحيث يتمثل قضاء الادعاء بمفوضية الحكومة لدى المحكمة العسكرية، وقضاء التحقيق من قضاة التحقيق العسكريين، فيما يتألف قضاء الحكم بمستوياته الثلاث من قضاة منفردين ومحكمة عسكرية دائمة ومحكمة تمييز عسكرية. وسنتناول في ما يلي مهام هذه الأجهزة.

٧- قانون القضاء العسكري الصادر بالقانون رقم ٢٤ تاريخ ١٣ نيسان ١٩٦٨ وتعديلاته، المادتان ٣٣ و٩٩.

• **مفوض الحكومة ومعاونوه**

تتحرك الدعوى العامة في القضاء العسكري بشكلٍ حصري من قبل مفوضية الحكومة، فالمتضرر لا يمكنه تقديم شكواه مباشرة أمام قاضي التحقيق، أو المحكمة العسكرية الدائمة، أو القاضي المنفرد العسكري بل أمام النيابة العامة التي تتولى السير في الدعوى. ويُمارس مفوض الحكومة، القائم بأعمال النيابة العامة لدى المحكمة العسكرية ومعاونوه، وظائف النائب العام الاستئنافي عمومًا إلى جانب الأصول والأعمال الخاصة بهم والمحددة في القانون[٨].

• **دائرة قضاة التحقيق**

يقوم بوظيفة قاضي التحقيق لدى المحكمة العسكرية قاضٍ أو عدة قضاة من ملاك القضاء العدلي، أو ضابط أو عدة ضباط من المجازين في الحقوق، وتتألف الدائرة من قاضي التحقيق العسكري الأول ويعاونه ستة قضاة تحقيق، ويمكن أن يُعيّن ضباط من المجازين في الحقوق للقيام بوظيفة قاضي تحقيق عسكري. يُعيّن القضاة العدليون لدى المحاكم العسكرية من قضاة الملاك العدلي بناء على اقتراح وزيرَي العدل والدفاع الوطني، وبعد موافقة مجلس القضاء الأعلى، ويبقى هؤلاء القضاة خاضعين لوزارة العدل في كل ما يتعلق برواتبهم وترقياتهم وتأديبهم[٩].

• **قضاء الحكم**

يتألف قضاء الحكم من:

– قضاة منفردين عسكريين: يتولى القضاء العسكري المنفرد قضاة من ملاك القضاء العدلي، غير أنّه يمكن تعيينهم من الضباط المجازين في

٨- قانون القضاء العسكري، المادة ١٢.

٩- المرجع السابق، المادة ١٣.

الحقوق من رتبة ملازم أول فما فوق، وإذا تعذّر ذلك فمن غير المجازين[١٠].

– المحكمة العسكرية الدائمة ومركزها بيروت، ويمكن تغيير مركزها بقرارٍ من وزير الدفاع الوطني بعد أخذ رأي السلطة العسكرية العليا، ويتأثر تأليفها بنوع الجرم الذي تنظر فيه، ففي الدعاوى الجنائية تُشكّل هذه المحكمة من رئيس برتبة ضابط مقدم وما فوق، ومن أربعة أعضاء، أحدهم قاضٍ عدلي من الدرجة الثالثة عشرة وما فوق، ومن ثلاثة ضباط من رتبة دون رتبة الرئيس، وتُشكّل في الدعاوى الجنحية من رئيس ضابط لا تقل رتبته عن رتبة مقدم وما فوق، ومن عضوَين أحدهما قاضٍ عدلي من نفس درجة الأول، ومن ضابط دون رتبة الرئيس[١١].

– محكمة التمييز العسكرية ومركزها الرئيسي في بيروت. تُشكّل هذه المحكمة بحسب نوع الجرم الذي تنظر فيه، ففي الدعاوى الجنائية تُشكّل من رئيس وهو قاضٍ عدلي من الدرجة السابعة وما فوق، ومن أربعة ضباط أعضاء من رتبة مقدم وما فوق، أما في الدعاوى الجنحية فتتألف من قاضٍ من الدرجة السابعة وضابطَين عضوَين من رتبة مقدم وما فوق بدلًا من أربعة[١٢].

٢- صلاحية القضاء العسكري

أما في ما يتعلق بالاختصاص، فهو بصورةٍ عامة، أهلية إحدى السلطات للقيام بأعمالٍ معيّنة، ويعني بالنسبة إلى القضاء الجزائي، أهلية القاضي لرؤية الدعوى الجزائية والفصل فيها وفي الدفوع المقدمة في شأنها[١٣]. إنّ قواعد الاختصاص في القضايا الجزائية هي من النظام العام، لأنّها وُضعت

١٠- المرجع السابق، المادة ٧.

١١- انون القضاء العسكري، المادة ٧.

١٢- قانون القضاء العسكري، المادة ٥.

١٣- عاطف النقيب، أصول المحاكمات الجزائية، الطبعة الأولى، المنشورات الحقوقية صادر، بيروت، ١٩٩٣، ص ٢٨٦.

لتأمين حُسن سير العدالة الجزائية، ويجوز إثارتها في مراحل الدعوى جميعها، بل يتوجب على المحكمة إثارتها عفوًا من تلقاء ذاتها حتى لو لم يتعرض لها الفرقاء[١٤]. وعندما نتحدث عن الاختصاص، نعني بذلك سلطة المحكمة وصلاحياتها للنظر في القضية المطروحة أمامها إنْ لجهة الشخص المحال أمامها، أم لجهة الجريمة المسندة إلى الفاعل أو باقي المدعى عليهم من شركاء ومتدخلين أو محرضين، أم لجهة مكان وقوع الجريمة أي وقوع هذا الجرم داخل المنطقة الخاضعة إداريًا لهذه المحكمة[١٥]. لا بد لنا في هذا السياق من تناول موضوع صلاحيات المحكمة العسكرية ألا وهي:

١- الصلاحية الإقليمية: تشمل صلاحية المحكمة العسكرية الدائمة الأراضي اللبنانية كافة، باستثناء المناطق التي تشملها المحاكم العسكرية المؤقتة الخاصة بالقوات المسلحة[١٦].

٢- الصلاحية النوعية: تُحدّد هذه الصلاحية اختصاص المحكمة في النظر في هذا الفعل الجرمي أو ذاك، وفي نوع هذه الجريمة أو تلك، وعندما نتكلم على الصلاحية الموضوعية أو النوعية للمحكمة العسكرية، لا بد لنا من أن نعرض مواد قانون القضاء العسكري المتعلقة بهذه الصلاحية، ومناقشة كيفية تطبيقها، وشرح أنواع الجرائم التي تنضوي ضمنها، وهي المذكورة في المادة ٢٤ من قانون القضاء العسكري.

٣- الصلاحية الشخصية: يُقصد بها صلاحية المرجع الجزائي بالنظر إلى شخص المدعى عليه، حالته وصفته الخاصة، كما بالنظر أيضًا لشخص المدعي أي المتضرر. ويمكن القول إنّ ما يُحدد اختصاص المحكمة العسكرية هو "الصفة العسكرية" لشخص المدعى عليه، بغضّ النظر عن طبيعة الجرم

١٤- تمييز جزائي، الغرفة السادسة، رقم ١٥٣، تاريخ ٢٠٠٠/١٠/١٩، صادر في التمييز، ٢٠٠٠، ص ٦٨٦ وتمييز جزائي، الغرفة السادسة، رقم ٢٠٠، تاريخ ٢٠٠٠/٩/٣، صادر في التمييز، ٢٠٠١، ص ٩٦٣.

١٥- الياس أبو عيد، أصول المحاكمات الجزائية، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، ٢٠١٠، ص ٢٢.

١٦- قانون القضاء العسكري، المادة ٢٣.

الذي ارتكبه، ويُحاكم أمام المحكمة العسكرية أيًا كان جنسيتهم وأيًا كان نوع الجريمة المسندة إليهم وفقًا للمادة ٢٧ من قانون القضاء العسكري.

أما في حالة الخلاف على الصلاحية بين المحاكم، فقد ميّزت المادة ٢٦ من قانون القضاء العسكري عند وقوع خلاف سلبي أو إيجابي[١٧]، بين مرجعَين قضائيَين عسكريَين، وآخر بين محكمة عسكرية ومحكمة عدلية. ففي الحالة الأولى، المحكمة الصالحة للبتّ بتعيين المرجع هي محكمة التمييز العسكرية بهيئتها الجنحية. أما في الحالة الثانية، فتصبح محكمة التمييز العدلية هي محكمة تعيين المرجع. فإذا كان الجرم جناية من صلاحية المحكمة العسكرية، فإنّها تنظر تبعًا لهذه الجناية بسائر الجرائم المتلازمة معها[١٨].

أما إذا كان الجرم جناية من صلاحية القضاء العادي، وكان ثمة جنحة من صلاحية القضاء العسكري متلازمة مع الجناية، فإنّ القضاء العادي ينظر في الجرمَين معًا، أما إذا لوحق شخص في آن واحد بجرم من صلاحية المحكمة العسكرية وبجرمٍ من صلاحية المحاكم العادية، فإنّه يُحاكم بكل جرم على حدة من قبل القضاء الصالح، وعلى المحكمة التي تنظر بعد الأولى بالجرم الذي هو من صلاحيتها أن تَبُتّ بجمع العقوبات أو بإدغامها[١٩].

ثانيًا: القضاء العسكري: أصول بسيطة لجرائم خطيرة

تحكم إجراءات الملاحقة الجزائية أصول وضوابط، تُحددها نصوص قانونية محددة، وفي مقدمتها أصول المحاكمات الجزائية، أما تلك النصوص التي تحددها قوانين خاصة، كما هو الحال في النصوص الإجرائية التي

١٧- الخلاف سلبي هو رد كلا المرجعَين الدعوى بحجة عدم صلاحيتهما للنظر بها، أما الخلاف الإيجابي فهو تنازع كلا المرجعَين بضرورة تحويل الدعوى إليه وعدم صلاحية المرجع الآخر.

١٨- قانون القضاء العسكري، الفقرة ٣ من المادة ٢٨.

١٩- قانون القضاء العسكري، الفقرتان ١ و٢ من المادة ٢٨.

تُحدد أصول الملاحقة أمام بعض المحاكم الجزائية الاستثنائية، كالمحاكم العسكرية، فيغلب على إجراءات الملاحقة فيها طابع الإجراءات الكلاسيكية التي تحكمها الكثير من القيود والضوابط، من هنا تُقسم الأصول الواجب مراعاتها نسبة إلى مراحل المحاكمة.

١- الأصول الواجب مراعاتها خلال مرحلة ما قبل المحاكمة

أولى المشرّع اللبناني القضاء العسكري صلاحية النظر بالجرائم الإرهابية، وبالتالي تكون المحاكم العسكرية هي المختصة بالجرائم الإرهابية[٢٠]، باستثناء الجرائم الإرهابية التي تُحال إلى المجلس العدلي بمرسومٍ صادر في مجلس الوزراء.

يختص مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية ومعاونوه، بتحريك الدعوى العامة والسير بها أمام المحكمة العسكرية، ما لم يصدر مرسوم يقضي بإحالة إحدى القضايا على المجلس العدلي فتكفّ يد المراجع القضائية الناظرة كافة.

٢- الأصول الواجب مراعاتها خلال مرحلة المحاكمة

تخضع الملاحقات والتحقيقات والمحاكمات وإصدار القرارات والأحكام وطرق الطعن في القضاء العسكري، لقانون أصول المحاكمات الجزائية اللبناني، باستثناء بعض النصوص المخالفة الواردة في هذا القانون.

هذا ويتمتع كل من الخصوم باستثناء الطرف المتضرر من الجريمة، خلال إجراءات المحاكمة أمام المحاكم العسكرية، بالحقوق ذاتها الممنوحة لهم أمام القضاء الجزائي العادي. وقد منع المشرّع المتضرر من تحريك الدعوى العامة، إذ حرمه من الادعاء المباشر بدعوى الحق الشخصي أمام أي مرجع عسكري،

٢٠- سمير عاليه، موسوعة الاجتهادات الجزائية لقرارات وأحكام محكمة التمييز، (١٩٥٠-١٩٧٠)، ص١١٤.

ومنعه أيضًا من الانضمام إلى الدعوى العامة بعد تحريكها، ففوّت عليه إمكانية المطالبة بتعويضاتٍ شخصية أمامها. إنّما ذلك لا يمنعه من التقدم بشكوى أمام مفوضية الحكومة أو الشرطة العسكرية في الجريمة المشهودة، وبالتالي ليس هناك ما يمنع الاستماع إليه بصفة شاكٍ أو شاهد[٢١].

وتختلف إجراءات الملاحقة والحقوق والضمانات المقررة لحماية مصالح الخصوم، لو أُحيلت القضية أمام المجلس العدلي، إذ يتوجب فور تعيين المحقق العدلي، على المراجع كافة التي كانت قد وضعت يدها على القضية أو كُلّفت القيام ببعض إجراءات الملاحقة والتوقيف وإحالة الملفات والمستندات كافة المتعلقة بالقضية، ومنها المحاضر المنظمة إلى المحقق العدلي المعيّن، وذلك بواسطة مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية.

وكما هو الوضع أمام المراجع العسكرية، حُرم المشرّع المتضرر من جريمة إرهابية حقه في تحريك الملف بالإدعاء الشخصي المباشر أمام المجلس العدلي، ولكنّه أجاز له حق الانضمام إلى الدعوى العامة، والمطالبة بالتعويض عما لحق به من ضرر.

إنّ هيئة المحكمة العسكرية الناظرة بالقضايا الجنحية تتبع في المحاكمة نفس الأصول والقواعد التي يطبّقها القاضي المنفرد الجزائي، والهيئة الجنائية تتقيد ببعض الأصول العامة، باعتبار أنّ لها قواعد أصولًا خاصة، بينما تتبع الهيئة الناظرة بقضايا الاستئناف، نفس الأصول والقواعد التي تطبّقها محكمة الاستئناف، حتى صدور الأحكام النهائية.

- **المحاكمة الوجاهية:**

– العلانية

تجري المحاكمة علانية أمام المحكمة العسكرية على اختلاف درجاتها،

٢١- فيلومين نصر، أصول المحاكمات الجزائية، دراسة مقارنة وتحليل، الطبعة الثالثة، المنشورات الحقوقية، صادر، بيروت، ٢٠٠٢، ص٣٢.

بمعنى أنّه يمكن لمن يشاء من الناس حضور المحاكمة، وهذه القاعدة مفروضة تحت طائلة الإبطال إلا في بعض الأحوال الخاصة، كالمحافظة على النظام العام حيث يمكن للمحكمة العسكرية الدائمة أن تجري المحاكمة بشكلٍ سري، على أن تصدر الأحكام علنًا[٢٢].

– الشفاهية

تُعد الشفاهية شرطًا أساسيًا تحت طائلة إبطال الحكم، إذا لم تُراعَ خلال مراحل المحاكمة كافة، بحيث وُجب تلاوة ورقة الادعاء أو القرار الظني أو الاتهامي بعد التثبّت من هوية المدعى عليه وقبل استجوابه الكامل، ووضع الأدلة جميعها قيد المناقشة وعرض المواد الجرمية وتلاوة المحاضر التي تثبت ضبطها. إنّ قاعدة الشفاهية تتعلق بالنظام العام.

– الوجاهية

يجب على المحكمة اعتماد قاعدة الوجاهية والتقيّد بها، فالمحاكمة تجري بحضور فرقاء الدعوى، أي المدعى عليهم وممثل مفوضية الحكومة، إلا أنّ هذه الأخيرة لا تمثُل أمام القاضي المنفرد العسكري، وإذا لم يحضر المدعى عليهم تجري محاكمتهم غيابيًا بعد تبليغهم قانونًا، ويجب في القضايا الجنائية إبلاغ المتهم قرار الاتهام الصادر بحقه، وإلا يكون الحكم باطلًا.

أما عندما يتبين من نتيجة التبليغ، أنّ المدعى عليه قد تبلّغ أصولًا أو تم إبلاغه لصقًا، لعدم العثور عليه، ولم يحضر في الموعد المقرر لمحاكمته، أو لم يسلّم المتهم أو الظنين نفسه للتوقيف، قبل الساعة المحددة لافتتاح الجلسة، جاز للمحكمة العسكرية محاكمته غيابيًا، ويقتضي التمييز بين الجناية والجنحة.

٢٢- قانون أصول المحاكمات الجزائية، المادة ٢٩١.

– حق الدفاع

يُعدّ هذا الحق من الحقوق التي تحظى باهتمام دائم نظرًا لخطورة القضايا المتعلقة به والنتائج المترتبة عليها، كما يُشكّل ركيزة جوهرية للمحاكمة المنصفة، التي يُشكّل نظامها المتكامل[٢٣]. حيث إنّ وجود محامٍ للدفاع عن المدعى عليهم إلزامي أمام المحاكم العسكرية كافة باستثناء القضاة العسكريين المنفردين، ويُعهد بالدفاع عن المحالين على المحكمة العسكرية الذين ليس لديهم محامين إلى أحد المحامين أو الضباط المجازين في الحقوق المعيّنين بقرارٍ من وزير الدفاع الوطني. ويمكن توكيل محام شفهيًا خلال الجلسات من دون لزوم تسجيل الوكالة إذا كانت خطية. على رئيس المحكمة العسكرية تعيين محام للدفاع عن المدعى عليه في حال لم يعيّن هو محاميًا، أو إذا تعذّر على محاميه الدفاع عنه. فالمتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه، ويعني حق الدفاع بالأصالة حق المتهم بأن يُبدي في حرية كاملة وجهة نظره في شأن وقائع الدعوى وتطبيق القانون عليها.

باستثناء النصوص المخالفة الواردة في هذا القانون، تخضع للملاحقات والتحقيقات والمحاكمات وإصدار القرارات والأحكام وطرق الطعن فيها لقانون أصول المحاكمات الجزائية اللبناني.

• المحاكمة الغيابية

عندما يتبين من نتيجة التبليغ، أنّ المدعى عليه قد تبلّغ أصولًا أو تم إبلاغه لصقًا لعدم العثور عليه، ولم يحضر في الموعد المقرر لمحاكمته، جاز للمحكمة العسكرية محاكمته غيابيًا، ويقتضي التمييز بين الجناية والجنحة.

٢٣- شهيرة بو لحية، حق المتهم في الدفاع أمام القضاء الجزائي، مجلة المنتدى القانوني، العدد الخامس، ٢٠١٤، ص ٨٩.

– الحكم الصادر في الجناية

إنّ الحكم الغيابي الصادر عنها لا يقبل الاعتراض أو النقض[٢٤]، غير أنّه إذا أوقف المحكوم عليه الفار، من جراء تسليم نفسه، أو إلقاء القبض عليه قبل سقوط العقوبة المحكوم بها، بمرور الزمن، تُقرر المحكمة التي أصدرت الحكم باعتبارها واضعة يدها على الدعوى من دون سواها، إسقاط الحكم الغيابي الصادر في حقه وإلغاء مفاعيله كافة وتحاكمه مجددًا موقوفًا، وبالصورة الوجاهية.

– الحكم الغيابي الصادر في الجنحة

إنّ هذا الحكم قابل للاعتراض بمهلة عشرة أيام من تاريخ التبليغ، كما أنّه قابل للنقض بمهلة ١٥ يومًا اعتبارًا من تاريخ تبليغ الحكم القاضي بردّ الاعتراض شكلًا أو اعتبارًا من تاريخ انقضاء مهلة الاعتراض في حال لم يتم تقديمه.

إذا اعترض المحكوم عليه وكان اعتراضه مقدمًا ضمن المهلة القانونية، تُقرر المحكمة إسقاط الحكم الغيابي واعتباره كأنّه لم يكن، وتجري المحاكمة مجددًا بالصورة الوجاهية وتسمى حينها بالمحاكمة الاعتراضية.

– طرق المراجعة

أما في ما يتعلق بطرق المراجعة فتُقسم إلى نوعَين: طرق مراجعة عادية وطرق مراجعة غير عادية.

١– طرق المراجعة العادية

الاعتراض والاستئناف، وهي تلك التي يُجيز فيها المشترع للمتظلّم أن يتذرّع بكل حكم صدر ضده لأي سبب كان من غير أن يفرض عليه أن يستند في طعنه على عيب قانوني مشروط.

٢٤- شهيرة بو لحية، حق المتهم في الدفاع أمام القضاء الجزائي، مجلة المنتدى القانوني، العدد الخامس، ٢٠١٤، ص ٨٩.

أ-الاعتراض

يقتصر الاعتراض فقط على الأحكام الغيابية، والحق بالاعتراض يقتصر أيضًا على الجنح إذ إنّ الحكم الغيابي الصادر في الجناية لا يقبل الاعتراض.

وللاعتراض المقدم مفعولان:

مفعول مُسقَط: بمعنى أنّ الحكم الغيابي يسقط إذا ما توافرت شروطه القانونية والشكلية، ويقتصر هذا المفعول على مقدم الاعتراض فقط.

مفعول إعادة الدعوى: تُعاد إلى المحكمة نفسها التي أصدرت الحكم الغيابي من أجل إجراء المحاكمة مجددًا بصورةٍ وجاهية.

ب- الاستئناف

تقتضي هذه الطريقة برفع القضية إلى مرجع ثانٍ أعلى مرتبة في التسلسل القضائي من المرجع الذي أصدر الحكم بقصد إبطال أو تعديل ما ورد في الحكم السابق. إنّ الأحكام الصادرة عن القضاة المنفردين العسكريين في الدعوى الجنحية بالصورة الوجاهية أو بمثابة الوجاهي تقبل الاستئناف وفقًا للأصول العادية المعيّنة في قانون أصول المحاكمات الجزائية. إنّ الأحكام القابلة للاستئناف هي أحكام القضاة العسكريين المنفردين سواء قضت بالبراءة أو بالعقوبة، وسواء فصلت في الأساس أم في الصلاحية أم في الاختصاص.إذًا، لا استئناف في الأحكام الصادرة عن المحكمة العسكرية الدائمة.

يكون للاستئناف مفعولان أساسيان:

المفعول المعلّق: يُقصد به تعليق تنفيذ الحكم البدائي الصادر عن القاضي العسكري المنفرد.

المفعول الناقل والناشر: يُقصد به عرض الدعوى وبسطها أمام محكمة أعلى لتدقّق فيها، وتفصل في الاستئناف وفق موضوعه، وصِفَة مقدّمِه والأسباب المستند إليها فيه.

٢- طرق المراجعة غير العادية

التمييز وإعادة المحاكمة، وهي تلك التي لا يجوز استعمالها إلا في الحالات التي ينص عليها القانون على وجه التحديد بعكس الطرق العادية ولا مجال لاستعمالها إلا عندما تنعدم إمكانية اللجوء لطرق المراجعات العادية أو عند استنفاذها.

أ- التمييز أو النقض

التمييز هو طريق من طرق المراجعة الاستثنائية التي تسمح للمحكمة العليا أي أعلى درجة في التسلسل القضائي بأن تُلغي الأحكام المخالفة للقانون، والقانون اللبناني جمع في محكمة التمييز صلاحية مزدوجة، فولّاها في الوقت نفسه سلطة نقض الحكم وسلطة رؤية الدعوى والفصل فيها مجددًا[٢٥]، يكون للتمييز أو النقض مفعولان:

المفعول المعلّق أو الموقف حيث يجب التفريق بين نوعَين من العقوبات، ففي الجنح لا يجوز وقف تنفيذ عقوبة جنحية إذا كان الحكم القاضي بها موضوع طلب النقض، أما بالنسبة للجنايات، فلا يمكن قبول طلب النقض من المحكوم عليه ما لم يكن موقوفًا، أو ما لم يسلّم نفسه ويدخل السجن قبل انقضاء مهلة النقض.

المفعول الناقل والناشر أي ينقل الدعوى إلى مرجع أعلى من الذي أصدر الحكم المطعون فيه وينشرها أمامه، والمرجع الأعلى هنا هو محكمة التمييز العسكرية.

ب- إعادة المحاكمة

إعادة المحاكمة هي إحدى طرق الطعن الاستثنائية التي تسمح بإلغاء حكم أصبح مبرمًا لاستنفاذه طرق المراجعة كافة، العادية وغير العادية،

٢٥- سامي الخوري، مرجع سبق ذكره، ص٨٥.

أو لانقضاء المهل من دون الطعن به، في حال ألحق هذا الحكم ضررًا بالشخص الذي تم إصدار الحكم بحقه.

القسم الثاني: التصويب على القضاء العسكري: إحقاق للعدالة أم خدمة للإرهاب والتجسس؟

يكاد الإرهاب الذي تحتاط منه دول العالم يشمل الكرة الأرضية، فالإرهاب بسبب الإهمال وعدم المواجهة أصبح منظمة ومافيا عالمية، وأصبح للإرهابيين القدرة على السيطرة أكثر على قدرات البلدان والعبث بأمن الإنسان ومصيره.

إنّ محاربة الإرهاب والتجسس تتم حاليًا عبر المحكمة العسكرية، كونها جسم قضائي مهيأ أمنيًا لملاحقة الضالعين بهذه الجرائم ومحاكمتهم. وسنعرض فيما يأتي المفاهيم القانونية للإرهاب والتجسس، عارضين الأسباب والتقسيم وتأثير هذه الجرائم على لبنان، كما سنتطرق للانتقادات الموجهة إلى القضاء العسكري وتأثيراتها على الأمن في المجتمع اللبناني.

أولًا: التجسس والإرهاب تحت مطرقة العدالة

تعدّ جرائم الإرهاب والتجسس من جرائم الاعتداء على أمن الدولة، وهي تُشكّل خطرًا كبيرًا على كيان الدولة وسلامتها. والحقيقة أنّ هذه الطائفة من الجرائم ليست جريمة فرد ضد فرد ولكنها في الواقع جريمة ضد دولة على يد فرد أو مجموعة من الأفراد. وبالتالي، فإنّها تكون مرتكبة ضد الصالح العام، ويمتد أثرها ليشمل كل من يقيم على أرض الدولة اللبنانية.

تمثّل جريمة التجسس نمطًا من أنماط السلوك الإنساني الذي رافق نشوء المجتمعات القديمة، وتطوّر بتطوّرها حتى أصبح له في يومنا هذا شأن كبير. اتّسمت الجاسوسية قديمًا بالطابع العسكري، أما اليوم فقد اتّسع نطاقها

ليشمل النواحي الحيوية كافة المكوّنة للدولة. إنّ جرائم الخيانة والتجسس والصلات غير المشروعة بالعدو هي من أخطر الجرائم التي تقع من الفرد ضد دولته، ذلك أنّ مقترف هذه الجريمة يقطع رابط الولاء المقدس الذي يربطه بدولته وأمّته حين يتخذ موقفًا معاديًا لوطنه وشعبه، وهو موقف لا يُقدِم عليه المواطن الشريف.

الإرهاب هو إحدى الظواهر المعاصرة التي أحدثت تغييرًا كبيرًا على الأصعدة كافة داخل الدولة، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى كونها أصبحت ظاهرة غير محدودة. أصبحت الجريمة اليوم تستخدم أحدث أدوات التكنولوجيا وترصد لها أموالًا طائلة، فقد خرجت من منهج العشوائية لتتبع التخطيط والتنظيم، إذ أصبح للجماعات الإرهابية هيكلية قيادية، تضع الخطط وتقوم بالتنفيذ بناء لاستراتيجيات تخدم مصالحها.

عندما تُرتكب جريمة إرهابية أو جريمة تجسس، فإنّها تسبب أضرارًا عامة للمجتمع، كونها تمسّ بالخصائص الأساسية لسيادة الدولة وأمنها، وانطلاقًا من تعرّض أمن الدولة إلى الخطر، فإنّ هذا يستوجب على السلطات العامة التدخل لإيقاع العقوبة وردع المرتكبين، وقد اعتمد المشرّع اللبناني في هذا الإطار سياسة جنائية متشددة.

تُعد الجاسوسية واحدة من أقدم المهن التي مارسها الإنسان داخل المجموعات البشرية المنظمة.

والتجسس هو عملية الحصول على معلومات ليست متاحة عادة للعامة، وهو أحد الأنواع والسبل الملتوية في الحروب الحديثة والقديمة، إضافة إلى أنّه يمثّل تربصًا وخطرًا داهمًا لكلا طرفَي الحرب، وبموجب القانون الدولي[٢٦]. في الواقع لم تُحقّق الدولة العبرية انتصاراتها على الدول العربية

٢٦- البروتوكول الأول من القانون الدولي، المادة ٤٦.

بالاعتماد على جيشها وأسلحتها فحسب، ولكنّها تغلّبت عليها من خلال المعرفة والاهتمام بكيفية الحصول على المعلومات الاستخباراتية، بوصفها سلاحًا مهمًا في هذا العصر. وقد كشفت الأجهزة الأمنية اللبنانية العديد من برامج التجسس الإسرائيلية التي يتم تحميلها على الهواتف الذكية مثل فايبر(VIBER)، والتي تعمل مثل جاسوس متنقّل مع الضحية، بالإضافة إلى عملاء كبار يعملون من خلال شبكات الخلوي وتزوير الأرقام.

أما الإرهاب، فإنّ الإحاطة بمدى خطورته تستدعي ذكر تعريفه وأنواعه والأسباب التي تؤدي إليه، بالإضافة إلى تبيان معاناة لبنان الطويلة مع الإرهاب. وقد اعتبر القانون اللبناني أنّه "يُعنى بالأعمال الإرهابية الأفعال جميعها التي ترمي إلى إيجاد حالة ذعر وترتكبها بعدة وسائل كالأدوات المتفجرة والمواد الملتهبة والمنتجات السامة أو المحرقة والعوامل الوبائية المكروبية التي من شأنها أن تُحدث خطرًا عامًا[٢٧]" ولا شك أنّ لبنان شهد عدة موجات من التطرف والإرهاب، وتحديدًا منذ بداية السبعينيات، حيث برزت فيه أنماط من الإرهاب، قلّما عرفها التاريخ المعاصر لهذه الدولة التي تآكلتها الحروب. فإنّ تمدّد الحركات الجهادية وتوسّع دائرة نشاطاتها في الآونة الأخيرة بات أمرًا مقلقًا، وخاصة بعد غزو العراق وبدء الأزمة السورية والنزوح السوري ودخول لبنان وسط أتون هذه الأزمة، وسعي الحركات المنضوية في ظل الشعارات إلى استخدام ساحات شتى لنشر أفكارها وفق الحاجة والمتطلبات. دخل لبنان على هذا الأساس في حلقة العنف وتحوّل إلى مركز نشاط لتلك المنظمات، فنشطت الجماعات الإرهابية فيه، على الرغم من أنّ تيارات الفكر الجهادي السلفي التي ظهرت في الخمسينيات لم تستطع أن تبني شعبية حول طروحاتها، ولم تستطع مأسَسَة نفسها.

٢٧- قانون العقوبات اللبناني، المادة ٣١٤.

ثانيًا: التجاذبات حول صلاحية القضاء العسكري وتداعياتها على الأمن في المجتمع اللبناني

لقد تعرّض القضاء العسكري على مر العصور لانتقاداتٍ شرسة ناهيك عن التجاذبات الحادة التي تُشكّل موضوعًا لها، ولعل أبرزها ما جاء على لسان أحد رؤساء الوزراء الفرنسيين السابقين جورج كليمنصو(George Clémenceau) من أنّه يكفي إضافة عبارة "عسكري" على كلمة ما من أجل إفقادها لمعناها، وأنّه انطلاقًا من هذا الواقع فلا القضاء العسكري هو قضاء ولا الموسيقى المصبوغة بذات الصفة هي الموسيقى[٢٨]. وقد انقسمت الآراء في الداخل اللبناني ما بين مؤيد ومعارض لوجود القضاء العسكري، حيث يرى قسم كبير وجود هذا القضاء ضرورة وطنية وحاجة ملحة للاستقرار الداخلي، فيما قسم آخر يطالب الحد من صلاحياته أو إلغائه.

سنقوم بعرض وجهة نظر من يهاجم المحكمة العسكرية وينتقدها في اختصاصها وإجراءتها وأحكامها، عارضين بعد ذلك كل الدلائل والبراهين التي من شأنها أن تظهر عدم أحقية اداعاءاتهم وعدم صحة اتهاماتهم، وسنورد أسماء بعض الأشخاص الذين اعتبروا أنّ وجود المحكمة العسكرية ليس ضروريًا ويمكن الاستغناء عنها.

١- مكامن الخلل من وجهة نظر المنتقدين

من هنا لا بد لنا من ذكر الأسباب الدافعة إلى معارضة هذا القضاء الاستثنائي.

٢٨- Pierre BRICARD:la justice militaire francaise à la lumière des récentes reforms. www.academia.edu/justice_militaire_en_france, internet, accessed: 22/11/2017

• **انعدام المساواة بين المواطنين وعدم جواز محاكمة المدنيين أمام هذه المحكمة**

أدّى هذا الأمر إلى المطالبة بالامتناع عن محاكمة المدنيين أمام المحاكم الاستثنائية، فهذه الإشكالية جعلت الكثيرين يرون تعارضًا بين اتّساع نطاق اختصاص القضاء العسكري وصلاحيته، وبين مبادئ حقوق الإنسان وطبيعة الأنظمة الديمقراطية.

• **وضعية المتضرر أمام القضاء العسكري**

في القضاء العسكري، تم حصر تلقّي الشكاوى والإخبارات جميعها المتعلقة بالجرائم التي هي من صلاحية القضاء العسكري بمفوّض الحكومة لدى المحكمة العسكرية. ويضع منتقدو القضاء العسكري هذا النظام في خانة المؤسسات القضائية، التي لا تقبل أصولها إطلاقًا بالتقدم بالدعوى المدنية، من قبل المتضرر للمطالبة بالتعويض لا مباشرة ولا انضمامًا إلى الدعوى العامة[٢٩]. إنّ لمسألة عدم جواز مثول المدعي الشخصي، باسمه وصِفَته أمام القضاء العسكري أهمية خاصة في النقاش الدائر، لتعارض هذا الوضع مع حق من الحقوق الأساسية للإنسان، وهو حق الادعاء والتقاضي والمطالبة بالتعويض، بسبب الجرم الذي يقع على شخصه أو ماله أو على أي من الحقوق المادية والمعنوية المرتبطة به.

• **حقوق الدفاع**

إنّ قانون القضاء العسكري يَعُدّ وجود محامي دفاع إلزاميًا أمام المحكمة العسكرية، ولكنّه اختياريًا أمام القضاة العسكريين المنفردين[٣٠]. ولكن خلافًا للمفهوم السائد وأيضًا حسب رأي منتقدي المحكمة العسكرية، فإنّ المفهوم السائد حول عبارة "محام" لا تعني هذه التسمية في القضاء

٢٩- قانون القضاء العسكري، المادة ٢٥.

٣٠- قانون القضاء العسكري، المادة ٥٧.

العسكري بالضرورة أنّ هذا الشخص هو رجل قانون[٣١]. وبالتالي، فإنّ من يقوم بمهام محامي الدفاع في المحكمة العسكرية يمكن أن يكون شخصًا غير حائز أبسط شروط ممارسة مهنة المحاماة، ألا وهو إجازة الحقوق. أما عن الشرط الثاني لممارسة المهنة أي التدرّج في المهنة، فهو ليس متوافرًا في هذه الحالة أيضًا.

- **علانية المحاكمات**

مما لا شك فيه أنّ أهم ضمانات المحاكمة العادلة هي مبدأ علانية الجلسة لضمان الشفافية والنزاهة، أما القضاء العسكري فقد نص أنّه "تجري المحاكمة علنية أمام المحكمة العسكرية على اختلاف درجاتها، إلا أنّ لها أن تقرّر وفق قانون العادي إجراءها سرًا، على أنّ الأحكام تصدر دائمًا علنًا. وللمحكمة العسكرية أن تُحظّر نشر وقائع الجلسات أو ملخّص عنها إذا رأت موجبًا لذلك"[٣٢]. ويَعتبر أصحاب نظرية إلغاء المحكمة العسكرية أنّ هذا النص الواسع يفسح المجال للمحكمة العسكرية، في أثناء النظر في الجرائم التي تتعلق بالمدنيين، أن تعتبرها ذات جانب أمني يُؤثّر في الأمن القومي فيتم التعامل معها بسريةٍ، مما يُشكّل انتهاكًا صارخًا لمبادئ المحاكمة العادلة والعلنية[٣٣].

- **تأليف المحكمة العسكرية وتشكيلها**

أورد الدستور اللبناني في الفقرة "هـ" من مقدمته مبدأ فصل السلطات الذي يُعَدّ مرتكز العلاقة بين السلطات لحماية حقوق المواطنين، وذلك عندما نص على أنّ "النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها"، كما ورد في المادة ٢٠ منه "إنّ السلطة القضائية تتولاها المحاكم على

٣١- قانون القضاء العسكري، المادة ٢١.

٣٢- قانون القضاء العسكري، المادة ٥٥.

٣٣- المحكمة العسكرية والمحاكمة العادلة، إعادة تحديد الصلاحيات، إعداد فريق عمل جوستيسيا، إشراف الدكتور بول مرقص، ص ٣٠.

اختلاف درجاتها واختصاصاتها ضمن نظام ينص عليه القانون ويحفظ بموجبه للقضاة والمتقاضين الضمانات اللازمة، والقضاة مستقلون في إجراء وظائفهم، وتصدر القرارات والأحكام من قبل كل المحاكم وتُنفّذ باسم الشعب اللبناني".

تكون المحاكم العسكرية تابعة لوزارة الدفاع وليس لوزارة العدل، المرجع القضائي للمحاكم العادية، ووضعها خارج سلطة وزارة العدل وتحت سلطة وزارة الدفاع، يعني وضعها خارج نطاق القانون العادي، بعيدًا عن مبادئ حكم القانون، حيث تأتي خارج إطار النظام القضائي العام، مما يتنافى مع مبدأ فصل السلطات.

استنادًا إلى ما تقدم، وإلحاقًا لما ذكرناه من هيكلية القضاء العسكري، يستخلص معارضو وجود المحكمة العسكرية ما يأتي:

– عدد الضباط في المحاكم العسكرية يفوق عدد القضاة بضعفَين أو أكثر.

– يرأس المحكمة العسكرية الدائمة ضابط وليس قاضيًا، أما القاضي هنا فهو مجرد مستشار قضائي لا يملك سوى سلطة إبداء الرأي.

– يمكن تعيين ضباط غير مجازين في الحقوق كقاضٍ عسكري منفرد.

يتساءل هنا هؤلاء عن مدى قدرة الضباط المذكورين على صون المبادئ والمعايير الدولية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. إذ إنّه خلافًا للقضاة العدليين المتخرجين من معهد الدروس القضائية، فالضباط المعيّنين للحكم في المحاكم العسكرية من قبل السلطات السياسية والتنفيذية لم يحصلوا على تدريب كاف أو شهادة في القانون.

- **حيادية المحكمة العسكرية**

ينصرف معيار الحياد إلى مقلبَين، يصب المقلب الأول في خانة الحياد المؤسساتي، والثاني في خانة الحياد الفردي.

من جهة، الحياد المؤسساتي للمحكمة عن أي جهة أخرى وعدم تبعيتها لسلطةٍ غير السلطة القضائية. وبالتالي، إنّ عدم مراعاة هذا الشرط يُؤثّر في سير العدالة في المحكمة، الأمر الذي يزيد القلق حيال الصلاحيات الواسعة للقضاء العسكري أيضًا، كون هذا القضاء يتألف من عدد من الهيئات والأجهزة المختلفة التي تتكون من أقلية قضاة عدليين ومن أكثرية عسكريين، ويجري تعيين العسكريين منهم ومناقلتهم وفق أصول لا تتوافق والمعايير التي تضمن حياد القضاء واستقلاله[٣٤].

من جهة أخرى، نفقد الحياد الفردي عندما يحاكم الضابط أحد أفراد مؤسسته ورفيق السلاح، حيث التعاطف والانحياز أمر إنساني وارد جدًا. من هنا تنبع فلسفة التنحّي، حيث تكون الصلة بين المحاكم العسكرية والضابط الحَكَم هي صلة وثيقة تتبع إراديًا أو بصورةٍ غير إرادية مقولة "انصر أخاك رفيق السلاح، ظالمًا كان أو مظلومًا"[٣٥].

هذا وقد شهد التشريع العسكري في لبنان عدة تعديلات، كان آخرها في العام ٢٠٠١، ولكن منذ ذلك التاريخ، ظل المشرّع اللبناني تحت وطأة المطالبات المدنية والحقوقية بالحد من صلاحيات المحكمة العسكرية وتعديل بعض نصوص القضاء العسكري، لا بد لنا أن نقف عند كل هذه المطالبات والمآخذ لنبرهن مدى الشفافية التي تتمتع بها المحكمة العسكرية الدائمة في كل إجراءاتها. وكون بحثنا هذا ليس متعلقًا سوى بدور المحكمة العسكرية الفعال في مكافحة الإرهاب والتجسس، سنعكس كل ما يتبع هذَين الجرمَين ضمن سياق موضوعي.

٣٤- المحكمة العسكرية والمحاكمة العادلة، إعادة تحديد الصلاحيات، إعداد فريق عمل جوستيسيا، إشراف الدكتور بول مرقص، ص ٤٣.

٣٥- أندريا أبي نادر، القضاء العسكري، أي مساواة؟ أي عدالة؟ **المجلة الرسمية لطلاب كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة القديس يوسف**، ٢٠١٣، ص ٢٢.

٢- واقع المحكمة يدحض حجج المنتقدين

• **مبدأ المساواة**

كرّست الاتفاقيات الدولية مبدأ المساواة أمام القانون والمحاكم، إذ إنّ "الكل سواء أمام القانون، ولكل شخص حق في التمتع بالحماية من قبل القانون على قدم المساواة مع الآخرين[٣٦]. تنحصر صلاحية المحكمة العسكرية بالقضايا المحالة أمامها بموجب نص قانوني فقط. وبالتالي، فإنّ المحكمة العسكرية في ما يخص جريمتَي الإرهاب والتجسس تستمد صلاحيتها من القانون وفق الجرم بحد ذاته وليس وفق الشخص مرتكب الجرم. كما يُجاهر من ينتقد المحكمة العسكرية بعدم جواز محاكمة أي مدني أمامها، باعتبارها قضاء استثنائيًا يُميّز بين عسكري ومدني، ويُرجّح الكفّة أو الغلبة للأول على حساب الثاني، والحقيقة أنّ طرفَي الخصومة هنا، في قضايا التجسس والإرهاب، هما الدولة والمجرم، وليس من مكان هنا لتمييز مدني عن عسكري. بالعودة إلى دور المحكمة في معالجة ظاهرتَي الإرهاب والتجسس، وعطفًا على وجود نصوص قانونية مقيّدة وملزمة، نستنتج أنّ إجراءات المحكمة العسكرية تحترم مبدأ المساواة، فليس من الممكن أو المنطقي أن تتعاطف المحكمة العسكرية مع من يرتكب هذا الصنف من الجرائم تحت ذريعة تمييز بين عسكري ومدني.

• **وضعية المتضرر أمام المحكمة العسكرية**

يدّعي من ينتقد القضاء العسكري ويهاجمه بأنّ هذا القضاء الاستثنائي يتعارض مع أحد حقوق الإنسان الأساسية، وهو حق الادعاء والتقاضي من جهة، والمطالبة بالتعويض من جهة أخرى.

٣٦- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ٧.

- **حق الادعاء والتقاضي**

يدّعي من ينتقد المحكمة العسكرية بغُبْن المتضرر أمام القضاء العسكري، كونه لا يستطيع أن يكون طرفًا في النزاع، ولكن يغفل هؤلاء عن حقيقة إمكانية المتضرر أن يتقدم بشكوى أمام النيابة العامة العسكرية لتحريك الدعوى، ويغفل أيضًا أنّ قضاة التحقيق العسكريين يصيغون قراراتهم الظنية والاتهامية بعد الاستماع إلى المدعى عليهم والشهود جميعهم حيث يستمع إلى المتضرر بصفته شاهد.

- **حق المطالبة بالتعويض**

انطلاقًا مما سبق ذكره، ومن عدم صلاحية القضاء العسكري بالنظر في دعوى الحق الشخصي، فإنّ المحكمة العسكرية لا تستطيع أن تحكم بأي تعويضات للمتضررين، غير أنّ هذا لا ينفي حق المتضرر من نقل الدعوى الشخصية إلى القضاء المدني فور انتهاء المحكمة من النظر والبت بدعوى الحق العام.

- **حقوق الدفاع**

مما لا شك فيه، أنّ المحكمة العسكرية حريصة كل الحرص على حق الدفاع، كونه حق أساسي وركن جوهري للمحاكمة المنصفة، وذلك انطلاقًا من قرينة البراءة إلى حين إثبات الإدانة، غير أنّ من ينتقد المحكمة العسكرية ويهاجمها، يتذرّع بكون محامِي الدفاع العسكريين من الضباط، لا يُشترط أن يكونوا من الحائزين على إجازة حقوق وفق قانون القضاء العسكري، وإنّما يُفضّل ذلك، ولكن ومن أجل أن تكون الأمور في نصابها الصحيح يقتضي الذكر، أنّ الضباط محامِي الدفاع العسكريين المعيّنين جميعًا من قبل قيادة الجيش هم من المجازين في الحقوق، لا بل وأغلبهم يتابع دراسة عليا في هذا الاختصاص. أما عن شرط التدرج، فقد غاب عن بال هؤلاء

إمكانية الضباط محامِي الدفاع الاستعانة بمندوب نقابة المحامين لدى المحكمة العسكرية عند الحاجة.

- **علانية المحاكمة**

يعتبر من ينتقد المحكمة العسكرية أنّ مبدأ علانية المحاكمة منقوص، كون المحكمة موجودة داخل ثكنة عسكرية يستلزم الدخول إليها إذن مسبق، كما ويعتبر هؤلاء أنّ لرئيس المحكمة العسكرية سلطة استنسابية كبيرة في مجال جعل الجلسات سرية. إنّ علنية المحاكمة هي من الخصائص الأساسية لأصول المحاكمة في القانون اللبناني، وقد نص قانون القضاء العسكري على هذا المبدأ. انطلاقًا مما سبق، نجد أنّ القانون العسكري قد كرّس مبدأ العلانية تحت طائلة إبطال المحاكمة، وقد أعطى للمحكمة صلاحية إجراء بعض المحاكمات بشكلٍ سري لدواعٍ أمنية، حيث قد يُؤدي بقاء المحكمة علنية إلى إفصاح أسرار عسكرية تتعلق بالأمن القومي والعسكري. أما بعد، وفي موضوع الإرهاب والتجسس، وفي ما يختص بالدخول إلى المحكمة المرتبط بإذن الدخول إلى الثكنة العسكرية، فيجب أن نذكر أنّ الصحافة اللبنانية ووسائل الإعلام دائمة الحضور في الجلسات كافة، وإنّما إذن الدخول هو من أجل تأمين الحماية للمحكمة والحضور والصحافة والمدعى عليهم على حد سواء.

- **تأليف المحكمة وحيادية أعضائها**

يُعدّ الانحياز من أبرز الاتهامات التي تُطلق على المحكمة العسكرية، باعتبارها تتألف بأغلبها من الضباط الذين تحكمهم تراتبية انضباطية معيّنة، لا تسمح لهم بأن يكونوا عادلين ومنصفين في أثناء النظر في القضايا والملفات المعروضة أمامهم. لكن الجدير بالذكر، أنّ عديد القضاة المدنيين في المحكمة العسكرية، من قضاة النيابة العامة وقضاة تحقيق وقضاة مستشارين، يبلغ اثنان وعشرون قاضيًا مدنيًا. فيما يبلغ عدد

القضاة العسكريين أربعة ضباط جيش واثنين من قوى الأمن، ليسوا جميعًا جالسين في نفس الهيئة. وبالتالي، فإنّ أي ملف يمر بثلاث مراحل، بحيث تكون المرحلة الأولى في عهدة النيابة العامة العسكرية التي يتولاها قضاة مدنيون، ومن ثم ينتقل الملف إلى قضاة التحقيق حيث القضاة جميعهم مدنيين، وأخيرًا يصل الملف إلى المحكمة العسكرية حيث يوجد قضاة ومستشارون عسكريون، بالإضافة إلى المستشارين والقضاة المدنيين.

• محاولات إلغاء أو الحد من صلاحيات المحكمة العسكرية

لا يمكن هزيمة الإرهاب والتجسس بالأسلحة فقط، فالذي يرتكب جرمًا بحق المجتمع لا بد وأن يُقدَّم إلى محاكمة عادلة، وأن يصدر بحقّه عقاب مناسب، ومن أبرز أهداف قانون القضاء العسكري إنزال عقوبة سريعة وعادلة بمرتكبِي الجرائم الواقعة ضمن اختصاصه، فقيمة القانون وفاعليته تكمنان في سرعة إجراءاته كما في عدالة أحكامه.

وقد تم تقديم العديد من الاقتراحات التي تطالب بإلغاء المحكمة العسكرية أو تعديل صلاحياتها، أبرزها ثلاثة اقتراحات:

اقتراح النائب إيلي كيروز الذي اعتبر أنّ القضاء العسكري لا يتوافق مع مبادئ المحاكمة العادلة ومفاهيم حقوق الإنسان، حيث تقدم في ٢٢ نيسان من العام ٢٠١٣ باقتراح قانون يرمي إلى تعديل قانون العقوبات العسكرية، أي قانون القضاء العسكري لحصر اختصاص هذا القضاء بالجرائم العسكرية، بحصر المعنى أي القضايا المسلكية والتأديبية ومنع أي امتداد للاختصاص العسكري إلى المدنيين، ولقد أُحيل الاقتراح إلى الحكومة لإبداء الرأي منذ العام ٢٠١٣.

أما وزير العدل السابق أشرف ريفي فقد وعد منذ توليه الوزارة، في شباط من العام ٢٠١٤، بإلغاء المحاكم العسكرية والاستثنائية وعمل بكل الوسائل لتعديل قانون القضاء العسكري، حيث شنّ عليها هجمة شرسة وصلت الأمور

به حد نزع الثقة عنها، والتشكيك بشرعيتها، إلى أن أعلن أخيرًا بالانتهاء من مشروع قانون رقم ٣٤/ق، يرمي إلى إنشاء أجهزة قضائية متخصصة بقضايا الإرهاب والجرائم الكبرى، وحصر دور المحكمة العسكرية بمحاكمة العسكريين عن الجرائم التي يرتكبونها.

أما آخر الاقتراحات فهي التي تقدّمت بها النائب بولا يعقوبيان بتاريخ ١٢ آذار ٢٠١٩، لتعديل بعض أحكام قانون القضاء العسكري رقم ١٩٦٨/٠٤/١٣، لتصبح صلاحياته محصورة بالعسكريين ولا تطال وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة والمواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي، وقد سَمَّت هذا الاقتراح بقانون آدم[٣٧].

تَطرح هذه المطالبات بإلغاء أو الحد من صلاحيات القضاء العسكري عدة علامات استفهام، تحت وطأة تصاعد الأخطار والتهديدات التي يجابهها لبنان من بوابتَي الإرهاب التكفيري والاعتداءات الإسرائيلية، وبالإضافة إلى ذلك هناك قضايا متعلقة بالأجهزة العسكرية والأمنية من ضباط ورتباء وعناصر، تعتبر إحالتها كاملة على المحاكم العدلية أمرًا غير مقبول، لأنّ العسكري عندما يمثل أمام المحاكمة يُؤتى بكل سيرته، وهذه المعلومات تُصنّف سرّية جدًا، ويُؤدي إفشاؤها إلى تعريض الأمن القومي والعسكري للخطر.

تتميز المحاكم العسكرية بسرعتها وليس بتسرّعها في إنجاز الملفات المعروضة أمامها وإصدار الأحكام.

٣٧- تضامنًا مع الصحافي آدم شمس الدين الذي صدر بحقه حكم غيابي بالسجن ٣ أشهر عن المحكمة العسكرية المنفردة في جبل لبنان، بسبب مقال نشره واعتُبر مسيئًا لجهاز أمن الدولة اللبناني.

الخاتمة

تطرح قساوة المشاهد الدموية، التي تحولت إلى أفلام رعب يُنتجها إرهابيون، ويُشرف على نقلها وبثّها وسائل التواصل الاجتماعي، لا تستأذن أحد للدخول إلى هواتف أطفالنا وحواسيبهم، سؤال لا بد منه، كيف نحارب الإرهاب؟ وهل يجب إرهاب الإرهابيين؟

أمام تفاقم حدة الإرهاب والخطاب حوله، يجب أن يتحوّل الرفض للمحكمة العسكرية إلى توجّس لأي مسّ بها، فسرعة هذا القضاء في إصدار أحكام عادلة ضد الإرهابيين والعملاء، تُولّد مشاعر طمأنينة عامة حول قدرة الدولة على مواجهة خطر هذه الجرائم. وقد استطاعت المؤسسة العسكرية قيادة ورتباء وأفراد، بهيئاتها وكل فروعها ومحكمتها الدائمة، في ظل وحدة الموقف العالمي حول لبنان الاستراتيجي اليوم، أن تمنع هذا الفلتان الإرهابي المنتشر في الشرق الأوسط من التغلغل في الداخل اللبناني، وهي تضع في حساباتها صالح لبنان الوطن، فوق كل المصالح الشخصية الضيقة وفوق كل اعتبار، بحيث تعمل بموازرة القضاء على تطبيق القوانين المرعية الإجراء التي تحفظ لبنان والتي من خلالها يستطيع الوطن اللبناني ضبط الإرهاب.

يجدر الامتناع عن التهجّم العبثي على وجود المحكمة العسكرية، كونها شكّلت وتُشكّل رادعًا ضروريًا في ظل عدم وجود محكمة مختصة. من هنا يبدو لنا جليًا، ضرورة الإبقاء على المحكمة العسكرية كمحكمةٍ مختصة لمحاكمة العسكريين من جهة، والإرهابيين والعملاء من جهة أخرى، لا سيما في ظل الأزمات الكبرى التي يمر بها لبنان، ضرورة تجمع ما بين احترام المبادئ التي ينص عليها الدستور، وسمعة القضاء والجيش في المحافل الدولية.

بالإضافة أيضًا، يجب اتخاذ الإجراءات الآيلة إلى تخفيف الاحتقان الطائفي والمذهبي الذي يتم استغلاله من قبل التنظيمات الإرهابية، لتضليل الشبان والمراهقين والتغرير بهم، ومكافحة الفقر والحرمان والجهل، اللذين يُشكّلان ركيزة أساسية في الترويج للأفكار الإرهابية، والسبب الرئيسي للوقوع في فخ التعامل. كذلك، العمل على تفعيل دور المسؤولين اللبنانيين في تنمية روح الانتماء والولاء للوطن داخل فئات المجتمع كافة، لحرمان أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية من استخدام بعض ضعفاء النفوس للقيام بأعمالٍ تخريبية وإجرامية.

إنّ العمل على زيادة الثقة بين أجهزة الأمن والمواطنين، تؤدي إلى تكامل الجهود في كشف العملاء والجواسيس، وذلك من خلال إطلاق حملات توعية في المدارس الرسمية والخاصة، وبالأخص الجامعات، لتثقيف المجتمع المدني بالتعاون مع وزارة الدفاع وقيادة الجيش، وذلك عبر إقامة حلقات توعية من قبل اختصاصيين وخاصة عبر وسائل الإعلام، لتوضيح أهمية دور المحكمة العسكرية في حماية الأمن القومي والحفاظ على السلم الأهلي، من خلال محاربة الإرهاب والتجسس الذي لا ينفك يعمل على تفكيك الوحدة الوطنية، عبر زرع الخلافات والشقاق بين فئات المجتمع المكونة للوطن.

المراجع

النصوص القانونية

–الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة، منشورات الأمم المتحدة، ١٩٤٨.

– قانون القضاء العسكري رقم ٦٤/٢٨، مجلس النواب اللبناني، **الجريدة الرسمية**، ٢٠٠٢.

– قانون العقوبات اللبناني، مجلس النواب اللبناني، **الجريدة الرسمية**، ١٩٩٠.

– قانون الأسلحة والذخائر، مجلس النواب اللبناني **الجريدة الرسمية**، ٢٠٠٦.

– قانون أصول المحاكمات الجزائية اللبناني، مجلس النواب اللبناني، **الجريدة الرسمية**، ٢٠٠٩.

– قانون الإرهاب الصادر في ١٩٥٨/١/١١، مجلس النواب اللبناني، **الجريدة الرسمية**، تاريخ النشر ٢٠٠٦.

– قانون إنشاء المحكمة العسكرية، مجلس النواب اللبناني، **الجريدة الرسمية**، ١٩٤٥.

– قانون تنظيم الضابطة الجمركية، مجلس النواب اللبناني، **الجريدة الرسمية**، ١٩٧٩.

– محاضر مجلس النواب، مجلس النواب اللبناني، **الجريدة الرسمية**، ١٩٤٥.

– محاضر مجلس النواب، مجلس النواب اللبناني، **الجريدة الرسمية**، ١٩٤٨.

الندوات العلمية والمؤتمرات

– دور المحكمة العسكرية في مكافحة الإرهاب، قسم تأليل المحكمة العسكرية، المحكمة العسكرية الدائمة، ٢٠١٧.

– نشأة وعمل المحكمة العسكرية الدائمة، قسم تأليل المحكمة العسكرية، ٢٠١٦.

– المحكمة العسكرية ودورها في القضاء على التجسس والإرهاب، قسم تأليل المحكمة العسكرية، ٢٠١٧.

معلوماتية

– قسم التأليل في المحكمة العسكرية الدائمة، الجيش اللبناني، المحكمة العسكرية الدائمة، ٢٠١٨.

الأبحاث والمقالات

– إحسان مرتضى: الإرهاب والجهود الدولية والإقليمية لمكافحته، مجلة **الجيش**، العدد ٣٥٠–٣٥١ أيلول ٢٠١٤ .

– أندريا أبي نادر: القضاء العسكري، أي مساواة؟ أي عدالة؟ **المجلة الرسمية لطلاب**

كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في جامعة القديس يوسف، ٢٠١٣.
– جورج مخايل: الموساد الإسرائيلي وتجنيد العملاء والجواسيس، **مجلة الدفاع الوطني**، العدد٨٨ نيسان ٢٠١٤.
– دافيد فيسبورت: دليل المحاكمات العادلة، منظمة العفو الدولية، ١٩٩٨.
– زياد منصور: الإرهاب بين التأريخ والتشخيص، **مجلة الدفاع الوطني**، نيسان٢٠١٧.
– دليل المحاكمة العادلة، منظمة العفو الدولية، ٢٠١٥.
– بول مرقص: المحكمة العسكرية حصر الاختصاص وضمان المحاكمة العادلة، جريدة **النهار**، ٢٠١٦.
– حمود الزيادي: إرهاب الذئاب المنفردة بين داعش والقاعدة، **جريدة الحياة**، ٢٠١٥.
– راستي الحاج: القضاء العسكري اللبناني في زمن حقوق الإنسان، مجلة **الحقوق والعلوم السياسية**، العدد الثاني عشر ٢٠١٧.
– شهيرة بو لحية: حق المتهم في الدفاع أمام القضاء الجزائي، مجلة **المنتدى القانوني**، العدد الخامس ٢٠١٤.
– الجماعات السلفية في لبنان، جريدة الشرق الأوسط، ٢٠٠٧.
– هيثم عبد الرحمن البقلي: جريمة الإرهاب وصورها لدى المحكمة الجنائية الدولية، مجلة أبو ظبي، ٢٠٠٨.
المؤلفات
– أحمد فتحي سرور، الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، ١٩٩٥.
– أحمد المجذوب، خطف الطائرات، معهد البحوث والدراسات العربية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٧٤.
– إلياس فارس نمور، محكمة الجنايات، منشورات صادر الحقوقية، ٢٠٠٥.
– إلياس أبو عيد، أصول المحاكمات الجزائية، المؤسسة الحديثة للكتاب، ٢٠١٠.
– أمل اليازجي ومحمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، دار الفكر العربي، ٢٠٠٢.
– بدوي مرعب، القضاء العسكري في النظرية والتطبيق، منشورات زين الحقوقية، ٢٠٠٩.
– بشارة خوري، المحاكم الجزائية الاستثنائية إجراءاتها والتداخل في الاختصاص، المنشورات الحقوقية صادر، ٢٠١٣.
– جهاد عودة، أيمن عبد العظيم الشيمي، أيمن زكي، مدخل لدراسة الإرهاب في مصر والمملكة العربية السعودية، المكتب العربي للمعارف، ٢٠١٠.

– سمير عاليه، موسوعة الاجتهادات الجزائية لقرارات وأحكام محكمة التمييز، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٧٠.
– سمير عاليه، شرح قانون العقوبات القسم العام، المؤسسة العالمية للدراسات والنشر، ٢٠٠٢.
– سامي خوري، قانون القضاء العسكري، المنشورات الحقوقية صادر، ٢٠٠٠.
– عادل المشموشي، مكافحة الإرهاب، منشورات زين الحقوقية، ٢٠١١.
– عاطف النقيب، أصول المحاكمات الجزائية، المنشورات الحقوقية صادر، ١٩٩٣.
– فيلومين نصر، أصول المحاكمات الجزائية، المنشورات الحقوقية، ٢٠٠٢.
– محمود نجيب حسني، الدستور والقانون الجنائي، دار النهضة العربية، ١٩٩٦.
– هيثم سليم زعيتر، زلزال الموساد، الفرات للتوزيع والنشر، ٢٠١٤.
– W.JEANDIDIERl, Les juridictions d'exeption dans la France .contemporaine j.c.,1975.

اللغة العربية كأداةٍ استعمارية في الكيان الإسرائيلي

الرائد حسين غدار*

المقدّمة

تُشكّل الحالة الاجتماعية–اللغوية، أو السوسيو–لغوية، جزءًا عضويًا حيويًا من النظام الاجتماعي الاقتصادي السياسي. فأسلوب الاتصال بين أفراد المجتمع، وكذلك بين مجتمع معيّن وغيره من المجتمعات، مشتق مباشرة من النظام المذكور، ويمثّل ترجمة له في سياق "إنشاء الاتصال".

*ضابط في الجيش اللبناني

تعتمد الدول القومية مبدأ المَعْيَرَة (Standardization) في مجالات النشاطات الاجتماعية جميعها، بواسطة أجهزة بيروقراطية متخصصة، لتطبيق الرؤية القومية التي تخدم تماسك الدولة والمجتمع وتُحقق الانسجام بين مكوناته؛ وتُعدّ اللغة ومنتجاتها إحدى أبرز تلك المجالات، بحيث تُقام بُنية مؤسساتية خاصة تشمل جهاز تربية رسميًا وأكاديميات لغوية ووسائل اتصال جماهيرية، أي الإعلام، ومؤسسات

أدبية مثل دور النشر، كل ذلك بُغية تحقيق مبدأ المعيَرَة اللغوية[١].

ينطبق مفهوم المعيرة هذا على الدول المستعمِرة، التي تحاول بناء حقل لغوي يلائمها عند الشعوب المستعمَرَة. وفي هذا الإطار، تخضع الحالة الاجتماعية–اللغوية للفلسطينيين في الكيان الإسرائيلي لأجهزة الدولة، كونهم جماعة محتلة. وقد وُجِّهَت اللغة العربية في فلسطين إلى آفاق إخضاع ومعْيَرَة. لكن تدخّل المؤسسات الإسرائيلية على هذا الصعيد لم يكن متجانسًا طوال الوقت، بل تغيّر وفق ظروف عديدة سنأتي على ذكرها في البحث.

سنركز في هذا البحث على اللغة العربية الفصحى الموجهة إلى الجمهور الفلسطيني، وتحديدًا هيئتها النصية المطبوعة، كونها قاسمًا مشتركًا لأفراد الجماعة الوطنية الفلسطينية جميعًا، وعنصرًا أساسيًا في بناء الهوية الجماعية، محاولين استخراج النمط الاستعماري الذي فرضته الصهيونية؛ فقد أفردت أجهزتها حيّزًا واسعًا من اهتمامها وعملت بلا كلل لإعادة صوغ الفصحى بما يتلاءم مع العلاقات الاستعمارية بين الدولة والسكان الفلسطينيين[٢].

تتضمن هذه الحلبة البنيوية[٣] دُور النشر والتوزيع، أجهزة التربية، محطات التلفزة والإذاعات، الصحف اليومية والمؤتمرات. أما الأنواع الأدبية في هذه الحلبة، فتشمل مقالات الرأي والمقالات الفكرية التي تتناول الموقف الفلسطيني والعربي من الكيان الإسرائيلي، القصة القصيرة والرواية.

١- Anderson, Benedict, Reflections on the Origins and Spread of Nationalism, Verso, London, 1983, p.44 .

٢- Anderson, Benedict, Imagined Communities, Verso, London, 1998, p.72.

٣- الحلبة البنيوية هي مجال من المجالات التي تتحرك فيها العلاقات الاجتماعية. يُنظر في هذا المجال:
Ferguson, Charles, Word Review, n.2, 1969, p.25.

إذًا، أنشأ الكيان الإسرائيلي منظومة مؤسساتية تسعى إلى معيَرَة اللغة العربية الفصحى، كجزءٍ من بناء الذات العربية الإسرائيلية. بكلامٍ آخر، ينظر الكيان الإسرائيلي إلى معيَرة اللغة العربية عند الفلسطينيين كفرعٍ من خطة نفي الهوية الفلسطينية. هذه المنظومة المؤسساتية تُنتِج ما يسمى بفائض القيمة، وقد عمل جورج باتاي Georges Bataille على تطوير هذا المفهوم، ومن بعده جان لوك ماريون Jean–Luc Marion الذي بلْوَرَ نظرية الإشباع[٤]؛ تفيدنا النظرية بأنّ جهاز القراءة والكتابة الصهيوني يُنتج فائضًا مرتبطًا بالسياق التاريخي للكيان الإسرائيلي. فقد كتبَت الصهيونية من جديد سلسلة من الأحداث التاريخية–الاجتماعية، وبهذا استحوذت على ملكيتها الفكرية والأيديولوجية، ويؤدي هذا النمط إلى تراكم المعاني والانخراط في عملية إنتاج الفائض وبروزه.

في مقابل الفائض، تخلق القهرية لدى الشعوب المستعمَرَة، وتحديدًا الفلسطينيين، دينامية من النقص وفقدان الملكية التاريخية–الاجتماعية، ومعه امتناعًا للقدرة على كتابة الأحداث كمالكيها؛ كل هذا يوجِد فراغًا هائلًا ويُفضي إلى ظاهرة الإشباع، أي تلقّي الفائض الصهيوني وعلامات الكتابة المنبثقة عنه كوسيلةٍ قهرية لإنتاج المعاني والمفاهيم. بل إنّ قراءة المقموع للقامع تتحول غالبًا إلى تقنية بقاء نافعة[٥].

على هذا الأساس، بدأت عملية مأسسة الكتابة والقراءة في فلسطين بُغية دمج التناقضات بين الحقلَين اللغويَين الفلسطيني والإسرائيلي، تبعًا لنمط القراءة والكتابة الفائضة الذي تطرّقنا إليه، كأداة قمع استعمارية.

وكان المحور المركزي لتلك المأسسة، التي اكتملت في العقدَين اللذين تَلَوَا إقامة دولة "إسرائيل"، وبلغت ذروتها في العام ١٩٦٧، هو إلغاء

٤- Marion, Jean-Luc, Saturated Phenomena, Fordham University Press, New York, 2002, p13.

٥- بابك، حلمي، موقع الثقافة، روتدج برس، لندن، ١٩٩٤، ص. ٥٨.

إمكان الكتابة الفلسطينية من الفلسطينيين في بلدهم، وخلق شاشة يضطر الفلسطينيون من خلالها إلى رؤية العالم والتفاعل معه.

خلال العقد الأول بعد إقامة ما يسمى دولة "إسرائيل"، بدأ العمل على العربية كفضاءٍ للصراع وإعادة صوغ الجماعة الفلسطينية؛ وعملت الدولة بواسطة مؤسسات التربية والتعليم العربي والصحافة والأدب، ولم تكن هذه الحقول ناجزة ومنفصلة، بل كانت بينها تفاعلات وعلاقات تبادلية، وذلك عبر الأشخاص الذين عملوا فيها على نحو متزامن، وبالأفكار التي كانت تنتقل بينها، وبالبنى التحتية والرمزية التي كان يوفّرها كل حقل للحقلَين الآخرَين. على سبيل المثال، نُشر معظم الأدب الفلسطيني في الصحافة المحلية، وكان جزء منه يُدَرَّس ضمن مناهج التعليم في جهاز التربية.

كان جهاز التربية والتعليم تحت السيطرة المباشرة للدولة، أما الحقل الأدبي فقد استقطب هو الآخر صراعًا لإخضاعه، وتحديد كيفية كتابته وقراءته ومبناه الإجمالي. وسنفحص في ما يلي موقف المؤسسات الإسرائيلية الحاكمة، وتربيتها لوكلائها على تبنّي الهيئة المفضلة للعربية.

ميخائيل أساف Mikhail Assaf وجريدة "اليوم"

في الأعوام الأولى بعد إقامة الكيان الإسرائيلي، كانت مكانة الفلسطينيين وعلاقتهم بالدولة موضوعًا محوريًا في أوساط الخبراء وموظفِي الحكم الجديد، وكانت المجلة الشرقية الإسرائيلية "الشرق الجديد" إحدى الحلبات التي جرى فيها النقاش.

ففي عددها الأول في العام ١٩٤٩، نُشِرَت مقالة بعنوان "دمج العرب في إسرائيل"، كتبها ميخائيل أساف، وتطرّق إلى طبيعة العلاقة بين الفلسطينيين والدولة؛ وبحسب معاييره، عنى الدمج "تحويل العرب إلى

مواطنين يشعرون بحدٍّ أدنى من الولاء لإسرائيل، كمرحلةٍ أولية"[٦].

وفي عرضه المجالات الحياتية المختلفة، يشرح أساف العوامل التي تساعد في الدمج، وتلك التي تعوقه؛ وبعد أن يعرض السكن والحكم العسكري والعمل، يأتي دور التربية والصحافة.

يبدأ أساف بتحديد دور وزارة التربية والتعليم في ظل الحكم الإسرائيلي: "هناك أهمية خاصة لنشاط وزارة التربية. أكثر من ٧٥٪ من أولاد العرب في مئة قرية تقريبًا، وفي ست مدن يقطنها عرب إسرائيل، بدؤوا يتعلمون في مدارس تدعمها الحكومة وتراقبها. بذلت السلطات الإسرائيلية جهودًا كبرى في كل مكان كي تفتح المدارس أبوابها في الموعد المقرَّر أو في أقرب وقت ممكن"[٧].

يصف أساف أجهزة الدولة باعتبارها عوامل إيجابية تساعد على دمج العرب، أي إنّها توجِد لديهم ولاء للدولة. في المقابل، يشير إلى عاملَين معوّقَين: الأول هو الآثار الباقية من الفترة السابقة (والمقصود المعلمون غير المؤهلين تربويًا أو نفسيًا أو سياسيًا، وكتب التعليم غير المناسبة)؛ أما العامل الثاني فهو النقص في عدد معلمِي اللغة العربية الذين في إمكانهم أن يربّوا الفلسطينيين وفق التربية الوطنية، وهذا العامل نابع من استراتيجية مواجهة العامل الأول، بمعنى أنّ المعلمين اليهود سيقومون بتربيةٍ تصحيحية مقابل المعلمين الفلسطينيين التقليديين وكُتُبهم التعليمية.

كما يرى أنّ كتب التعليم من الفترة السابقة هي بقايا نصية ملموسة لنوع التربية واللياقة النفسية السياسية، وروح العصر السابق التي يجب إلغاؤها من خلال تعلُّم اللغة العبرية والتقارب بين الفلسطينيين وجهاز

٦- أساف، ميخائيل، دمج العرب في إسرائيل، هميزراح هحداش، العدد١ ١٩٤٩، ص٢ (بالعبرية).
٧- المصدر نفسه.

التربية اليهودي، الذي سيعرّفهم بلغتهم إلى هويتهم العربية الإسرائيلية الجديدة.

مثّلت الكتب العبرية وكتب التعليم العربية، التي أُلِّفَت أو حُرِّرَت في جهاز التربية الإسرائيلي، نقطة البداية في هذه الاستراتيجية الرامية إلى خلق طبيعة جديدة للعربية تتماهى مع دولة "إسرائيل".

يُبدي أساف اهتمامًا استثنائيًا بالصحافة المكتوبة باللغة العربية؛ وعندما يصف نشاط هستدروت المعلمين[٨] أي المنظومة التعليمية التربوية الإسرائيلية، يلخّص حالة الصحافة العربية في الدولة قائلًا: "بعد إلغاء وزارة الأقليات، نُقلت ميزانية جريدة "اليوم" إلى ميزانية وزارة التربية، وأصبحت تصدُر بالعربية في يافا على يد مجموعة مثقفين مستشرقين.

الجريدة ذات طابع معلوماتي عام، وهي صغيرة تُنشر من دون توقّف، ويصل عدد النسخ اليومية إلى ١٥٠٠، ومحرروها من اليهود وفيهم بعض الكتاب العرب"[٩].

فالعرب هم بالنسبة إلى أجهزة السلطة مجموعة تحتاج إلى تربية تصحيحية، والصحافة العربية هي إحدى الوسائل المركزية لتحقيق هذا الهدف، بمعونة المثقفين المستشرقين الذين يفهمون العرب بطريقةٍ منظمة وعلمية ويستطيعون ترجمة معرفتهم إلى جهاز تربوي فعّال. وكانت جريدة "اليوم" التي شغل فيها أساف منصب رئيس التحرير، القناة المركزية التي نقلت عبرها الدولة معلومات عامة إلى الفلسطينيين في الكيان حتى العام ١٩٦٨؛ حينذاك توقفت عن الصدور واستُبدِلت بها جريدة "الأنباء".

٨- الهستدروت (معناها الحرفي: التنظيم) هو الاتحاد العام للعمال الإسرائيليين، وهو يضم اتحادات صغرى منها هستدروت المعلمين أي الاتحاد الخاص بهم.

٩- المصدر نفسه.

عوفاديا ليفي Ovadia Levy وتربية العرب

سنورِد هنا مقتطفات من مقالة لعوفاديا ليفي الذي كان مراسل جريدة "اليوم" في منطقة عكا، وقد نُشرت هذه المقالة في الجريدة المذكورة باللغة العربية، وتطرّقت إلى الحكم العسكري وملامحه الإيجابية، وهي تُشكّل أنموذجًا واضحًا لكيفية تطويع اللغة العربية في خدمة الاحتلال:

"لسنا نكشف سرًا حين نقول إنّ تدعيم السلام في هذه المنطقة، والمحافظة على الأمن في الفترة الانتقالية، والرغبة في بناء أسس العمل والرفاه، هي العوامل التي أدّت إلى قيام الحكم العسكري. أعتقد أنّ انعكاسات الحكم العسكري في عكا ومنطقتها ليست من خلال المكاتب العسكرية الساعية إلى تطبيق الأنظمة العسكرية؛ بل ينبغي أن نرى في هذه المكاتب قبل كل شيء حلقة وصل بين المواطنين والسكان من جهة، والسلطات والمؤسسات الحكومية من جهة أخرى. وفي الوقت عينه، تُشكّل هذه المكاتب مصدر المعلومات الأكثر صدقية بالنسبة إلى أوضاع المواطنين ومطالبهم. إنّ جهل معظم المواطنين بالسبل القانونية لتحصيل حقوقهم تمنح المكاتب العسكرية الأولوية في خدمة الجمهور"[١٠].

إذا كان ميخائيل أساف قد شرح طريقة إدارة الاتصال بين الفلسطينيين وجهاز التربية، ودفعهم إلى الاندماج من منطلق الولاء، فإنّ ليفي يطبّق هذا المفهوم بشكلٍ عملي؛ إنّه يُرشد قارئيه من الفلسطينيين إلى قبول الحكم العسكري ويُعيد تعريف الوظائف الإيجابية التي يقوم بها الاحتلال. لكنه لا يستطيع التغاضي عن ممارسات القمع والسيطرة والمصادرة والحصار، لذا نراه يعتبر أنّ هذه الجوانب هامشية، مسلّطًا الضوء على الفائدة التي يمكن للعرب تحصيلها من الحكم العسكري ومكاتبه، ومن

١٠- غرّه، رمسيس، المجتمع العربي في إسرائيل (بالعبرية)، دار فان لير، القدس، ٢٠١٦، ص ٨٤، نقلًا عن الأرشيف الصحافي في جامعة تل أبيب.

التعلّق بمؤسسات السلطة، والاندماج على نحو أفضل في الدولة الجديدة.

بالتالي، نجد من خلال مقولات أساف وليفي أنّ العربية والعبرية شكّلتا على السواء جزءًا هامًا من البنية التحتية لإنشاء الاتصال بين الدولة والفلسطينيين، وأنّ كلًا منهما استُخدمت لوظيفةٍ خاصة في عملية الدمج الهرمية، التي حددت فوقية أصحاب العبرية، وتعلُّق أصحاب العربية بهم، بما يلائم أنموذج المشروعات الاستعمارية الأوروبية.

النقد الأدبي كأداة دمج استعمارية

شكّل النقد الأدبي إحدى الوسائل الرئيسة التي استخدمتها الدولة الصهيونية بهدف توجيه الفلسطينيين. ومع بداية الخمسينيات، كان هناك الكثير من المنابر الأدبية التي استخدمتها السلطة وأجهزتها للسيطرة على العربية وإعادة صوغها. وكان من أهم تلك المنابر مجلة هميزراح هحداش (الشرق الجديد)، وقد مثّلت موقعًا نشطًا لموظفِي الحكم والمستشرقين الإسرائيليين، الذين طوّروا من خلال المجلة استراتيجيات خطابية للسيطرة على الفلسطينيين.

في العام ١٩٥٨، نُشرت مطالعة أدبية في القسم الأدبي من الشرق الجديد تحت عنوان "أدب عربي إسرائيلي"، تضمنت مقالًا لإلياهو كزوم Eliahu Kzom، يصف ما يعتبره الميزة الأساسية للشعر العربي، وهي الجمود؛ إذ يدّعي أنّ تغيير الشعر العربي لن يأتي إلا بالاتصال مع ثقافة أخرى أرقى منه. ويفسّر الكاتب لقرائه أنّ الشعر العربي بقي على حاله عبر عصور طويلة، ولم تحصل فيه تحوّلات جذرية، وأنّ أربابه رفضوا كل تأثير من عوامل خارجية. ويضيف أنّ هذه الصيغة لم تنكسر إلا بعدما هاجرت مجموعة من الشبان العرب إلى الولايات المتحدة الأميركية، حيث خرجت من عزلتها الروحانية الفكرية، واكتسبت مفاهيم أخرى عن

فن الشعر[١١].

وبحسب كزوم، لن يأتي التغيير من مجرد الاتصال بثقافةٍ أخرى، بل يتوجب على العرب أن ينفّذوا هجرة ثقافية نحو مستوى أكثر تطوّرًا للخروج من الجمود الفكري. وفي حالة الفلسطينيين، يزعم كزوم أنّ استقرارهم في المجتمع الإسرائيلي هو الخطوة الأولى نحو التحرر المنشود، فيقول: "أثّرت البيئة الإسرائيلية في الشباب العربي الذي نشأ وتطوّر في إسرائيل، وأنا مطمئن إلى أنّ الأدباء من بينهم سيكونون طليعة المجددين في أنواع الأدب العربي، لا سيما الشعر[١٢]".

ثم يذكر كزوم ١٧ شاعرًا عربيًا إسرائيليًا، أربعة منهم قَدِموا من العراق، ويبني مراجعته لنتاجهم الشعري على محورَين: الفئة العمرية والمضمون. فمن جانب الفئة العمرية، يلفت إلى أنّ معظم الشعراء المذكورين هم في العشرينيات من العمر، وذلك يعني بشكلٍ غير مباشر أنّهم أبناء جهاز التربية الإسرائيلي. أما من جانب المضمون، فيشير إلى أنّه لا يوجد لديهم أنانية ومفاخرة الشعراء العرب، إنّما يمتازون بنغمةٍ إنسانية. يرمي هذا الوصف إلى تطهير أعضاء المجموعة من عروبتهم، وإنشاء عروبة إسرائيلية لديهم ولدى قرائهم.

بَيْدَ أنّ تلك العروبة الإسرائيلية لا تزال، حسب كزوم، ناقصة غير مكتملة، ولا بد إذًا من مساهمة جمهور القراء في تغذيتها وتشجيعها وغرسها في نفوس أبنائهم. وهو يدّعي أنّ العربي الإسرائيلي سيُكمل عملية تطهيره في حال قطع علاقاته بالثقافة العربية البالية، وتبنّيه الثقافة الإسرائيلية، وبشكلٍ أعم الثقافة الغربية، ليعيد صوغ شعره[١٣]. ومن الواقعي افتراض

١١- كزوم، إلياهو، الشعر العربي في إسرائيل، هميزراح هحداش (الشرق الجديد) العدد ٣٥، ص ٨.
١٢- المصدر نفسه.
١٣- المصدر نفسه.

أنّ كزوم يَعي مكانة الشعر في الثقافة العربية، وموقعه المركزي فيها.

لم تقتصر جهود تطويع العربية على الكتّاب والمستشرقين الإسرائيليين، إنّما عُني بها أيضًا كتّاب عرب، من بينهم الفلسطيني ميشال حداد، رئيس تحرير مجلة "المجتمع" التي تأسست في العام ١٩٦٥، بدعمٍ من رئيس الحكومة الإسرائيلي آنذاك موشيه شاريت Moshe Sharrit لتؤدي دور الوسيط الأدبي بين الدولة والفلسطينيين. وقد سعى ميشال حداد إلى تحقيق إعادة تموضع لغوي لدى المجتمع العربي في فلسطين من خلال المقالات التي نشرها في المجلة، والنشاطات المرتبطة بها كإنشاء نقابة لشعراء اللغة العربية الفلسطينيين وإقامة أمسيات أدبية وشعرية[١٤].

يرسم حداد في العدد الأول من "المجتمع" الطريق الذي سيسلكه كمثقفٍ وكاتب عربي، على حد زعمه، للمساهمة في بلورة الهوية العربية الإسرائيلية المزعومة: "أخذت "المجتمع" على عاتقها تشجيع الحركة الأدبية والعمل على إيجاد كيان أدبي محلي، يحقق للمجتمع العربي الإسرائيلي مدرسة عربية خاصة، تحمل طابع البلاد وتعبّر عن رغبات السكان ونزعاتهم وتدفع عجلة التطوّر قُدُمًا"[١٥].

ثم يدخل في توظيف اللغة العربية في هذا السياق: "فلو أردنا أن نستعرض أدب مجتمعنا العربي الإسرائيلي، علينا أن نتساءل، ما هو موقف الأدباء والمتأدّبين من مجتمعهم هذا؟ إنّنا لا نرى أنّ واجب الأدباء تصوير شؤون الناس وتسجيل خواطرهم وحسب، وإنّما هو دراسة ظروف مجتمعهم وتحليل ظواهره المختلفة وانتقاء العلاج الناجع وإسداء النصيحة المخلصة وإرشاد الناس بأساليب شيّقة وسهلة (...) سبحنا في أحلام اليقظة، وران على نفوسنا نعاس الخمول وكابوس الخيال مدة

١٤- Nashif, Ismail, On the Palestinian Abstraction, Raya Publications, Hayfa, 2014, p.114.

١٥- حداد، ميشال، علاقة الأدباء بمجتمعهم، مجلة **المجتمع**، العدد ١، ص١-٣، من أرشيف مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

طويلة؛ إنّ أدباءنا يحملون على أكتافهم عبء رسالة هامة، عبء تثقيف المجتمع بمفاهيم جديدة حيّة وصريحة"[١٦].

يبدو للوهلة الأولى أنّه يمكن تفسير تطرُّق حداد إلى الماضي من زوايا مختلفة، إلا أنّ سياق "العربية" يحدد المعنى الذي من الممكن أن يُنسب إليه؛ فاستخدام مفردات مثل "أحلام اليقظة" و"الخمول" و"الخيال" هو استخدام مفردات استشراقية بامتيازٍ، لأنّها مأخوذة من الخطاب الصهيوني الاستشراقي في هيئته كوسيطٍ محلي، يَنسب هزيمة العرب إلى الذهنية الشرقية. وكان من الممكن أن يُعزى هذا النص إلى هدف إصلاحي حقيقي معادٍ للاحتلال، منادٍ بالحرية والعدالة للفلسطينيين، لولا سياقه العربي الإسرائيلي.

نستنتج أنّ اللغة العربية استُعملت كأداةٍ لتشويه منظومة القيم، وهو أمر دأبت عليه سلطات الاستعمار، لا سيما الاحتلال الإسرائيلي، فحوّلت المقاومة والحرية إلى أحلام يقظة وكابوس خيال، والاندماج بالغزاة والرضوخ للمحتل إلى مفاهيم جديدة حيّة وصريحة.

في مثال آخر، نجد المثقف عدنان أبو السعود يصف المشكلات الأساسية للمجتمع العربي الإسرائيلي ويحلّلها ويقترح لها حلولًا شائقة وجريئة كما يزعم، بُغية الحفاظ على مصلحة المجتمع، وتكوين المواطن الصالح الداعي إلى السلم، الساعي إلى الاستقرار. يقول الكاتب: "من واجب الثقافة أن تنتج مواطنًا عربيًا إسرائيليًا واعيًا لماضيه وحاضره ومستقبله، مُدركًا لتطوّر مجتمعه، مُطّلعًا على أحدث نُظُم الفكر، متعمّقًا في كل ما يجري حوله... فذلك العربي الإسرائيلي هو الضمانة الوحيدة لمستقبلٍ عربي زاهر في هذه البلاد"[١٧].

١٦- المصدر نفسه.

١٧- أبو السعود، عدنان، ثقافة المواطنين العرب في المجتمع الإسرائيلي، دار حيفا، الطبعة الأولى ١٩٦٦، ص ١٨٣.

نلاحظ وجود عدة ثنائيات متعارضة في هذا الطرح: الثنائية الأولى هي بين صورة المثقف الثوري السائدة قبل العام ١٩٤٨، وصورة المثقف العربي الإسرائيلي؛ أما الثنائية الثانية، فهي بين النظام الصهيوني القائم، الآتي بالتقدم والتحديث، والنظام العربي الرجعي القديم المُثقل بالتقاليد. في الواقع، شكّلت الثنائيات ترجمة للواقع الفلسطيني النفسي والاجتماعي، على حلبة اللغة، وبات الجانب الصهيوني من كل ثنائية يعلو فوق الجانب الفلسطيني مع اشتداد القبضة الصهيونية على فلسطين، وتعاظم قوة الكيان الإسرائيلي، وسيطرة مؤسساته على النواحي الاجتماعية والثقافية لدى الفلسطينيين، وصولًا إلى التحوّل المفصلي بعد حرب النكسة في حزيران من العام ١٩٦٧.

حرب النكسة وموقع "الوساطة" في العربية

تُجمِع الأدبيات البحثية بشأن الفلسطينيين في إسرائيل على أنّ حرب ١٩٦٧ شكّلت نقطة تحوّل مفصلية بينهم وبين النظام الصهيوني؛ ويدّعي معظم الباحثين أنّ هذا الحدث ساهم مباشرة في تحوّل العلاقة بين المستعمِر الصهيوني والمستعمَر الفلسطيني من مؤقتة إلى ثابتة. فقبل حرب النكسة، أطّر الفلسطينيون النظام الإسرائيلي كمنظومة سيطرة مؤقتة، وبنوا علاقتهم مع الدولة على الانتظار والتأجيل؛ وبعد الحرب، رأى الفلسطينيون في هذا النظام منظومة قوية ثابتة تفرض عليهم الاندماج بها. من هنا عجّلت النكسة في بناء "أدبية" (Literarity) خاصة بالعربي الإسرائيلي، وأبرزت إلى الواجهة الأدبية مجموعة من الأكاديميين الفلسطينيين الذين اكتسبوا معرفتهم ورُؤَاهم الحداثية من داخل المنظومة الأكاديمية الإسرائيلية والخبراء المستشرقين[١٨].

١٨- الناشف، إسماعيل، القناع الاستعماري، مركز الدراسات العربية، قطر، الطبعة الأولى ٢٠١٦، ص١٢٠.

نشير هنا إلى عمليتَين حصلتا في أوساط الفلسطينيين على أثر النكسة، وهما تبدوان للوهلة الأولى متناقضتَين؛ من جهة، طوّر الفلسطينيون استراتيجيات وتكتيكات اندماج في أجهزة الدولة وفي منظومتها الأكاديمية، ومن جهة أخرى، أخذوا يعبّرون عن هويتهم الفلسطينية والعربية، ومأسسة هذه الهوية عبر نشاط جماعي أكثر تنظيمًا من ذي قبل. ويُشكّل الأكاديميون الفلسطينيون الذين تخصصوا في دراسة اللغة العربية وآدابها، وشاركوا في تأسيس الموقع الجديد للغة العربية، مثالًا لهذا التناقض: فهم اندمجوا في الأكاديميا الإسرائيلية وتلقّوا ثقافتهم اللغوية عبر الاستشراقية الصهيونية، وشرعوا في الوقت نفسه في الإنتاج الأدبي العربي الفلسطيني، من وجهة نظرهم. نذكر من هؤلاء أيمن إغبارية وتوفيق فياض وعطا الله منصور وعامر بو سقيلية وغيرهم[١٩].

هاتان العمليتان تبلورتا بشكلٍ خاص في السنوات التي تلت النكسة، وتحديدًا في أواخر السبعينيات؛ حينذاك، كان عدد لا يُستهان به من الأكاديميين الفلسطينيين قد أكملوا مسارهم التعلُّمي في الجامعات الإسرائيلية، وتخصص هؤلاء في أحد أقسام اللغة العربية وآدابها. وبدأ كثير منهم حياته العملية في جهاز التربية والتعليم العربي، وتقدَّمَ في سُلّم الوظائف لمواقع إدارية وتفتيشية. وإلى جانب عملهم هذا، استمر بعضهم في مسار الدراسات العليا لنيل الماجستير والدكتوراه. وانقسمت مسارات العمل أساسًا إلى ثلاثة أنواع رئيسة:

- الأول هو العمل في وزارة التربية والتعليم العالي الإسرائيلية في التفتيش وبناء مناهج التعليم باللغة العربية وآدابها.
- الثاني هو وظيفة التدريس أو العمل كمُحاضِر في مؤسسة أكاديمية عربية.

١٩- المصدر نفسه، ص٩٤.

• الثالث هو وظيفة في إحدى الجامعات الإسرائيلية وهي في الغالب إما جامعة تل أبيب أو جامعة حيفا[٢٠].

عملت هذه المجموعات الثلاث على بناء الموقع الجديد للعربية من خلال الإنتاج الأدبي ونقده، ووضعت لنفسها مهمة إعادة ترتيب الوضع الفلسطيني وجعله ملائمًا للحالة المستجدة على الأرض، أي الاحتلال. وحظيَ موقع "الوساطة" هذا، بين طرفَي النظام الاستعماري، على اهتمام خاص لناحية صيانته وإدارته من قبل المستعمِر، وتوظيفه لتحويل فعل الاستعمار المناقض للسياق الاجتماعي التاريخي لفلسطين إلى جزء من ذلك السياق.

لقد أفرزت هذه الوساطة سلوكًا وأفكارًا ومشاعر تتسم بالمحاكاة Mimesis [٢١]؛ فالمعلم الفلسطيني المنضوي في إحدى هذه المجموعات الثلاث يقف في الوسط بين أجهزة إنتاج المعرفة الإسرائيلية ومجموعة التلامذة، ويُفترض به أن يحاكي معرفة الدولة وأن يغرسها في تلامذته، حتى يعمل هؤلاء بموجب قواعد شعورية تلائم الحد الأدنى من الخنوع والولاء لدولة "إسرائيل".

سيطرت هذه المحاكاة على الجسد المعرفي الذي أنتجه الأكاديميون الفلسطينيون في الكيان الإسرائيلي، وبالتحديد المعرفة التي أنتجوها عن اللغة العربية وآدابها الموجهة إلى الفلسطينيين. وأدى ذلك إلى إلزام الأكاديمي الفلسطيني بمحو ما يعرفه عن اللغة العربية كلغته الأم، بحيث تتفعل ثنائية محو الهوية/اكتساب هوية جديدة.

إذا أخذنا في الاعتبار المنظومة الأكاديمية الإسرائيلية التي أدارت هذه

٢٠- حمدان، حسن، نمط الإنتاج الاستعماري في فلسطين، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٠، ص ٢٣٩.

٢١-Wulf, Christoph, Culture and Society, University of California Press, 1995, p.211.

العملية، وجدنا في كل مؤسسة أكاديمية رئيسة مجموعة من الباحثين الفلسطينيين الذين يعملون تحت إشراف باحث إسرائيلي واحد. في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، كان الباحث الإسرائيلي شموئيل موريه Shamuel Moreh يرأس مجموعة من الباحثين الفلسطينيين في الجامعة العبرية في القدس، وفي جامعة تل أبيب أدار ساسون سوميخ Sasson Somekh المجموعة الفلسطينية، وفي جامعة حيفا أدّى دافيد تصميح David Tsameh هذا الدور[٢٢].

وكان لدى ساسون سوميخ ثلاثة من الطلاب الفلسطينيين: محمود كيال وسليمان جبران ومحمود غنايم. وسنركز على محمود غنايم الذي أنهى الماجستير بإشراف سوميخ في العام ١٩٨٢، والدكتوراه في العام ١٩٩٠، وهو باحث في الأدب العربي الحديث، وتحديدًا الفلسطيني منه، وقد نشر معظم أبحاثه الأكاديمية في هيئة نقد أدبي باللغة العربية في مجلات أدبية ودور نشر محلية توجّه منشوراتها إلى جمهور القراء الفلسطينيين. من هنا، تُعزى إلى غنايم مساهمة مركزية في عملية إنشاء الوساطة في العربية.

ساسون سوميخ ومحمود غنايم وأكْدَمَة[٢٣] العربية الوسطية

اشتهر سوميخ بكونه مدير المركز الأكاديمي الإسرائيلي في القاهرة بين عامي ١٩٩٦ و١٩٩٨، وقد برز اسمه في العالم الأكاديمي بعد نشر كتابه عن نجيب محفوظ، بالاعتماد على أطروحة الدكتوراه التي أنجزها في جامعة أكسفورد[٢٤].

٢٢- الناشف، إسماعيل، القناع الاستعماري، ص١٣٩.

٢٣- اخترنا تعبير "الأكدمة" للدلالة على تطويع العربية ودمجها في النظام الأكاديمي الإسرائيلي.

٢٤- Somekh, Sasson, The Changing Rhythm, Brill, London, 1985, p17.

لم يقصد سوميخ في البداية أن يدرس العربية، فهو سافر إلى إنكلترا لدراسة اللسانيات العامة، وتخصَّصَ في لسانيات اللغة العبرية، إلا أنّ تدخّل المؤسسة أزاحه عن طريقه ووجّهه نحو مجال آخر؛ في سيرته "أيام الهذيان"، يصف تسلسل الأحداث كالآتي: "بعد شهرين أو ثلاثة في لندن وصلني اقتراح مغر جدًا من تل أبيب، وإنْ كان فيه الكثير من التغييرات والتنقلات الشاقة: تركُ لندن والانتقال إلى أكسفورد، تركُ العبرية واللسانيات العامة من أجل بحث الأدب العربي الجديد؛ اقترحت جامعة تل أبيب تغطية تكاليف الحياة والتعلُّم في أكسفورد حتى انتهاء الدراسة، وفي حال عودتي إلى البلاد بعد حصولي على اللقب، عُرِض عليَّ أن أُعَيَّن في وظيفة رسمية في الجامعة"[٢٥].

نفهم من هذا الوصف للأحداث أنّ تخصص سوميخ في الأدب العربي نتج عن حاجات مؤسساتية؛ فجامعة تل أبيب أرادت أن تقيم برنامجًا للغة العربية وآدابها وكانت في حاجة إلى محاضرين وباحثين متخصصين. وشكّل التوجيه الذي خضع له سوميخ محطة مهمة في مسار إنتاج المعرفة المتعلقة باللغة العربية، وفي تكوين جهاز صياغة القراءة والكتابة الفائضة الصهيونية[٢٦].تُعدّ مجلات الأدب العربي الموجّهة إلى الفلسطينيين من أهم الحقول التي نشط فيها سوميخ بصورةٍ مثابرة ومتواصلة؛ من الأمثلة البارزة على ذلك مجلة الشرق (همیزراح بالعبرية) التي بدأت بالصدور في العام ١٩٧٠، ويذكر سوميخ في مقالة له نُشرت في العام ١٩٧٩ تحت عنوان "القارئ العربي والأدب العبري" أنّ "الاهتمام الإسرائيلي بالعالم العربي، سواء على المستوى الأكاديمي أو على المستوى العام، ليس جديدًا بالمرة؛ إذ إنّ تاريخ الاهتمام طويل

٢٥- سوميخ، ساسون، أيام الهذيان، هكيبوتس همؤوحاد، تل أبيب، ٢٠٠٨، ص٩٧ (بالعبرية).

٢٦- راجع المقدمة في ما يتعلق بالفائض الصهيوني.

في هذه البلاد، وهو يعود إلى ما قبل الدولة بكثيرٍ"[٢٧].

يعرض سوميخ في مقالته المؤسسات الأكاديمية والمترجمين وأنواع النصوص التي تُرجمت من العربية إلى العبرية، ويرسم صورة إيجابية لمشروعات الترجمة التي تساهم، كما يرى، في ربط الثقافات والدول بعضها ببعضٍ. بَيد أنّه يميّز بين أنواع مختلفة من الأدب: الأدب العربي الإنسانوي الذي يدعم الحركة الصهيونية، والأدب العربي الذي يعارض الحركة الصهيونية ودولة "إسرائيل" ككيانٍ احتلالي استعماري، بل إنّه لا يعُدّ النوع الثاني أدبًا؛ وهو يفصل بين هذا النوع من الثقافة الفلسطينية والثقافة العربية، ليدّعي أنّه لولا القسم العدائي من الفلسطينيين، لما كانت هناك أي مشكلة بين العالم العربي وإسرائيل. ومما يكتبه في مقاله:

"وأخيرًا، وجد النثر القصصي الأردني والفلسطيني الحديث مَن ينقله إلى العبرية. فقد قام الأديب الإسرائيلي، العراقي الأصل، شمعون بلاص Shimon Plass بترجمة مجموعة قصص أسماها "قصص فلسطينية" صدرت في العام ١٩٧٥، وضمّت بين دفّتيها ترجمة عبرية لخمس عشرة قصة لأدباءٍ ينتمون إلى الجيل السابق وإلى الجيل الحالي؛ وتحتل القضية الفلسطينية في هذه المجموعة مكان الصدارة إلى حد ظهرت فيه نغمة العداء والكراهية بصورةٍ بارزة، مع ذلك فإنّها لا تخلو من القصص التي تعالج مشكلات المجتمع العربي على ضفتَي نهر الأردن. من بينها قصص الأديبة سميرة عزام المليئة بالحنين والأشواق الشاعرية الصادقة. أما قصص غسان كنفاني، فتغلب عليها الروح الغاضبة على الحركة الصهيونية وعلى بعض الجهات العربية التي استغلت مأساة اللاجئين كدميةٍ تلهو بها وتجد الثراء على حسابها. وعلى الرغم من الجهد الذي بذله مترجِم هذه المجموعة

٢٧- سوميخ، ساسون، الأدب العربي والقارئ العبري، الشرق، العدد٨٢، ص١٩(بالعبرية).

ليُقدّم للقارئ العبري قصصًا ذات مستوى فني لائق، فقد غلبت العدائية على هذه القصص وانحدر مستواها الفني (باستثناء نتاج سميرة عزام)"[٢٨].

يبني سوميخ هنا علاقة سببية بين حكمه برداءة الأدب الفلسطيني عامة، وبين عداء هذا الأدب وحقده وغضبه تجاه الحركة الصهيونية والكيان الإسرائيلي. فالفلسطينيون بالنسبة إليه لا يعرفون كيف يكتبون أدبًا جميلًا راقيًا، ما يعني، وفقًا لتحليله، وجود علاقة جدلية بين الأدب الرديء ورفض الصهيونية.

هذا في حين يعدّ أدب سميرة عزام ذا مستوى راقٍ لأنّها تعالج قضايا الحنين والأشواق الشاعرية الصادقة، أي إنّها، بمعنى آخر، لا تشغل نفسها بالمأساة الفلسطينية التي سبّبها المشروع الصهيوني. وهذا الخطاب الذي يقيس جودة الأدب بحسب الموقف من الصهيونية هو من أوجه الفائض الصهيوني قراءة وكتابة.

على ضوء ما أوردناه، يمكننا أن نعاين آراء محمود غنايم، تلميذ سوميخ، كأحد أهم وجوه موقع الوساطة العربية في فلسطين. فهو إضافة إلى كونه أحد تلامذة ساسون سوميخ، يعمل في جامعة تل أبيب التي نال فيها شهادة الدكتوراه في العام ١٩٩٠. ولئن كانت نقطة انطلاق سوميخ هي الواقع الإسرائيلي وموقف الفلسطينيين تجاهه، فإنّ نقطة انطلاق غنايم هي إحياء التقاليد العربية الإسلامية داخل الحداثة العربية في مصر والعراق وبقية دول العالم العربي، وذلك في سياق اندماجه داخل الأكاديميا الإسرائيلية، بداية كطالبٍ، ولاحقًا كباحثٍ.

في مقالة نُشرت في مجلة الشرق في العام ١٩٨٠ تحت عنوان

٢٨- المصدر نفسه.

"الموضوعات الاجتماعية في القصة المحلية القصيرة"[٢٩]، يتناول غنايم القصة القصيرة الفلسطينية، متبنيًا السردية الأكاديمية الصهيونية السائدة حول الأدب الفلسطيني، ويستعملها كإطارٍ تاريخي نظري لتحليل جانب مهم من النتاج الأدبي لدى الفلسطينيين. فهو ينطلق في مقاله من كون نقطة الصفر، أي البداية، بالنسبة إلى الفلسطينيين، كشعبٍ له تاريخ وعادات وتقاليد، هي قيام دولة "إسرائيل".

ثم يفصّل الإطار المنهجي ونوع التحليل الذي يعتمده: "إنّ التوجّه الذي تتبناه هذه الدراسة يعتمد على تحليل اللغة والمبنى في النص الأدبي، لكنّه ليس بحالٍ من الأحوال لهدفٍ لغوي بحت، بل للكشف عن الوظيفة والدلالة التي تحملها اللغة وينهض بها المبنى؛ إذ إنّ فهم الأبعاد اللغوية والعناصر البنيوية يساعد مساعدة أكيدة في فهم المضامين التي يطرحها العمل الأدبي"[٣٠].

بعد ذلك، يتمعّن في الموضوعات الاجتماعية المختلفة ضمن حياة الفلسطينيين من خلال القصة القصيرة، فيستعرض الأرض والقرية والحب والجنس كمجالاتٍ تمر بصدمة التحديث عقب إنشاء الكيان الإسرائيلي. ويتناول رواية "المتشائل" لإميل حبيبي مسوّغًا اختياره بأنّها "عمل متميز يخرج بالقصة المحلية من محلّيتها ويتخطى الأسلاك الشائكة نحو الحداثة".

يتبيّن لنا أنّ الإطار التأسيسي الذي يقوم عليه موقع العربية الوسطية هو إقصاء الواقع والإعلاء من شأن العمل الأدبي بمقدار تجاهله لهذا الواقع، وعدم محاكاته للمأساة الفلسطينية، والتطلّع إلى ما هو أبعد وأرقى، كما يحصل في رواية "المتشائل" لحبيبي؛ بمعنى أنّ فهم الأدب الحداثي

٢٩- غنايم، محمود، الموضوعات الاجتماعية في القصة المحلية القصيرة، العدد ١١٢، ص ٩.
٣٠- المصدر نفسه.

وإيصاله إلى جمهور القراء الفلسطيني سيُنقذ هذا الأدب من محليّته التقليدية باتجاه العالمية.

يضيف غنايم: "تكمن قيمة الشخصية الرئيسة في القصة، سعيد أبو النحس، في كونها تطمح في نهاية المطاف إلى التسامي فوق الواقع المُعاش، لا من خلال العنف والانقلاب، بل من خلال الاندماج والإيجابية؛ ولعل أبرز ما بثّه "حبيبي" في هذه الشخصية صفة الهدوء والسلمية"[٣١].

يسير غنايم إذًا بسردية انفصال الأدب عن الواقع، من خلال رواية "المتشائل"، ضمن مسارَين: الأول هو انفصال الفلسطينيين في الكيان الإسرائيلي عن الجماعة الفلسطينية واندماجهم في النظام الصهيوني الاستعماري؛ والثاني هو انفصال الأدب بحدّ ذاته عن الواقع الاجتماعي التاريخي. وبهذا، يصيغ غنايم مبدأه التاريخي، ومفاده أنّه كلما رأت مجموعة الفلسطينيين في إسرائيل نفسها عربية إسرائيلية أكثر، أصبح أدباؤها أكثر قدرة على إنتاج أدب حداثي غير مرتبط بواقعهم الاستعماري.

مرحلة التسعينيات وما بعدها: العربية بين أيدي الخبراء الفلسطينيين-مجمع اللغة العربية أنموذجًا

جرت في العقدَين الأخيرَين تغيرات عميقة في العلاقة بين النظام الصهيوني والفلسطينيين. بعض هذه التغييرات مرتبط بعملياتٍ اجتماعية اقتصادية عميقة داخل النظام الصهيوني نفسه، وبعضها مرتبط بمجموعة الفلسطينيين داخل الكيان الإسرائيلي، تحديدًا ذوي المواطنة الإسرائيلية. ومما لا شك فيه أنّ هناك مجتمعًا فلسطينيًا – إسرائيليًا كان قائمًا قبل التسعينيات، لكنّه شهد بعد ذلك تحوّلًا غير مسبوق، ومَعيرة وفق شروط

٣١- المصدر نفسه.

اجتماعية اقتصادية جديدة لم تكن موجودة حتى ذلك الحين[٣٢].

شكّل أفول الأيديولوجيا الوطنية الفلسطينية أحد أسس هذا التحوّل، الذي تبدّى في عدة مجالات أبرزها أَكْدَمَة القضية الفلسطينية وشروع الفلسطينيين أنفسهم ببناء نوع جديد من الذاتية، ووضع مكانة جديدة للغة العربية، بشكلٍ يوصف بالجماعي، وليس فراديًا كما كان الحال عليه قبل ذلك.

ومن أبرز مظاهر هذه المرحلة إقامة مجمع اللغة العربية في حيفا في العام ٢٠٠٧ بعد أن أُنشئَ كجمعيةٍ غير رسمية في العام ٢٠٠٤ [٣٣]، بهدفٍ معلن هو دعم موقع اللغة العربية وصولًا إلى اعتبارها لغة رسمية في إسرائيل. لكن حقيقة الأمر أنّ المجمع يقدّم اللغة العربية، قراءة وكتابة، كلغة ظل للعبرية، ويفرّغها من مخزونها التاريخي وذاكرتها الجماعية.

يدّعي سليمان جبران وهو من تلاميذ ساسون سوميخ، الذي اختير ليكون رئيس المجمع، أنّ الأخير أُقيم ليحافظ على خصوصية الفلسطيني في إسرائيل عن طريق الاندماج في أجهزة المؤسسة الرسمية: "إنشاء مجمع للغة العربية في إسرائيل كان حلم الكثيرين من الأدباء والمثقفين، ولم يكن سهلًا ائتلاف عدد كبير من المثقفين الفلسطينيين على إنشائه. لكنْ، ها هو اليوم جمعية رسمية هدفها رعاية اللغة العربية والعمل على حمايتها وتطويرها"[٣٤].

تلك هي الغاية المعلنة، لكن تتبُّع آراء جبران يفيد غير ذلك؛ خصوصًا إذا ما قارنّا أقواله في مرحلتَين: الأولى مرحلة ما قبل إنشاء المجمع، والثانية

٣٢- الناشف، إسماعيل، حول النظم الاستعمارية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١١، ص٧.

٣٣- موقع مجمع اللغة العربية في حيفا: www.arabicac.com الدخول بتاريخ ٢٠١٨/١١/٣.

٣٤- كلمة أُلقيت خلال المؤتمر الأول للغة العربية في حيفا في العام ٢٠٠٤، منقول من موقع المجمع (مرجع سابق).

بعده، مع الأخذ في الحسبان أنّ إنشاء المجمع واستمراره يتم في جزء منه بتمويلٍ من وجوه عربية مندمجة بالكامل في المنظومة الرسمية الصهيونية، أبرزها غالب مجادلة الذي تسلّم منصب وزير الشباب والرياضة في حكومة إيهود أولمرت في العام ٢٠٠٦.

من مرحلة ما قبل إنشاء المجمع، وتحديدًا في بداية التسعينيات، كتب جبران: "أنا لا أرفض محاولات الدولة اليهودية لنيل الاستقلال؛ على العكس من ذلك، أفرح لكل شعب يحظى بالاستقلال والحرية. ما أكرهه هو الفكرة التي تقوم عليها الحركة الصهيونية، ومفادها أنّه بُغية أن توجد هذه الحركة وتزدهر، عليها إذلال الشعب الفلسطيني وطمسه وسلبه استقلاله"؛ ثم يُضيف: "يبدو لي أنّ هناك توجّه واضح لإعادة تصميم اللغة العربية في فلسطين بما يجعلها بلا لون، وتحويلها إلى شكل دوني غير ضار بالسياسة الصهيونية"[٣٥].

مقابل هذا التوجّه الواضح، نلاحظ التبدل في الموقف عند جبران في فترة ما بعد إقامة المجمع، إذ يكتب: "علينا الاعتراف بأنّ اللغة العبرية تطوّرت فعلًا أكثر من العربية، وباتت أقرب إلى العالمية بفعل سهولة الترجمة بينها وبين اللغات الأجنبية من حيث المصطلحات ومباني الجمل. فهي أكثر طواعية من العربية، ولقد تخلّصت منذ عهد بعيد من حركات آخر الكلمة وعلامات الإعراب الأخرى، فغدت سهلة طيّعة تكاد تصوغ الجملة فيها كما ترغب دونما خوف من الوقوع في المحظور أو غير المألوف كما في العربية"[٣٦].

لا يكتفي جبران بادّعاء طواعية العبرية، وهو كلام بحدّ ذاته إشكالي

٣٥- مقال بعنوان "تحويل فلسطين" نُشر ضمن مجموعة مقالات تحت عنوان "مصير اللغة العربية في فلسطين"، دار حيفا، ٢٠٠١.

٣٦- جبران، سليمان، على هامش التجديد، منشورات مجمع اللغة العربية، حيفا، ٢٠٠٩.

من الدرجة الأولى، لكون هذه اللغة من أفقر لغات العالم بالمفردات وهو أمر لا يَخفى على أي باحث، إنّما يتعدى السياق اللغوي نحو سياق إنساني – اجتماعي فيضيف: "ثم إنّ الإسرائيليين عرفوا كيف يتصلون بالغرب واللغات والثقافات الأجنبية؛ من هنا وجب علينا كفلسطينيين أن نُنْشئَ روابط قوية مع مؤسسات اللغة العبرية، مثل أكاديمية اللغة العبرية، ونتطلع إلى ولوج تلك الأبعاد العالمية"[٣٧].

يربط جبران إذًا بين الاتصال بالعبرية، أي إعادة تموضع العربية، وبين التقدم السريع والرُّقي؛ وهو يتّخذ المنظومة الأكاديمية الإسرائيلية أنموذجًا للتحديث، وبات من الواضح أنّه من القيّمين على موقع الوسطية العربية، وهو موقف لا ينبع من انتماء فلسطيني – قومي، بل من قاعدة الحد الأدنى للولاء تجاه الدولة.

وقفة مع "رسمية" اللغة العربية في الكيان الإسرائيلي

بعد أن استعرضنا موقع العربية في أوساط الفلسطينيين، باعتبارها أداة استعمارية موجهة إلى جمهور المستعمَرين، سنُلقي الضوء على موقعها بالنسبة إلى الجمهور الإسرائيلي، سعيًا لتكوين صورة أكثر شمولًا عن وضعها في الكيان الصهيوني.

تُعدّ اللغة العربية لغة ذات مكانة رسمية في الكيان الإسرائيلي بموجب القرار الصادر في العام ١٩٢٢ إبان فترة الانتداب البريطاني؛ لكنّها ليست اليوم مطلوبة كمادةٍ في امتحان شهادة الدراسة الثانوية. إلا أنّ الأصوات الداعية إلى إلغاء هذه المكانة أو إضعافها تُرافق الدولة منذ إنشائها. في العام ١٩٤٩، كتب المفتش الرئيسي للتعليم الرسمي موشيه دفنا: "ينبغي

٣٧- المرجع نفسه.

التشديد على حصص الرياضة البدنية أكثر من تعليم اللغة العربية، سواء للإسرائيليين أو العرب، والأفضل أن يعتادوا هم علينا ويتعلموا العبرية... علينا التحرر من الدونية الشتاتية"[٣٨].

وفي العام ١٩٥٥، طالبت النائبة إستر رازئيل نوئوت بإلغاء مكانة العربية في الدولة وجعل الكيان الإسرائيلي أحادي اللغة، إلا أنّ رئيس الحكومة آنذاك دافيد بن غوريون، عارض تلك الخطوة بحجة أنّها ستزيد من نقمة الفلسطينيين وباقي العرب على الإسرائيليين[٣٩].

تعزَّزَ اتجاه إضعاف اللغة العربية في أوساط المواطنين الإسرائيليين، العرب منهم واليهود[٤٠]، بدءًا من العام ٢٠٠١، في ظل ارتفاع منسوب التوتر الفلسطيني – الإسرائيلي وتفجّر انتفاضة الأقصى في العام ٢٠٠٠؛ وطرح النائب ميخائيل كلاينر اقتراح قانون في الكنيست لإلغاء مكانة العربية[٤١]؛ وكذلك فعل النواب أرييه إلداد في العام ٢٠٠٥ وآفي ديختر في العام ٢٠١١ ويرييف ليفين في العام ٢٠١٤ [٤٢].

في سياق متصل، أشارت أبحاث أكاديمية كثيرة إلى المكانة المتدنية للعربية في إسرائيل، وإلى الفارق الكبير في مكانتها الرسمية على الورق ومكانتها في الواقع. تبرز هنا دعوة وزير المعارف شاي بايرون، في العام ٢٠١٤، إلى تقليص مدة تدريس اللغة العربية في الوسط اليهودي وحصرها في ثلاث سنوات تعليم فقط، بدلًا من أربعة، مع الإشارة إلى أنّها لا تُدرَّس كلغةٍ إلزامية في الأساس، إنّما كلغةٍ اختيارية، بحيث يستطيع

٣٨- كوفولبيتس، عمانوئيل، مشاكل تعليم العربية، منشورات أكاديمية المعلمين، ١٩٩٣، ص١٨ (بالعبرية).

٣٩- بنزيمان، عوزي، عرب إسرائيل: مواقفهم وسياستهم، مطبعة القدس، ١٩٩٢، ص١٥٥ (بالعبرية).

٤٠- يُشكّل العرب الإسرائيليون ما نسبته ٢٠٪ من مجمل مواطني الكيان.

٤١- اقتراح قانون متوافر باللغة العبرية على موقع الكنيست الإسرائيلي: www.kenesset.gov.il

٤٢- المصدر نفسه.

التلامذة اختيار الفرنسية بدلًا منها، ولا تتجاوز نسبة الذين يدرسون العربية اختيارًا ٤٪ من مجموع التلامذة الإسرائيليين[٤٣].

ومن غير المعتاد أن يكون مدرّسو اللغة العربية للإسرائيليين أشخاصًا ناطقين بها كلغةٍ أم، وذلك في إطار منع استخدامها لتطوير علاقات إيجابية مع العرب؛ فالعربية تُدرَّس بلا عاطفة، في ظل خوف من استحسانها وتحوُّلها إلى مقدمة للصداقة مع العرب. كما أنّها تُعرَض على نحو سطحي لا يتناول الأدب العربي الكلاسيكي الأصيل أو الفلسطيني القومي، ولا يُقارب تجارب كبار الشعراء العرب والفلسطينيين، بل يُكتفى في كثير من الأحيان بروايات بسيطة ومواضيع بعيدة عن واقع الحياة اليومية[٤٤].

واللافت هو أنّ الغالبية العظمى من التلامذة الإسرائيليين لا تعبّر عن اهتمام بتعلّم اللغة العربية، ما خلا قلة تبغي تعلّمها من منطلق رغبة أداتية هي التجنّد لسلاح المخابرات، الأمر الذي يخلق علاقة قوية بين تعليم العربية وأجهزة الأمن في الكيان، وتحديدًا وحدة الاستخبارات العسكرية "تيليم" التي تتمثل مهمتها في التدخل في حياة الفلسطينيين الخاصة وعلاقاتهم ومشاكلهم المالية وأمراضهم، بهدف امتلاك النفوذ والابتزاز والاضطهاد السياسي وتجنيد العملاء، وتحريض الفئات المختلفة من المجتمع الفلسطيني بعضها على بعض[٤٥].

ولعل ما صرّحت به المديرة العامة لوزارة التربية والتعليم في العام ٢٠٠٣، رونيت تيروش، يختصر الموقف التعليمي الرسمي من اللغة

٤٣- Mendel, Yonathan, The Creation of Israeli Arabic, Macmillan, London, 2014, p.47.

٤٤- Cook, Jonathan, Israel's Army and Schools, Middle East Eye, September 27, 2015.

٤٥- Mendel, Yonathan, The Creation of Israeli Arabic, p.50.

العربية؛ فقد قالت: "العربية لغة مرتبطة بفئةٍ سكانية تجعل حياتنا صعبة وتهدد أمننا. مع ذلك، إنّ معرفة الطلاب بها تساعدهم على رؤية الحياة في إسرائيل من خلال عيون العرب، وهو أمر أساسي لفهم دوافعهم واتّقاء أفعالهم"[٤٦].

بلغ هذا المسار ذروته مع إقرار قانون يهودية الدولة من قبل الكنيست في تموز من العام ٢٠١٨، بحيث نصّ صراحة وللمرة الأولى، أنّ "أرض إسرائيل هي الأرض التاريخية للشعب اليهودي"، وأنّ "اللغة الرسمية الوحيدة هي العبرية وأنّ العربية لغة ذات مكانة خاصة"، مُسقِطًا الرسمية المنقوصة أصلًا عن العربية[٤٧].

إنّ هذا الاتجاه الأكاديمي – الأمني السائد لم يمنع ظهور مساع محدودة لإعادة الاعتبار للغة العربية، أهمها إنشاء لجنة أور التي فحصت جوانب مختلفة من التمييز ضد الجمهور العربي، وقررت أنّ الاعتراف الفعلي للدولة باللغة العربية كلغةٍ رسمية مكتملة المعايير إلى جانب العبرية هو أحد الحقوق الجماعية القليلة التي يتمتع بها المواطنون العرب في الدولة، وأنّ عدم معاملتهم كأبناء جزء من الشعب له هويته المستقلة وعاداته الخاصة، يزيد من شعورهم بالغُبْن والإجحاف[٤٨].

في المحصلة، نرى إلى أي مدى تم تصميم منهج العربية كلغةٍ موجهة إلى الجمهور الإسرائيلي، لأهدافٍ أمنية وسياسية وتعليمية محددة، تتلاقى مع خط معيرة العربية وإعادة تموضعها في موقع الوسطية على يد باحثين وأكاديميين فلسطينيين.

٤٦- ليف، آري، اعرف جيرانك، **هآرتس**، ٢٦ شباط ٢٠٠٣. (بالعبرية).

٤٧- نص القرار متوافر بالعبرية على موقع الكنيست الإسرائيلي (مصدر سبق ذكره).

٤٨- تقرير لجنة أور المنشور في العام ٢٠٠٣ بالعبرية.

الخاتمة

تندرج التغييرات التي مرت بها اللغة العربية في فلسطين ضمن العمليات التحويلية العميقة التي خضع لها الفلسطينيون جميعًا ؛ فاستُهدفت البنية الشعورية العامة تجاه النكبة التي يمكن اعتبارها آخر المحطات التاريخية لمعظم الفلسطينيين، بلحاظ الهوية الفلسطينية الحقيقية.

هذه التغييرات اعتمدت التدخل المباشر لنسف القدرة على الفقدان، بمعنى أنّ إلغاء الشعور الجماعي بالفقدان الذي تولّد في أعقاب النكبة كان ركنًا أساسيًا من أركان سياسة الدولة الصهيونية[٤٩]. وظهر هذا الاتجاه التطويعي على المستويات الاجتماعية والسياسية والثقافية المختلفة.

وبعد أن كانت هوية الفلسطينيين كجماعةٍ وطنية جوهرًا ومقوِّمًا ثابتًا يشمل اللغة العربية كإحدى علاماته البارزة، باتت هذه الهوية مبنيّة لدى جزء واسع من الشعب الفلسطيني على مبدأ الحد الأدنى من الولاء للدولة. في هذا السياق، ظهر نمط من فائض القراءة/الكتابة القهرية، ما أدى إلى إعادة تموضع العربية وابتعادها عن الجوهر الفلسطيني. لقد حاولنا تتبّع هذه الوضعية الوسطية في الحلبة البنيوية العربية، وتحديدًا في جريدة "اليوم" ومجلة "الشرق الجديد" اللتَين صدرتا بعد النكبة، ثم مع الفلسطينيين الذين تدرجوا في الجامعات الإسرائيلية وتولوا مناصب تعليمية وأكاديمية فيها، لا سيما محمود غنايم وسليمان جبران تلميذَي ساسون سوميخ. ولم تكتفِ أجهزة الدولة بمطالبة الفلسطينيين بإعلان الولاء، إنّما جرى تأطير جديد لهذا الولاء على أنّه نهضة فكرية ووطنية. وفي بداية تسعينيات القرن الماضي تقاطعت عمليات المعْيرة هذه مع تطوّر البنى التحتية المادية المؤسساتية فأُقيم مجمع اللغة العربية، الذي سعى إلى ترجمة أنموذج اللغة العبرية في جسد العربية الفصحى.

٤٩- الناشف، إسماعيل، معمارية الفقدان، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠١٦، ص٩.

يتبيّن لنا أنّ السردية التاريخية للعربية وصلت إلى موقع جمعت فيه متناقضَين متنافرَين هما طرفا العلاقة الاستعمارية أي الفلسطينيين والإسرائيليين، وشكّلت أداة يفرض النظام الصهيوني من خلالها الهوية العربية الإسرائيلية. هذا في حين يبدو الفلسطينيون غير قادرين على إنتاج بنية فكرية لغوية مقاوِمة، في ظل تقهقر الروح الفلسطينية التي تعرضت لسلسلة هزائم على عدة صعد. ولا شك في أنّ الانقسام الفلسطيني وتراجع الدعم العربي وغياب الرؤية الموحدة عند العرب وعند الفلسطينيين، كلها تؤدي إلى إمعان الكيان الصهيوني في أسرلة العربية وتفريغها من روحها.

يجدر بالإشارة أنّ هناك مركزَين لم تقم أجهزة الدولة الصهيونية بإخضاعهما لمبادئ القهرية:

• الأول هو القرآن الكريم بوصفه النص الإسلامي المقدس؛ وهو مصدر للتشريع والأحداث بالعربية الفصحى التي لها تأثير بالغ على الفلسطينيين بوصفهم جماعة دينية إسلامية. وقد أُقيمت بنية تحتية مادية في الدولة الصهيونية بهدف خلق رابط ديني مع الفلسطينيين، مثل المحاكم الشرعية الإسرائيلية التي تُدير الأحوال الشخصية للمسلمين في الكيان الإسرائيلي، ومناهج التعليم الديني الإسلامي، وتُعيّن رجال دين أئمة للمساجد[٥٠]؛ بيد أنّه لم تحصل نشاطات نصية مرتبطة بالقرآن وتفسيره كما حدث في مجالَي الشعر والأدب. هذا يعني أنّ جزءًا مهمًا من الجماعة الدينية الإسلامية الفلسطينية استطاع الحفاظ على اتصاله مع العربية الفصحى ذات الهوية الأصيلة.

• الثاني هو الترابط اللغوي العربي الذي تُتيحه وسائل التكنولوجيا الحديثة، وتحديدًا وسائل التواصل الاجتماعي، التي تُشكّل طريق اتصال عابر للقوميات، ينفُذ الفلسطينيون من خلاله إلى الجمهور العربي الواسع

٥٠- Eibner, John, The Future of Religious Minorities in the Middle East, Lexington Books, London, 2018, p.23.

رغم النشاط الدائم للمؤسسات الإسرائيلية المختصة في هذا المجال، ويبقون على ارتباط بالنبض القومي المعادي للصهيونية؛ غير أنّ هذا الترابط لا يُعدُّ مصدرًا لإعادة إنتاج الهوية الفلسطينية.

أما المحطة التالية للعربية في فلسطين، فسوف تتحدد على ضوء مسارات تاريخية وسياسية واجتماعية متشعبة، تبدأ بمستقبل الصراع العربي – الإسرائيلي، وموقف الدول العربية من الكيان الإسرائيلي، ومستقبل الخلاف الفلسطيني – الفلسطيني. ولعل طريق التحرر، إذا وُجد، يبدأ من حدث خارجي كبير يعكس مفاعيل الهزائم العربية المتتالية منذ النكبة وحتى يومنا هذا.

المراجع

– أبو السعود، عدنان، ثقافة المواطنين العرب في المجتمع الإسرائيلي، دار حيفا، الطبعة الأولى ١٩٦٦.

– الناشف، إسماعيل، القناع الاستعماري، مركز الدراسات العربية، قطر، الطبعة الأولى ٢٠١٦.

– الناشف، إسماعيل، حول النظم الاستعمارية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١١.

– الناشف، إسماعيل، معمارية الفقدان، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠١٦.

– بابك، حلمي، موقع الثقافة، روتدج برس، لندن، ١٩٩٤.

– جبران، سليمان، على هامش التجديد، منشورات مجمع اللغة العربية، حيفا، ٢٠٠٩.

– حداد، ميشال، علاقة الأدباء بمجتمعهم، مجلة **المجتمع**، العدد ١، من أرشيف مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

– حمدان، حسن، نمط الإنتاج الاستعماري في فلسطين، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٠.

– غرّه، رمسيس، المجتمع العربي في إسرائيل، دار فان لير، القدس، ٢٠١٦.

– غنايم، محمود، الموضوعات الاجتماعية في القصة المحلية القصيرة، العدد ١١٢، من أرشيف مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

– كزوم، إلياهو، الشعر العربي في إسرائيل، هميزراح هحداش، العدد٣٥.

– أساف، ميخائيل، دمج العرب في إسرائيل، هميزراح هحداش، العدد١ ١٩٤٩ (بالعبرية).

– بنزيمان، عوزي، عرب إسرائيل: مواقفهم وسياستهم، مطبعة القدس، ١٩٩٢ (بالعبرية).

– سوميخ، ساسون، الأدب العربي والقارئ العبري، الشرق، العدد٨٢ (بالعبرية).

– كوفولبيتس، عمانوئيل، مشاكل تعليم العربية، منشورات أكاديمية المعلمين، ١٩٩٣ (بالعبرية).

– ليف، آري، اعرف جيرانك، **هآرتس**، ٢٦ شباط ٢٠٠٣ (بالعبرية).

- Anderson, Benedict, Imagined Communities, Verso, London, 1998

- Anderson, Benedict, Reflections on the Origins and Spread of Nationalism, Verso, London, 1983.

- Cook, Jonathan, Israe's Army and Schools, Middle East Eye, September 27, 2015.

- Eibner, John, The Future of Religious Minorities in the Middle East, Lexington Books, London, 2018.

- Ferguson, Charles, Word Review, n.2.

- Marion, Jean-Luc, Saturated Phenomena, Fordham University Press, New York, 2002.

- Mendel, Yonathan, The Creation of Israeli Arabic, Macmillan, London, 2014.

- Nashif, Ismail, On the Palestinian Abstraction, Raya Publications, Hayfa, 2014.

- Wulf, Christoph, Culture and Society, University of California Press, 1995.

ملخصات

تسهيلًا لاستفادة المهتمّين من الأبحاث المنشورة، تعمل مجلة "الدفاع الوطني اللبناني" على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية والإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

معضلات سيادة الدولة والقوانين الدولية والفضاء الإلكتروني

أ.د ميشال نعمة وتانيا نعمة ١٠٩

الناتو: منظمة في طور التقادم؟

د.أمين لبوس ١١١

معضلات سيادة الدولة والقوانين الدولية والفضاء الإلكتروني

أ.د ميشال نعمة وتانيا نعمة

مع تقدّم التكنولوجيا، تفقد الحدود الوطنية أهميتها. وبالتالي، يصبح من الضروري إعادة تحديد مفهوم السيادة وبنائها. فالمعلومات في الفضاء الإلكتروني بما يتعلّق بالحكومة، تمكّن المواطن من مراقبة الدولة وتتبّعها بشكلٍ أفضل. من ناحية أخرى، ومع إنشاء الفضاء الإلكتروني، قد يقدّم الأفراد المزيد من المعلومات حول خياراتهم للحكومة من خلال الاستفتاءات والدراسات الاستقصائية. وقد تساعد وظيفة الفضاء الإلكتروني هذه على إضفاء الشرعية على العمل الحكومي؛ لأنّه يمكن أن يستند إلى أفضليات المواطن. لهذا السبب، قد يزيد ذلك، التعبير عن التفضيلات الفردية؛ وبالتالي صورة الديمقراطية التمثيلية.

في العقود الأخيرة، وخاصة منذ نهاية الحرب الباردة، ظهرت أربعة تحديات جذرية أخرى أمام مفهوم سيادة الدولة وهي المطالب المستمرة لتقرير المصير، ومفهوم أوسع للسلام والأمن الدوليَيْن، وتقويض سلطة الدولة، والأهمية المتزايدة للسيادة الشعبية.

من نواح كثيرة، تنبع صعوبة معاصرة مركزية من تخفيف حدّة معيارَيْن لم يواجها فعليًا التحدي خلال الحرب الباردة، وهما حرمة الحدود وعدم شرعية الانفصال. طوال نصف قرن تقريبًا، كان تقرير المصير الجماعي مقتصرًا على العملية الأولية لإنهاء الاستعمار. وكانت الحدود القائمة

مصونة، ولم يكن من الوارد أن تنشقّ منطقة عن الدولة، حتى لو كان ذلك بموافقة الدولة الأصلية.

لا تزال السيادة تُعدّ قاعدة أساسية في القانون الدولي حسبما يُمليها ميثاق الأمم المتحدة. وبالتالي، فإنّ السيادة بصفتها موقفًا هامشيًا معاكسًا للمعايير، مصمَّمًا لتوفير الأساس القانوني لمؤيديها بهدف إجراء أنواع مختلفة من العمليات السيبرانية الهجومية، لا تدخل في نطاق التسامح القانوني. إنّه نهج جاد، يعرضه محامون من الدرجة الأولى، وتُدافع عنه على ما يبدو عدد من الوكالات الحكومية، التي تمارس قوة كبيرة في الأوساط الإلكترونية التنفيذية والسياساتية.

الناتو: منظمة في طور التقادم؟

د.أمين لبوس

التعارض مربك بالنسبة لحلف شمالي الأطلسي. من ناحية، هناك الأعمال الملموسة لحلف الناتو فهو ما زال يعزّز وجوده في دول الأعضاء الواقعة في أوروبا الشرقية، ينظّم مناورات عسكرية كبيرة، يواجه تهديدات الإنترنت والإرهاب، ينفّذ مهام التدريب وبناء القدرات في مختلف البلدان، مثل أفغانستان والعراق، ويتوسع أكثر فأكثر – ومن ناحية أخرى، هناك الأدبيات المهيمنة عند السياسيين والمثقفين، واصفين الناتو كمنظمةٍ عفا عليها الزمن، حيث تستثمر دول الأعضاء موارد كبيرة في مقابل تحقيق نتائج ضئيلة.

خلال الحرب الباردة، ربما كان حلف الناتو غير مدرك لتوقيت الأعمال العدائية، لكنه كان يعرف الخصم والطبيعة ومسرح العمليات وطرق تدخّلهم. ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، بدأ التحالف يواجه تحديات أمنية مختلفة وأكثر تعقيدًا وصعوبة من أي وقت مضى. وبالتالي، فإنّه يواجه تحديات وتهديدات من بلدان الجنوب والشرق، من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، ومن القوات العسكرية التقليدية والهجمات الإرهابية أو السيبرانية أو الهجينة وحتى من الحلفاء.

أظهرت الأزمات في البلقان وآسيا الوسطى والشرق الأوسط أنّ الناتو لم يعد بإمكانه العمل حصريًا في المنطقة الأوروبية الأطلسية، وأنّ الردع والدفاع أصبحا أكثر أهمية من أي وقت مضى. فعلى حدوده الشرقية،

غزت روسيا شبه جزيرة القرم وضمّتها إليها، منتهكة بذلك المعاهدات الدولية كافة. في الوقت نفسه، وفي الجنوب، تنتشر الحروب في مختلف بلدان الشرق الأوسط وأفريقيا، ما أدى إلى هجرة غير شرعية على نطاق واسع إلى أوروبا، وإلى التحريض على أعمال إرهابية ارتُكبت في دول التحالف وأماكن أخرى. أما بالنسبة للولايات المتحدة فقد أعربت عن رغبتها في مغادرة الحلف، لأنّها تعدّ المنظمة غير فاعلة ومكلفة.

منذ عدة سنوات، الناتو يُعيد تصميم استراتيجية جديدة للردع والدفاع، بهدف الاستجابة للحالات الأمنية المتغيرة باستمرارٍ، وليكون قادرًا على مواجهة كل أنواع التحديات والتهديدات الحالية والمستقبلية الآتية من أي مكان. لهذه الأسباب وفي سياق يتّسم بانخفاض ميزانيات الدفاع وتغيير الأولويات السياسية، تعهد الناتو بالتزامٍ جديد: التأكيد على القيام بمهمته الأصلية، التكيّف مع التحديات الجديدة على الساحة الدولية، وأكثر من ذلك بكثيرٍ في عالم يزداد تعقيدًا.

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

N° 109 - July 2019

Intellectual warfare

Warfare holds many aspects with various levels that are subject to different combat means and battlefields. This principle becomes clearer depending on the length of the war and the intensity of the combat between the fighting parties. These means and battlefields are not only limited to the material level. They surpass it to the intellectual level as it becomes a mental battle where thoughts, schemes and doctrines are at clash.

In other words, confronting and fighting the enemy is not only based on the readiness of the weapons and fighters and their enthusiasm in the battlefield during the war and brave resistance in the face of the enemy. Despite the importance of the previously mentioned, it is not enough unless it is combined with a mental effort that targets the mind behind the enemy army and forces.

While applying these concepts to our reality in terms of the Israeli enemy, we realize that during our war, we are in need of brave soldiers who are completely prepared with their weapons and equipment. We are also in need of bright minds that dig deep into the Israeli mindset and targets the goals and intentions of this enemy in addition to determining its weak points in order to use them for the benefit of this nation. In this frame, it is inevitable to learn the language of the enemy, as it is the key to all the data and information.

Everything that was previously mentioned is an integral part of the army strategy and combat doctrine. It is a main side that the command is always paying attention to during its constant monitoring of the Israeli enemy and its aim to immunize the military institution from its evil claws. The war is constant and persisting in its material and mental aspects and the physical and combat capabilities are no less important than mental capabilities in the honorable journey that Lebanon has been going through for decades, sturdy in the face of the first enemy, not acknowledging hesitance nor submission.

Brigadier General Ali Kanso
Director of Orientation

Advisory Board

Prof. Adnan AL-AMIN
Prof. Nassim EL-KHOURY
Prof. Tarek MAJZOUB
Prof. Michel NEHME
Retired B.GEN P.S.C Nizar Abdel Kader
Prof. Issam MOUBARAK

Editor in Chief: Prof. Issam Moubarak
Editorial Secretary: SGT. Jihane Jabbour

Writer's Guidelines

1- The Lebanese National Defense Journal, a quarterly published in Arabic, English, and French, provides insightful, expert, and intellectual studies on military trends and cultural and strategic features.

2- Submitted articles should not be previously published or submitted for publishing elsewhere.

3- All submissions must be original work based on facts or scientific theories and empirically accurate. Informations mentioned in the article must also be supported by references. Submissions should be accompanied with a brief author's CV, including a list of previous published work, and summary of the article in either English or French.

4- All submissions will be evaluated by an editorial committee that would advise whether the articles will be published or rejected.

5- The Journal will inform writers within two months if submission will be published. The editors reserve the right to publish accepted articles in any upcoming issue they deem appropriate. The editor will inform writers of any significant changes that the committee has recommended.

6- All articles should be electronically submitted on a word document and size of the articles should be between 6000 and 6500 words.

7- The Journal considers all published materials to reflect the opinion of the author and doesn't necessarily reflect the opinion of the Lebanese army.

8- The Journal hold all copyrights on published materials and republication or redistribution of content is prohibited without the prior written consent of the Journal.

For inquiries, contact the Lebanese National Defense editor at tawjihmatbouat@lebarmy.gov.lb

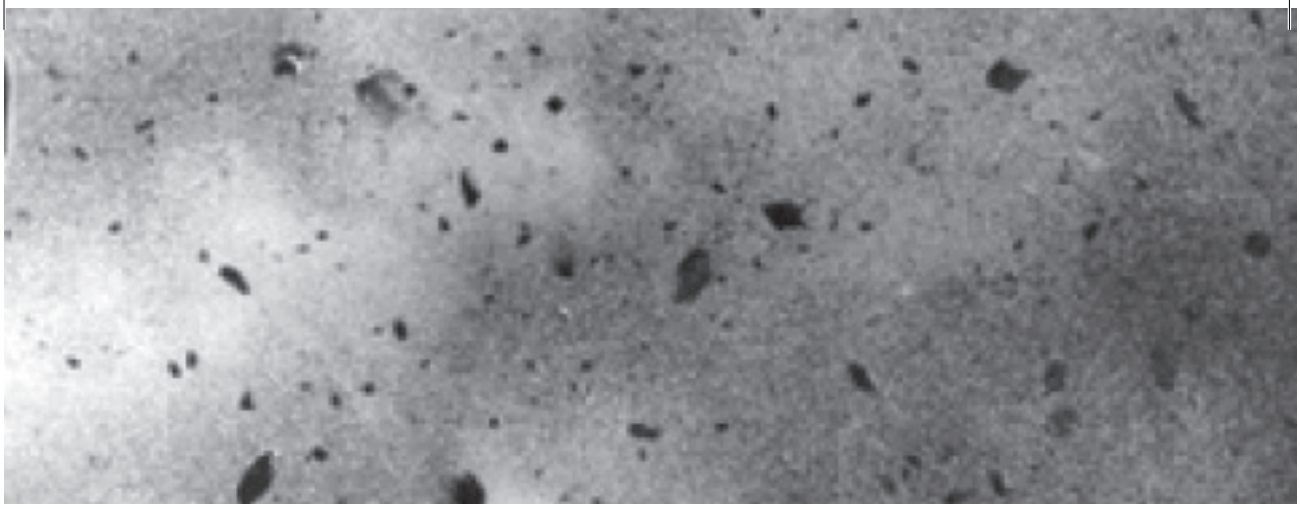

Contents

N°109- JULY 2019

Dilemmas of State Sovereignty, International laws and Cyberspace

Prof. Michel Nehme and Tania Nehme ***5***

L'OTAN: organisation obsolète?

Dr. Amine Lebbos ***29***

Abstracts ***54***

Résumés ***59***

Dilemmas of State Sovereignty, International laws and Cyberspace

Prof. Michel Nehme and Tania Nehme*

Introduction

Westphalia treaties in 1648 considerably changed the landscape of international affairs. It illustrates among many aspects the start of one significant track and that is state sovereignty. The 1933 Montevideo Convention(1) defined the state as territory with undisputable sovereignty. This notion was constructed into the first chapter of the United Nations' charter which says that "the Organization's foundation depends on the equal sovereignty of all its members". De-facto, state sovereignty became an important pillar in all global affairs.

Sovereignty involves the allegation that there is no absolute authority above and beyond the sovereign state. States must be regarded as independent in all matters of internal politics and should in principle

* *Professor at NDU*

* *ABD global studies*

1- The Montevideo Convention on the Rights and Duties of States is a treaty signed at Montevideo, Uruguay, on December 26, 1933, during the Seventh International Conference of American States. The Convention codifies the declarative theory of statehood as accepted as part of customary international law.

be free to determine their own fate within this framework. External sovereignty is a quality that political societies possess in the relationship to one another; it is associated with the desire of a community to control its own direction and politics without undue interference from other powers[2].

Sovereign states system became entrenched in a complex of rules that evolved, from the seventeenth century, to secure the concept of an order of states[3] as an international society of sovereign states. The emergence of a "society" of states, first in Europe and later across the globe, went hand in hand with a new conception of international law.

After World War II a new model of international regulation fully crystallized, the regime of liberal international sovereignty which can be traced by attempts to extend the processes of delimiting public power to the international sphere and by attempts thereafter to transform the meaning of legitimate political authority from effective control to the maintenance of basic values that no political agent, whether a representative of a government or state, should, in principle, be able to abrogate. Effective power is challenged by the principles of self-determination, democracy, and human rights as the proper basis of sovereignty. In highlighting some of the legal transformations that have taken place in the domains of military confrontations, war crimes, human rights, democratic participation, as well as the environment which underlie this shift. These transformations have been ushered in with the approval and consent of states, but the delegation and changes in sovereignty have acquired a status and momentum of their own.

2- Professor Hinsley's book, first published in 1966, offers a general survey of the history of the theory of sovereignty, which seeks to illuminate the theory's character and function by stressing the changing social, political and economic frameworks within and between the political societies in which it has developed.

3- Bull, H. (1977) The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics, London: Macmillan.

The individual and war crimes

The process of the gradual delimitation of state power can be illustrated further by another strand in international legal thinking that has overturned the primacy of the state in international law and buttressed the role of the individual in relation to and with responsibility for systematic violence against others. In the first instance, by recognizing the legal status of conscientious objection, many states have acknowledged there are clear occasions when an individual has a moral obligation beyond that of his or her obligation as a citizen of a state[4]. The refusal to serve in national armies triggers a claim to a "higher moral court" of rights and duties.

Such claims are exemplified as well in the changing legal position of those who are willing to go to war. The recognition in international law of the offenses of war crimes, genocide, and crimes against humanity makes clear that acquiescence to the commands of national leaders will not be considered sufficient grounds for absolving individual guilt in these cases.

The Rule of Law, which indicates that the state is also subject to its own laws, is one factor limiting the sovereignty. With the Rule of Law we limit the internal sovereignty of the state to give the population more rights and to make them sovereign. This limitation of sovereignty is actually a measure to protect the democratic regime. It puts the constitution above the state and prevents the existence of a dictatorship in society. Additionally, liberal scholars argue that this rule is not a limitation, but it is a restoration of the rights of people by making them sovereign.

All of the international law also represents a loss of sovereignty to one degree or another. For example, the law of diplomatic immunity means that the police cannot arrest a diplomat for a common crime. There are many other examples of government

4- Andrew Vincent; Citizenship, poverty and the real will, University of Wales College of Cardiff. First published: November 1992.

actions being constrained by international law, especially in the areas of human rights, environmental law and economic law. Most of these international laws form actually the basis of a democratic society. However, nowadays the practical effects of international law have changed. In the past, the international law attempted more to strengthen the sovereignty of states rather than to restrain them[5]. Today, it serves as a tool to reduce the national sovereignty. On the other hand, when we talk about the effects of international law on sovereignty, we must also consider the international institutions, which create these laws.

European Union is another international institution, which has significant effects on the concept of sovereignty. To look at these effects we must first examine state sovereignty for the past several hundred years by defining the principle of interstate relations and the foundation of world order. The concept lies at the heart of both customary international law and the United Nations Charter and both remain an essential component for the maintenance of international peace and security and an eligible defense of weak states against the strong. At the same time, the concept has never been as inviolable, either in law or in practice, as a formal legal definition might imply. According to former Secretary-General Boutros Boutros-Ghali, "The time of absolute sovereignty … has passed; its theory was never matched by reality[6]".

Empirically, sovereignty of weak states has routinely been violated by the powerful states. In today's globalizing world, it is generally recognized that cultural, environmental and economic influences neither respect borders nor require an entry visa. The concept of state sovereignty is well entrenched in legal and political discourse. At the same time, territorial boundaries have come under stress and have diminished in

5- Krasner, S. D. (2001). Abiding Sovereignty. International Political Science Review / Revue Internationale de Science Politique, 22(3), 229–251.

6- Taken from: Hobbes, T., & Gaskin, J. C. A. (1998). Leviathan. Oxford: Oxford University Press.

significance as a result of contemporary international relations. Not only have technology and communications made borders permeable, but the political dimensions of internal disorder and suffering have also often resulted in greater international disorder. Consequently, perspectives on the range and role of state sovereignty have, particularly over the past decade, evolved quickly and substantially.

Political science scholars have repeatedly asserted that few subjects in international law and international relations are as sensitive as the notion of sovereignty[7]. Steinberger refers to it in the Encyclopedia of Public International Law as "the most glittering and controversial notion in the history, doctrine and practice of international law". On the other hand Margaret Klemperer[8] sees it as "the one and only organizing principle in respect of the dry surface of the globe, all that surface now … being divided among single entities of a sovereign or constitutionally independent kind". As noted by Falk[9], "There is little neutral ground when it comes to sovereignty".

Globalization and cyberspace

Globalization and cyberspace brought about limitations and decline to state sovereignty in the contemporary world. Conventional studies of interstate relations alone are not enough anymore to characterize the reality of international relations. Citizens everywhere are developing and adding new effective political and economic impacts to the arena of global relations. Effective international laws and the fact that citizens can communicate and share information like never before through the use of cyberspace fuelled by ceaseless global media coverage that no one state could control.

7- Encyclopedia of public international law : vol. IV.

8- Klemperer, Margaret (2002). "Preserving a lost culture". The Natal Witness, 7 March 2002, p. 11

9- Falk, R. (1969) The Interplay of Westphalian and Charter Conceptions of the International Legal Order. In R. Falk and C. Black (eds), The Future of the International Legal Order, vol. 1, Princeton, NJ: Princeton University Press.

Non-Governmental Organizations (NGOs) also are assuming over state responsibilities by imposing global decisions similar to the UN or the International Court of Justice. Notwithstanding, multinational corporations have grown their power through providing services states cannot afford to deliver such as capital flow, bank loans, pharmaceutical health services and cheaper commodities[10].

The Globalization of markets gave opportunities to companies to move away from offering personalized goods and now instead are manufacturing globally standardized products that are advanced, functional, reliable and low priced. That mass production means that only global companies will achieve long-term success by concentrating on what consumers everywhere in the world are in need for. Multinational companies use high tech production as a mean to efficiently penetrate the different sectors of global markets. Global multinational companies' marketing strategy can be applied to outreach communication giants such as Facebook, Google and the Silicon Valley and their way of penetrating the global markets[11].

In every society, there are certain basic services that are needed for people's wellbeing. If governments are not capable of meeting those needs, they are obligated to accept the help of external actors to insure state stability, growth and development. This new imposed reality on states challenges the concept of sovereignty as having the full right and power of a governing body over itself, without any interference from outside sources or bodies.

Cyberspace and sovereignty

The official discourse surrounding the Internet, the cyberspace and its governance is often state-centered. UN Resolution

10- Held, D. and McGrew, A., Goldblatt, D., and Perraton, J. (1999) Global Transformations: Politics, Economics and Culture. Cambridge: Polity Press.

11- Thompson, G. (2000) Economic Globalization? In D. Held (ed.), A Globalizing World? Culture, Economics and Politics, London: Routledge.

68/167[12], envision states as the primary responsible actors with regard to the respect, assurance and enforcement of fair cyber practices, while left behind inaudible on the roles and responsibilities of other institutions and organizations on the matter. International law is well known in issues similar to this, that is to say the place of individuals and non-state actors are not well defined in a realm which by definition concern the conduct of affairs between nation states. Since the last century, however, multi-national corporations, non-governmental organizations and individuals have been assessed as de-facto international legal entities, notably in the realm of international human rights law and international criminal law[13].

However, if in the case of international relations this became possible as a "top-down" development where states were in a position to "grant" rights in a judicial space created by themselves, the case of the cyber dimensions presents some thorny characteristics.

In the dimension of cyberspace, concepts such as coercive monopoly, territoriality, and order are irrelevant. While sovereignty of the state dates back to the Seventeen century, those of the cyberspace are rooted in the Cold War's technological arm race between the two superpowers.

The whole current World Wide Web has witnessed its mainspring within the walls of the American Information Processing Technique Office. The idea of creating a series of linked computers which would allow people to access and share information was born for military objectives[14]. From this

12- In December 2013, the United Nations General Assembly adopted resolution 68/167, which expressed deep concern at the negative impact that surveillance and interception of communications may have on human rights. The General Assembly affirmed that the rights held by people offline must also be protected online, and it called upon all States to respect and protect the right to privacy in digital communication.

13- Senese, A., Mossé, M., Kent, G., & Sacquet, M. (2017, October 9). The Internet, private actors and security challenges. Sciences Po, Paris, France.

14- Kleinrock, L. (2008). History of the Internet and its flexible future. IEEE Wireless Communications, 15(1), 8–18. https://doi.org/10.1109/MWC.2008.4454699

simple foundational principal, the basis of the new technology was developed. Universities adopted this principle to connect research communities, in what is known as host-to-host type of communication relying on protocol-based networking between two or more nodules. In this information exchange, the code, the commands, the algorithms containing the instructions about the transmission has a role of paramount importance.

The U.S.A. as a case study

The US Department of Justice on April 18, 2019, released a version of the report submitted by Special Counsel Robert Mueller about Russia's interference in the 2016 US presidential elections(15). The important part of this report presents the outcome of the investigation into Russia's involvement in the election. The report exposes the inability of the American system to preserve its sovereignty in the nation's organizational, legal, and technological preparedness to confront the digital space that is undermining internally and externally American sovereignty and the democratic process.

The Mueller Report provides a broad factual basis for analyzing the 2016 US presidential elections, thus adding to the data already made public through the three indictments handed down during the investigation naming Russian officers, citizens, and institutions; research institute publications; and books written by former senior members of the US intelligence and security establishment. Together, the data paint a stark picture: acting on direct orders from President Vladimir Putin, Russian intelligence agencies conducted an organized campaign to influence the presidential election.

To this end, the Russians adopted a multi-faced approach: organized, systematic activity by their intelligence agencies (led

15- Itai Brun, Tehilla Shwartz Althsuler; The Mueller Report: What it Includes, What it Omits, and What it Teaches Publication Series: INSS Insight.

by the GRU), which included hacking computers belonging to individuals and institutions connected to the Democratic Party and the Clinton campaign; leaks of obtained information through websites and media financed by the Russian government, e.g., the Russia Today TV network and the Sputnik news agency; and dissemination of that information on social media using a massive army of trolls constructed by the Internet Research Agency over the course of several years and maintained via stolen profile pictures and fictitious biographies.

The Russians focused on spreading information about a series of scandals attributed to Clinton, including the “email affair,” the “Benghazi attack failure scandal,” the “Clinton Family Foundation contribution scandal,” and her “support for the Iraq war". The media generated material about the scandals and the trolls spread them on Facebook, Twitter, YouTube, and Instagram. The messages were uniform and matched those of Trump’s campaign: Hillary was corrupt, suffered from mental and physical ailments, and was connected to radical Islamic elements. At the same time, certain population segments were targeted for voter suppression.

The major problem is that currently, in cyberspace, there is no need to sign an agreement or enter a closed room and sit around the same table in order to sway public opinion(16). This is the revolution that the current digital world has made possible: the ability to affect election results, mostly by means of social media. Such "virtual conspiracies" to affect elections can be made between two sides that never meet physically or even online (such as in chats or emails) and are not connected in the usual meaning of the word. Activities occurring in various locations and at various times can simply stem from shared interests and serve similar goals. It is enough that each side is

16- Cory, N. (2017). The Worst Innovation Mercantilist Policies of 2016. Information Technology and Innovation Foundation. Retrieved from https://itif.org/publications/2017/01/09/worst-innovation-mercantilist-policies-2016

aware of the other's existence and their shared interests, and then echoes the messages coming from the other.

Such reverberations can be direct, by making message contents go viral via sharing to accounts with many followers or through networks of interconnected accounts, re-tweeting, and sharing to groups using private messaging programs (WhatsApp, Telegram Messenger). But it can also be indirect, such as one side using inflammatory information about the other for a scheme that "coincidentally" blows up on the same day embarrassing information is released on one's partner so as to divert public attention away from the partner's humiliation.

Joint influence by means of a "virtual conspiracy" can be realized both when a foreign campaign and a local campaign work toward the same goal, and when a partisan campaign and ancillary entities (NGOs or super PACs) do so. The ability to forge virtual conspiracies between various players, domestic and foreign, is thus a new and major feature of today's world(17). If the Mueller Report states that there was no criminal influence by Trump on the election, it is not that such influence wasn't exerted, but because it cannot be labeled criminal by current legislation. The problem is that the lacuna in legislation reflects a much broader matter related to conceptual, organizational, and technological gaps.

The Russian campaign in the 2016 US presidential election came as a shock revelation to the U.S.A. sovereignty. The US intelligence community identified Russia's involvement and apparently did not understand the essence of Russian's activity, its goal, and its broader implications. The Americans did not grasp the idea of a campaign of influence in cyberspace, because the platforms used to spread the messages, i.e., social media, were

17- Hare, F. (2009). Borders in Cyberspace: Can Sovereignty Adapt to the Challenges of Cyber Security? 3, 88–105. https://doi.org/10.3233/978-1-60750-060-5-88

all American, identified with the American ethos of freedom of expression and information. In their defense, senior figures in the US intelligence community say that the ban on gathering information about US citizens made it impossible to understand the overall picture of Russia's actions and their ramifications. But the problem seems to have been more extensive: today, it is very clear that there was no one in the United States who saw himself as responsible for foiling the Russian campaign or had the organizational, conceptual, and technological qualifications to operate such an effort.

"Code is Law"

Lessig (2000) noted in his famous essay "Code is Law"[18]. Codes denote the very structural design of the cyberspace, as they contain the rules based on which interactions between servers and machines function. This way, codes function like the social norms and the laws which regulate relations between members of a society derived from the state structure. Thus, we can see protocols as all powerful "internet laws", whose importance can command the type of interaction between not only computers, but also the actors behind them. Nevertheless, there is one important disparity we should make between the "normative/legal structural design" of the social and the cyber worlds and that is the feasibility to access knowledge.

Not with standing, how do we assess codes and protocols? The vast majority of internet users hardly know what codes and protocols are, let alone how they work and what is their content. Furthermore, this type of information can even be difficult to attain by closed-source software. Hence, expertise plays a pivotal role in the cyberspace, which speaks volumes about the challenges this place on state institutions and administration which often encounter complications with minor technological modification.

18- Lessig, L. (2006). Code: Version 2.0. Basic Books. Retrieved from http://codev2.cc/download

States might have represented the most adequate organizational structure to the capitalist mode of production, the management of natural resources, and the mobilization of intercommunal and global violence. However, they are now confronted by hackers, rootkits and viruses-writers, seemingly more knowledgeable and better-equipped to act in the cyber-environment.

The Internet world magnifies the importance of actors endowed with high expertise and quick adaptability as individuals or groups, at the expenses of complex governmental bureaucracies resisting change and technological development.

Still, another challenge emerges when we consider some technological developments which undermine altogether the important role of the state as the intermediary of social relations. This is the case of Block-chain technology[19], and as an example to this is Bitcoins and Bit-nation. What makes Block-chain critical is the way through which it manages to evade political attempts to impose the norm of territoriality principles into the cyberspace. In simple terms, Block-chain can be described as a vast, shared database of information which is continuously updated, available and visible by and on each computer device with access to it (Bagley, 2016). None of these databases is a "copy" and none of them is the "original" to be preserved somewhere. On the contrary, millions of computers host the same content, a fact which surely guarantees for transparency and accessibility.

In this context it is important to elaborate on the landscape of data. Data is real information which is stored in physical servers in exact country and under a specific national legislation. Especially after Edward Snowden's revelations on U.S.A. domestic and international surveillance, many states have pushed for a much stricter regulation of data localization, justifying it by reference

19- Walker, S. (2016, November 17). Russia blocks access to Linkedin over foreign-held data. The Guardian. Retrieved from http://www.theguardian.com/world/2016/nov/17/russia-blocks-access-to-linkedin-over-foreign-held-data

to the need of their national security interest and the privacy of their citizens' personal information[20].

Data nationalization is particularly attractive for governments; it supports their idea of sovereignty by plausibly making foreign intervention and surveillance more difficult, while making it easier for them to scrutinize their own domestic flow of data. In the process of governmental protection of information from being violated by hackers and regimes, important implications would emerge with regard to central trans-factional institutions such as the state bureaucracy. This could be explained by using the Bitcoins phenomenon. Monetary systems are based on trust: trust on the value of a currency, trust on creditors to reimburse debts, trust on banks operating transactions on our behalf, trust on the stability of central banks.

The problem is what would ensue when the whole system is replaced by a stateless currency created by an algorithm?

What would occur if people start fluctuating between their trust for central bankers and an immense computer treasury? For a portion of the population, this feels like a daydream: freedom from government's bureaucracy can finally be attained. For others, this development represents the ultimate madness of uncertainty. Definitely, governments are not enthusiastic to see their undisputed right to issue currency being eroded by a computer[21].

20- Polatin-Reuben, D., & Wright, J. (2014). An Internet with BRICS Characteristics: Data Sovereignty and the Balkanization of the Internet. Presented at the 4th Workshop on Free and Open Communications on the Internet, San Diego (CA). Retrieved from https://www.usenix.org/conference/foci14/workshop-program/presentation/polatin-reuben

21- Higgins, S. (2017, September 28). Russia Likely to Ban Bitcoin Payments, Deputy Finance Minister Says. Coin Desk. Retrieved from https://www.coindesk.com/russia-likely-ban-bitcoin-payments-deputy-finance-minister-says/

Mangoli, D. (2017, October 23). ICO Ban in Japan a "Definite Possibility". CryptoCoinsNews. Retrieved from https://www.cryptocoinsnews.com/japan-may-no-longer-be-a-safe-haven-for-icos/

Das, S. (2017, October 27). Bitcoin Banned as a Payment Method in Indonesia, Adopters Will Be "Dealt With". CryptoCoinsNews. Retrieved from https://www.cryptocoinsnews.com/bitcoin-banned-payment-method-adopters-will-dealt-indonesian-central-bank/

Political Science and technology

By looking at International Technology as a source of disorder leading to instability and an obstacle to be dealt with, states and traditional scholars alike miss the fundamental differences between the cyberspace and the international arena.

Traditional political scientists at large perceive of technology and the cyberspace as developments threatening the established order. Cyberspace is a phenomenon that states feel the need to be disciplined or exploit it in their favor. In his famous "Abiding Sovereignty" Krasner[22] mentions cyber only in relation to cybercrime and potential criminal activities; Hare[23] defends borders as useful constructs in the field of cyber relations. Jensen[24] and Shen[25] both understand cyber sovereignty as the need to impose national sovereignty on cyber actors.

The new dimension introduced by the Internet revolution is one where territoriality, nationality, laws, monopolies and war make little sense.

Agents in the cyberspace find themselves in a state-of-nature condition, in a cyber polity-in-the-making where reciprocal actions have still not evolved into mature cooperation. Cyberspace activists consider that states co-exist with a multiplicity of actors in a way which is far from our classical understandings of hierarchy and legitimacy, which instead are continuously questioned and overturned. Thus, interaction is not thoroughly institutionalized, coercion is not centralized, and laws, norms and "cyber consciousness" are barely present.

The idea of a "cyber social contract" is absent, and it is not

22- Krasner, S. D. (2001). Abiding Sovereignty. International Political Science Review / Revue Internationale de Science Politique, 22(3), 229–251.

23- Hare, F. (2009). Borders in Cyberspace: Can Sovereignty Adapt to the Challenges of Cyber Security? 3, 88–105. https://doi.org/10.3233/978-1-60750-060-5-88

24- Jensen, E. (2014). Cyber Sovereignty: The Way Ahead. Texas International Law Journal 50, 275–304.

25- Shen, Y. (2016). Cyber Sovereignty and the Governance of Global Cyberspace. Chinese Political Science Review, 1(1), 81–93.

expected to be imposed by governments. In fact, states are one among the many potential "citizens" of the cyberspace. The required initiative to sustain order is the realization of the disadvantages coming from the collective "abuse" of our natural freedoms and the willingness to partly renounce them for the sake of living in a functioning society. Thus, unless a Cyber Sovereign able to guarantee and uphold the rights of all its members is established, each actor is set to violate the freedoms of the others. This fact explains our difficulty in understanding the awkward positions of companies like Facebook and Microsoft vis-à-vis powerful nation state, and vice versa when it comes to data protection and surveillance.

Those that support cyberspace freedom assert that just like different organisms in nature function in different ways, the Cyber Sovereign would not need to function in the same way as modern nation states: regulated codes could perform the role of laws; institutionalized cooperation between the public, private and corporate sectors could represent a viable branch of "government"; decision-making processes could take advantage of the great opportunity the Internet offers with regard to direct democracy; and so on. "A new, revolutionary conception and practice of sovereignty will need to be combined by an agreeable style of governance which, indeed, will not emerge in the near future but will take time to be institutionalized and legitimized just as modern states did in the past[(26)".]

There is no certainty when it comes to the future of the cyberspace and that of state sovereignty specifically when national borders are underscored in the ever-changing global system.

26- Ibid

Cyberspace and loopholes in law

Two Tallinn Manual groups of experts explored applicability of state sovereignty to cyberspace operations between 2009 and 2017. The first concluded in Rule 1 of the 2013 Tallinn Manual that "A State may exercise control over cyber infrastructure and activities within its sovereign territory".

An important part of what Tallinn manual explored is the right of state sovereignty and to legally assess this right within the existing international law[27]. As an example they elaborated on cases where a cyber operation by a State directed against cyber infrastructure located in another State may causes damage and thus violate the latter's sovereignty. In other words, a cyber operation causing physical damage to either governmental or private cyber infrastructure violates the sovereignty of the state into which it is conducted and accordingly amounts to a breach of international law. As such, it opens the door to the taking of countermeasures in response.

The other group of experts who prepared Tallinn Manual 2.0 between 2013 and 2017 examined the mutual impact of cyberspace on sovereignty and visa-versa. They issued a statement: "A State must not conduct cyber operations that violate the sovereignty of another State". With respect to remotely conducted cyber operations, they concurred that whether sovereignty has been violated depends on: (a) The degree of infringement upon the target State's territorial integrity; and (b) whether there has been an interference with or usurpation of

27- On this topic see below references;

1. "The Tallinn Manual". Ccdcoe.org. Archived from the original on 2013-04-24. Retrieved 2013-04-20.
2. Boyle, Ashley (2012-09-24). "International law takes on cyber: significant challenges ahead". Thehill.com. Retrieved 2013-04-20.
3. "Security Think Tank Analyzes How International Law Applies to Cyber War". SecurityWeek.Com. 2012-09-04. Retrieved 2013-04-20.
4. "Politics". Mother Jones. Retrieved 2013-04-20.
5. Nakashima, Ellen (2013-03-10). "In cyberwarfare, rules of engagement still hard to define". Articles. washingtonpost.com. Retrieved 2013-04-20.

inherently governmental functions. The first notion is based on the premise that a State controls access to its sovereign territory, and the second notion is based on the sovereign right of a state to exercise within its territory 'to the exclusion of any other State, its legal right to function as a sovereign state'.

On the other hand there is still a gray area on whether a counter response is legally appropriate by the "injured" state that would be unlawful but for the fact that they are designed to put an end to the "responsible" state's unlawful conduct, in this case a sovereignty violation. The experts agreed that only cyber operations conducted by, or attributable to, states violate the prohibition, although they acknowledged that there is an "embryonic view" that non-state actors may do so as well.

Since sovereignty is a primary rule of international law, the initiator of violation damaging cyber operations, including those that interfere in a relatively permanent way with the functionality of the targeted cyber infrastructure, qualify as a crime violation, although agreement could not be reached on the precise scope of the concept of loss of functionality.

The Tallinn Manual groups' experts who were willing to characterize as violations of sovereignty cyber operations falling below the threshold of loss of functionality extended a number of possibilities. These included, but were not limited to, a cyber operation causing cyber infrastructure or programs to operate differently; altering or deleting data stored in cyber infrastructure without causing physical or functional consequences, as described above; emplacing malware into a system; installing backdoors; and causing a temporary, but significant, loss of functionality, as in the case of a major DDoS operation. (DDoS is short for Distributed Denial of Service). DDoS is a type of DOS attack where multiple compromised systems, which are often infected with a Trojan, are used to target a single system causing a Denial of Service (DoS) attack).

Remarkably, all of the various interpretations of the sovereignty rule looked to the same justification, “the object and purpose of the principle of sovereignty that affords states the full control over access to and activities on their territory". This comes at a time when ambiguity still prevails with regard to the notion of "inherently governmental function". Some functions are obviously inherently governmental in nature, such as conducting elections, collecting taxes, and national defense. But beyond these self-evident examples, the universe of inherently governmental functions becomes less clear.

However, sovereignty is both a principle of international law from which certain rules, such as the prohibition of intervention into the external or internal affairs of other states, derive, and a primary rule of international law susceptible to violation. That is why the challenge is to identify the sorts of cyber operations that cross the violation line. While there was agreement that cyber espionage, in light of extensive state practice to the contrary, does not, per se, violate sovereignty and that damaging cyber operations do, between these extremes the proposed law remains unsettled.

Moreover, coercion requires that the cyber operation in question be designed to compel the target state to take an action it would not normally take or to refrain from one in which it would otherwise engage. Merely malicious, disruptive or criminal cyber operations generally would not satisfy this criterion. Such operations therefore would have to rise to the level of a cyber use of force under Article 2(4) of the UN Charter (and customary law) to constitute an unlawful act. Unfortunately, the only consensus regarding the use of force threshold is that destructive operations qualify. This is problematic because, at least for the present, the uncertainty of law surrounding the notion of the use of force has been persistent with respect to cyber operations below its far-reaching edge.

There is now a general trend among states to see law and state practice as indicative that sovereignty serves as a principle of international law that guides state interactions. However, it is not by itself a binding rule that dictates results under international law. While this principle of sovereignty, including territorial sovereignty, should factor into the conduct of every cyber operation, it does not establish a block against individual or collective state cyber operations that affect cyberinfrastructure within another state, provided that the effects do not rise to the level of an unlawful use of force or an unlawful intervention.

Political science scholars have repeatedly asserted that since the rise of the modern nation-state, countries have applied the doctrine of sovereignty in different ways, at times developing specific international law regimes tailored to the particular circumstances. But they argued that, as yet, rules of international law that address remotely conducted cyber intrusions have yet to emerge from the principle of sovereignty, as has happened, for instance, in the laws covering rights to open seas and air space domains.

Conclusion

National borders are losing their importance, so the redefinition and reconstruction of the concept of sovereignty becomes a necessity. Information in the cyberspace about the government enables the citizen to watch the state. The citizen can keep better track of government. On the other hand, with creation of cyberspace individuals may provide more information about their preferences to government through referenda and surveys. This function of cyberspace may serve to legitimize government action; because it can be based on citizen preferences. Therefore, this may increase the expression of individual preferences; thus an image of representative democracy.

In recent decades, and particularly since the end of the Cold War, four more radical challenges to the notion of state sovereignty

have emerged: continuing demands for self-determination, a broadened conception of international peace and security, the undermining of state authority, and the increasing importance of popular sovereignty.

In many ways, a central contemporary difficulty arises from the softening of two norms that had been virtually unchallenged during the Cold War, the inviolability of borders and the illegitimacy of secession. For almost half a century, collective self-determination was limited to the initial process of decolonization. Existing borders were inviolable, and it was unthinkable that an area of a state would secede, even with the consent of the original state.

Sovereignty, still, is considered as a primary rule in international law as dictated by the charter of the United Nations. Thus sovereignty as a counter-normative fringe position designed to afford its proponents the legal basis for conducting various types of offensive cyber operations is not within legal toleration. It is a serious approach, proffered by first-rate lawyers and apparently championed by a number of government agencies that exercise significant power in cyber operational and policy circles. And, a rule of sovereignty, as distinct from a principle, has the potential for sometimes being an obstacle to achieving vital national security interests, such as defense against terrorism, stopping the spread of weapons of mass destruction, and ensuring adequate intelligence as to the capabilities and intentions of hostile states.

But what is cyber law[28]? Some see it as a process to legally regulate cyber activities to go along in responding to the sovereignty as principle. Scholars on this topic outlined contemporary assessments of sovereignty as applied to cyberspace. There is ample evidence that the prevailing view is that sovereignty is a primary rule of law and one applicable to cyber activities. This being so, it seemingly is not the only stance. The other stance take one of two alternative approaches in order to keep the rule

28- Michael N. Schmitt and Liis Vihul; But what is cyber law? Texas Law Review Volume 95 - Issue 7.

of sovereignty from acting as an unacceptable barrier to cyber operations that might be necessary to safeguard a state's national security interests.

It is widely recognized that states have unquestioned authority to prohibit espionage within their territory under their domestic laws, but it is also widely recognized that international law does not prohibit espionage. States have long engaged in espionage operations that involve undisclosed entry and activities within the territory of other states, subject only to the risk of diplomatic consequences or the exercise of domestic jurisdiction over intelligence operatives if discovered and caught.

Not with standing, the differences in how sovereignty is reflected in international law with respect to the domains of space, air, and the seas further supports the view that sovereignty is a principle, subject to adjustment depending on the domain and the practical imperatives of states rather than a hard and fast rule. For instance, in the case of the space domain, objects in orbit are beyond the territorial claims of any nation, and outer space, including outer space above another state's territory, is available for exploitation by all.

Within this framework, it is understood that espionage may violate international law only when the modalities employed otherwise constitute a violation of a specific provision of international law, such as an unlawful intervention or a prohibited use of force. Thus states conduct intelligence activities in and through cyberspace, and generally, to the extent that cyber operations resemble traditional intelligence and counter-intelligence activities.

The fact that states have developed vastly different regimes to govern the air, space, and maritime domains underscores the fallacy of a universal rule of sovereignty with a clear application to the domain of cyberspace. The principle of sovereignty is universal, but its application to the unique particularities of the cyberspace domain remains for states to determine through state practice and/or the development of treaty rules.

References

- Bagley, J. (2016, September 18). What is Blockchain Technology? A Step-by-Step Guide for Beginners. Retrieved October 28, 2017, from https://blockgeeks.com/guides/what-is-blockchain-technology/

- Biagio, S. (2017, October 20). Terrorismo, i big hi-tech al G7: così contrasteremo la cyberpropaganda. Il Sole 24 ORE. Retrieved from http://www.ilsole24ore.com/art/tecnologie/2017-10-20/terrorismo-big-hi-tech-g7-cosi-contrasteremo-cyberpropaganda-163932.shtml?uuid=AEFcJisC

- Bodoni, S., White, A., & Hodges, J. (2015, January 20). Microsoft Gave Data on Charlie Hebdo Probe to FBI in 45 Minutes. Bloomberg.Com. Retrieved from https://www.bloomberg.com/news/articles/2015-01-20/microsoft-fights-unregulated-snooping-amid-terrorist-threat

- Baldwin, T. (1992) The Territorial State. In H. Gross and T. R. Harrison (eds), Jurisprudence, Cambridge Essays, Oxford: Clarendon Press.

- Beitz, C. (1979) Political Theory and International Relations. Princeton: Princeton University Press.

- Beitz, C. (1994) Cosmopolitan Liberalism and the States System. In C. Brown (ed.), Political Restructuring in Europe: Ethical Perspectives, London: Routledge.

- Beitz, C. (1998) Philosophy of International Relations. In The Routledge Encyclopedia of Philosophy, London: Routledge.

- Bull, H. (1977) The Anarchical Society. London: Macmillan.

Byers, M. (1999) Custom, Power and the Power of Rules. Cambridge: Cambridge University Press.

- Cory, N. (2017). The Worst Innovation Mercantilist Policies of 2016. Information Technology and Innovation Foundation. Retrieved from https://itif.org/publications/2017/01/09/worst-innovation-mercantilist-policies-2016

- Cassese, A. (1986) International Law in a Divided World. Oxford: Clarendon Press.

- Cassese, A. (1988) Violence and Law in the Modern Age. Cambridge: Polity Press.

- Chinkin, C. (1998) International Law and Human Rights. In T. Evans (ed.), Human Rights Fifty Years On: A Reappraisal, Manchester: Manchester University Press.

- Crawford, J. (1995) Prospects for an International Criminal Court. In

M. D. A. Freeman and R. Halson (eds), Current Legal Problems 1995, 48, pt 2, collected papers, Oxford: Oxford University Press.

- Crawford, J. and Marks, S. (1998) The Global Democracy Deficit: An Essay on International Law and Its Limits. In D. Archibugi et al. (eds), Re-Imagining Political Community: Studies in Cosmopolitan Democracy, Cambridge: Polity Press.

- Dinstein, Y. (1993) Rules of War. In J. Krieger (ed.), The Oxford Companion to Politics of the World, Oxford: Oxford University Press.

- Donnelly, J. (1998) International Human Rights, 2nd edn. Boulder, CO: Westview Press.

- Dugard, J. (1997) Obstacles in the Way of an International Criminal Court. Cambridge Law Journal 56. The Changing Structure of International Law.

- Das, S. (2017, October 27). Bitcoin Banned as a Payment Method in Indonesia, Adopters Will Be "Dealt With". CryptoCoinsNews. Retrieved from https://www.cryptocoinsnews.com/bitcoin-banned-payment-method-adopters-will-dealt-indonesian-central-bank/

- Hare, F. (2009). Borders in Cyberspace: Can Sovereignty Adapt to the Challenges of Cyber Security? 3, 88–105. https://doi.org/10.3233/978-1-60750-060-5-88

- Held, D. (1999) The Transformation of Political Community: Rethinking Democracy in the Context of Globalization. In I. Shapiro and C. Hacker-Cordón (eds), Democracy's Edges, Cambridge:

Cambridge University Press.

- Higgins, S. (2017, September 28). Russia Likely to Ban Bitcoin Payments, Deputy Finance Minister Says. Coin Desk. Retrieved from https://www.coindesk.com/russia-likely-ban-bitcoin-payments-deputy-finance-minister-says/

- Hobbes, T., & Gaskin, J. C. A. (1998). Leviathan. Oxford: Oxford University Press.

- Jensen, E. (2014). Cyber Sovereignty: The Way Ahead. Texas International Law Journal 50, 275–304.

- Kleinrock, L. (2008). History of the Internet and its flexible future. IEEE Wireless Communications, 15(1), 8–18. https://doi.org/10.1109/MWC.2008.4454699

- Krasner, S. D. (2001). Abiding Sovereignty. International Political Science Review / Revue Internationale de Science Politique, 22(3), 229–251.

- Lessig, L. (2006). Code: Version 2.0. Basic Books. Retrieved from http://codev2.cc/download

- Mangoli, D. (2017, October 23). ICO Ban in Japan a "Definite Possibility". CryptoCoinsNews. Retrieved from https://www.cryptocoinsnews.com/japan-may-no-longer-be-a-safe-haven-for-icos/

- Polatin-Reuben, D., & Wright, J. (2014). An Internet with BRICS Characteristics: Data Sovereignty and the Balkanization of the Internet. Presented at the 4th Workshop on Free and Open Communications on the Internet, San Diego (CA). Retrieved from https://www.usenix.org/conference/foci14/workshop-program/presentation/polatin-reuben

- Pufong, M. G. (2001). State Obligation, Sovereignty, and Theories of International Law. Politics & Policy, 29(3), 478–519. https://doi.org/10.1111/j.1747-1346.2001.tb00600.x

- Senese, A., Mossé, M., Kent, G., & Sacquet, M. (2017, October 9). The Internet, private actors and security challenges. Sciences Po, Paris, France.

- Shen, Y. (2016). Cyber Sovereignty and the Governance of Global Cyberspace. Chinese Political Science Review, 1(1), 81–93. https://doi.org/10.1007/s41111-016-0002-6

- S.S. Lotus – France v. Turkey (P.C.I.J. September 7, 1927). Retrieved from http://www.worldcourts.com/pcij/eng/decisions/1927.09.07_lotus.htm

- Walker, S. (2016, November 17). Russia blocks access to Linkedin over foreign-held data. The Guardian. Retrieved from http://www.theguardian.com/world/2016/nov/17/russia-blocks-access-to-linkedin-over-foreign-held-data

- Weber, M. (1965). Politics as a Vocation. Fortress Press Philadelphia, PA.

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

L'OTAN: organisation obsolète?

Dr. Amine Lebbos*

Introduction

La divergence est déroutante entre, d'une part, les actions concrètes de l'OTAN – celle d'une organisation qui renforce sa présence dans les États membres situés à l'est de l'Europe, qui organise de très grandes manœuvres militaires, qui lutte contre les cyber menaces et le terrorisme, qui accomplit des missions d'instruction et de consolidation capacitaire dans différents pays comme l'Afghanistan et l'Iraq et qui s'élargit de plus en plus – et, d'autre part, la littérature qui prédomine chez les politiques et intellectuels, décrivant l'OTAN comme une organisation désuète, dont les états membres investissent de grandes ressources en échange de résultats minimes.

Pendant la Guerre froide, le procédé était relativement facile. L'OTAN méconnaissait peut-être le moment du début des hostilités, mais elle connaissait, l'adversaire, la nature, le théâtre

* *Docteur en sciences politiques à l'université libanaise*

d'opérations et les modalités de leur intervention. Aujourd'hui, l'Alliance se trouve face à des problèmes de sécurité différents, plus complexes, change de nature et est plus ardue que jamais. Ainsi, elle se retrouve confrontée à des défis et à des menaces provenant des pays du Sud et de l'Est, d'acteurs étatiques et non étatiques, de forces militaires conventionnelles et d'attaques terroristes, cyber ou hybrides et même des alliées.

Les crises survenues dans les Balkans, en Asie centrale et au Moyen-Orient ont montré que l'OTAN ne pouvait plus s'occuper exclusivement de la région euro-atlantique et elle lui apparaît que la dissuasion et la défense conservent plus que jamais leur importance. La Russie a envahi et annexé la péninsule de Crimée, violant ainsi tous les traités internationaux, a intervenu dans l'est de l'Ukraine et mène des activités militaires provocatrices près des frontières de l'OTAN.

Simultanément à cela, au sud, la situation de guerre dans différents pays du Moyen-Orient et en Afrique s'installe, entraîne des pertes en vies humaines, nourrit l'immigration à très grande échelle vers l'Europe et incite aux actes terroristes perpétrés dans les pays de l'Alliance et ailleurs. Même au niveau des alliées, les pays membres de l'OTAN doutent de la solidité de l'engagement du Président Trump vis-à-vis de l'organisation, qui a exprimé son désir de quitter l'Alliance, car il trouvait que cette organisation est obsolète, coûteuse pour les Etats Unis et que son pays devrait s'en retirer.

L'Alliance, aujourd'hui, doit être capable de confronter tous les types de défis et de menaces actuels et futurs, d'où qu'ils viennent. Voilà pourquoi elle redessine une nouvelle stratégie de dissuasion et de défense, pour répondre à des situations de sécurité qui changent constamment.

Ainsi, dans un contexte marqué par la baisse des budgets de défense et l'évolution des priorités

politiques, l'OTAN a pris un nouvel engagement: accomplir sa mission originelle, et bien plus encore.

Dans un monde de plus en plus complexe l'OTAN est toujours utile, elle remplit ses fonctions stabilisatrices, et comment peut-elle faire face aux défis. Dans cet article on va traiter plusieurs points dont les relations avec la Russie et les Etats Unis du président Trump et les nouvelles stratégies qui sont mises en place pour faire face aux défis et comment s'adapter aux nouveaux enjeux sur la scène internationale.

1- Un bref historique

L'Organisation du Traité de l'Atlantique Nord (OTAN)[1] dans son article 5 du traité détermine les termes de l'engagement de défense collective: «une attaque armée contre l'une ou plusieurs [des parties] survenant en Europe ou en Amérique du Nord sera considérée comme une attaque dirigée contre toutes les parties». Le premier document stratégique de l'OTAN à être ratifié par le Conseil de l'Atlantique Nord est le «Concept stratégique de la défense de la zone de l'Atlantique Nord» (DC 6/1), du 6 janvier 1950. Il s'agit du premier concept stratégique de l'Alliance[2]. Ce document définit le rôle principal de l'OTAN qui est de dissuader les agressions et d'engager les forces de l'OTAN si une attaque est lancée. Ce document met également en exergue l'infériorité numérique des forces militaires conventionnelles par rapport à l'URSS et la dépendance par rapport aux capacités nucléaires des États-Unis [3].

1- Le traité qui a mis en place l'organisation est signé à Washington le 4 avril 1949 par douze pays: Belgique, Danemark, France, Islande, Italie, Luxembourg, Norvège, Pays-Bas, Portugal, Royaume-Uni, Etats-Unis et Canada.

2- Le concept stratégique est un document officiel qui décrit la nature et l'objectif immuables de l'OTAN ainsi que ses tâches de sécurité fondamentales.

3- Le DC 6/1 stipule que l'Alliance doit assurer la possibilité de procéder rapidement à des bombardements stratégiques comportant l'utilisation de tous les engins sans exception.

L'invasion en juin 1950 de la Corée du Sud par l'armée nord-coréenne, a eu un impact sur l'organisation et sa pensée stratégique. Cette guerre pousse le Conseil de l'Atlantique Nord à repenser sa structure en créant le 26 septembre 1950, une force militaire intégrée placée sous un commandement centralisé. Cette guerre a également soulevée la problématique, de la nécessité de l'engagement de l'OTAN dans une «stratégie vers l'avant», c'est-à-dire d'avancer les lignes de défenses de l'Europe occidentale aussi loin vers l'est en intégrant la République Fédérale d'Allemagne à l'OTAN (chose faite le 6 mai 1955), alors que quelques années plus tôt, le premier Secrétaire général – britannique – de l'Alliance, Lord Ismay lança la formule germanophobe qui résuma la triple fonction de l'OTAN qui est «garder les Russes dehors, les Américains dedans, et les Allemands à terre» (keep the Russians out, the Americans in, and the Germans down).

La deuxième directive stratégique signée à Paris en 1952 définit l'objectif stratégique d'ensemble de l'OTAN qui est d'assurer la défense de la zone OTAN et de détruire la volonté et les moyens de l'URSS et de ses pays satellites de faire la guerre. Ainsi, les Etats Unis du président Eisenhower décident de baser plus leur politique de défense en Europe sur l'éventuelle utilisation des armes nucléaires pour faire face à la supériorité numérique en arme conventionnelle du bloc de l' Est. Cette politique du «New Look» offre une efficacité accrue sur le plan militaire sans accroissement des dépenses de défense.

L'OTAN prône la stratégie «représailles massives»[4], qui constitue un élément clé de la nouvelle stratégie de l'OTAN. Elle n'accepte pas la notion de guerre limitée avec l'URSS, elle considère que toutes activités hostiles même limitées de la part de l'URSS nécessiteront l'utilisation de toutes les armes et de toutes les forces à la disposition de l'OTAN.

4- Cette doctrine nucléaire extrêmement rigide avait un principe simple: toute attaque contre un pays membre de l'OTAN par l'Union soviétique l'exposerait à des représailles nucléaires massives, sans préavis et sans retenue.

Une série d'événements internationaux remettent en cause la stratégie de représailles massives de l'Alliance et les Américains commencent à préconiser pour l'OTAN une stratégie de «riposte graduée»[5] qui offre les avantages de la souplesse quant à la riposte de l'OTAN en cas d'agression ou menace pour la souveraineté ou l'indépendance de l'un quelconque de ses pays membres.

Dans la guerre froide, l'Otan a pleinement assuré son rôle "stabilisateur". Au-delà des clauses du traité, l'alliance a renforcé la coopération entre les Etats membres, a développé une culture commune entre leurs gouvernants et a pacifié les rapports entre les alliées surtout après l'intégration de l'Allemagne fédérale, l'ancien ennemi dans l'alliance et qui devient l'Etat-frontière de l'Occident avec le bloc de l'Est. L'Otan est passée durant les années de la guerre froide d'une organisation de défense collective à une communauté de sécurité, animée de valeurs communes[6] et la paix a été maintenue en Europe, sans recourir au moindre acte de guerre.

2- La fin de la guerre froide: une nouvelle stratégie pour l'OTAN

L'effondrement de l'URSS et la dissolution du pacte de Varsovie mettaient fin à la menace russe et transformaient la situation politique en Europe et la situation militaire générale. Pratiquement tous les pays qui étaient en confrontation avec l'OTAN ont abandonné toute hostilité idéologique à l'égard de l'Ouest. Les pessimistes des deux côtés de l'atlantique pensaient que l'OTAN est devenue stratégiquement inutile et politiquement inacceptable. Les Européens comme les

5- La doctrine McNamara ou doctrine de la riposte graduée apparue en 1962, elle définit que l'arme nucléaire américaine pourra être utilisée de manière graduée (avec plus ou moins de puissance) suivant le niveau de menace présent.

6- Malgré les désaccords qui surgissent, comme par exemple avec la France du général De Gaulle, le Portugal de la "révolution des œillets" et la Grèce suspecte l'alliance d'avoir été l'acteur invisible du coup d'Etat d'Athènes en 1967 et de l'invasion militaire de de Chypre à l'été 1974.

Américains en avaient moins besoin les uns des autres car ils considéraient qu'il n'y avait plus de menace directe qui pèse sur l'Europe, que la scène européenne n'avait plus d'intérêt pour les États-Unis et que l'éventualité perspective d'une attaque surprise devenait une hypothèse d'école, et donc la difficulté de justifier l'existence d'une alliance militaire a perdu sa raison d'être. Les européens débattaient les questions relatives à l'extension des missions et l'élargissement de l'OTAN, qui dissoudrait sa fonction centrale de défense. Pour les Anglais, toute extension des compétences et élargissement signifieraient une baisse de cohésion et moins de solidarité. Les Américains s'alliaient au début sur la position anglaise, mais en 1994 et sous la pression des pays de l'Est de l'Europe, les Etats Unis se sont engagés dans la voie de l'élargissement. Fin 1994, les Etats Unis ont mis en place un programme de coopération- le Partenariat pour la paix- afin de permettre aux pays participants d'établir une relation individuelle avec l'OTAN, en établissant leurs propres priorités en matière de coopération et en déterminant les progrès qu'ils souhaitent réaliser, et à quel rythme(7). Ce programme avait comme objectif l'adhésion des pays de l'Est, il offrait une véritable coopération militaire paneuropéenne, développait des relations militaires avec des pays qui avaient toujours été neutres, comme la Suède, et même il offrait des liens militaires avec la Russie. Il avait permis l'adhésion de plusieurs pays d'Europe centrale mais en même temps, il a jeté un froid entre l'OTAN et la Russie.

Donc, l'effondrement de l'URSS, pousse l'OTAN à s'engager dans la réorganisation de ses structures, la révision de sa doctrine et de ses concepts et de mettre en place de nouveaux partenariats. Mais, la sécurité des pays membres reste l'objectif principal de l'OTAN et l'Alliance a mis l'objectif de travailler dans le sens d'un affermissement et d'un élargissement de la sécurité pour le continent européen tout entier et mena des changements considérables en ce qui concerne ses

7- Le partenariat pour la paix, mise à jour le 22 juin 2017, https://www.nato.int/cps/fr/natohq/topics_50349.htm

forces intégrées. Elle a perfectionné le niveau de préparation des forces, leur mobilité et leur aptitude d'adaptation aux différentes situations et à plusieurs théâtres d'opérations.

La convergence des intérêts entre les Européens qui voulaient le maintien d'une présence militaire américaine en Europe qui est au cœur du «couplage» stratégique, et les États-Unis qui semblaient avoir une vision avant tout politique de l'avenir de l'Alliance a fait évoluer l'Alliance sans rupture et l'organisation acquière de nouvelles missions sans abandonner sa fonction première.

Les Etats membres de l'OTAN, en 1997, commencent à réexaminer et actualiser le concept stratégique de 1991[8], afin d'intégrer les changements survenus en Europe tout en confirmant l'attachement de l'Alliance à la défense collective et aux liens transatlantiques. Cette nouvelle version est adoptée au Sommet de Washington en avril 1999. Ce concept insiste sur les liens transatlantiques, le maintien de capacités militaires efficaces, la prévention des conflits et la gestion des crises, ainsi que sur le partenariat, la coopération et le dialogue avec tous les pays, l'élargissement, qui confirme la volonté de l'alliance d'ouvrir l'adhésion à des nouveaux pays et enfin le concept insiste sur la maîtrise des armements et fixe des orientations pour les forces de l'Alliance en mettant en place des capacités militaires nécessaires pour l'exécution de toute la gamme des missions de l'OTAN , de la défense collective aux opérations de soutien de la paix et à d'autres opérations de réponse aux crises.

2.1 L'OTAN: des modifications dans les missions

Après la chute de l'URSS, l'OTAN mute et devient un outil pour l'ONU et les Etats-Unis dans le domaine de la sécurité collective et le maintien de la paix, alors que pendant la guerre froide l'OTAN était une alliance exclusivement défensive et qui n'avait pas participé à une seule action militaire.

8- Le Concept Stratégique de 1991 réaffirme le caractère défensif de l'Alliance et la volonté de ses membres de sauvegarder leur sécurité, leur souveraineté et leur intégrité territoriale, https://www.nato.int/cps/fr/natohq/official_texts_23847.htm, 07 Nov. 1991, mis à jour le 02-09-009.

Le 28 février 1994, l'OTAN mène sa première action offensive dans l'ex-yougoslavie en abattant quatre avions serbes au-dessus de la Bosnie dans le cadre de la «no fly zone» décrétée par l'ONU. Même une opération militaire avait eu lieu fin aout 1995. L'opération «Force délibérée» déclenchée contre les Serbes de Bosnie qui a duré trois semaines et a permis de détruire une grande partie de l'appareil militaire du général Mladic[9], ainsi que des infrastructures de la région contrôlée par les Serbes après les accords de Dayton

Pour garantir l'exécution des termes des accords de Dayton, 20.000 GI's et 40.000 soldats d'autres pays allaient être déployés en Bosnie et aux alentours, dans le cadre de la force IFOR qui remplaça les forces de l'ONU. Ce déploiement est la première opération de maintien de la paix de l'OTAN qui montre la volonté de l'Alliance de jouer un rôle fondamental dans la mise en œuvre de l'Accord de paix et prouve que les Etats membres sont capables d'adapter les missions de l'OTAN à des nouvelles priorités et menaces internationales.

En mars 1999, l'opération «Force alliée» de l'OTAN se passe de toute autorisation de l'ONU pour frapper Belgrade et le Kosovo. Après cette intervention les alliés ont mis en place un nouveau concept qui permet à l'OTAN d'intervenir «hors zone» atlantique et donc de faire face aux risques et menaces partout dans le monde. L'opération KFOR dure toujours afin de maintenir un environnement sûr et sécurisé et qui permet aux citoyens kosovars la liberté de mouvement.

Prenant acte des évolutions de son environnement de sécurité et des missions qui lui sont confiées, l'Alliance adapte ses moyens d'actions. Les pays membres décident en 2002, au Sommet de Prague, de créer la Force de réaction de l'OTAN (NRF), force multinationale de 25 000 militaires, elle est dotée de composantes en alerte rapide, capable de se déployer rapidement avec leurs

9- Le Gal Mladic a été le commandant en chef de l'armée de la République serbe de Bosnie (VRS) pendant la guerre de Bosnie entre 1992 et 1995. Il est reconnu coupable de génocide par le TPIY.

équipements pour répondre à des menaces ou bien pour mener des opérations de gestion de crises. La structure des forces à la disposition de l'Otan se divise alors en deux: l'une prête à se déployer très rapidement (la FRO) et l'autre prête au déploiement à moyen et à long terme. Egalement durant ce sommet, les pays membres décident de mettre fin à la division géographique de la structure de commandement entre le théâtre centre-européen et méditerranéen d'une part, et l'Atlantique d'autre part afin de rationaliser et de moderniser les structures militaires.

En Afghanistan, l'OTAN prend en 2003 le commandement de la Force internationale d'assistance à la sécurité (FIAS) dans le cadre de la résolution 1386 du Conseil de Sécurité des Nations Unies. Cette mission constitue l'engagement opérationnel le plus important de l'histoire de l'Alliance (jusqu'à 51 Alliés et partenaires y ont contribué). L'OTAN assura la coordination et la planification de ses actions. Principalement la mission de l'OTAN avait comme objectif de sécuriser la capitale Kaboul et ses environs, mais avec le temps, la FIAS a vu son mandat opérationnel s'élargir, avec le commandement en juillet 2006 de la zone Sud alors tenue par les Américains. Une nouvelle mission a été confiée à l'OTAN, elle fournit l'assistance, le conseil et la formation aux institutions de sécurité afghanes. Elle soutient la planification, la programmation et la budgétisation, garantit la transparence, incite aux respects des principes de l'état de droit et de la bonne gouvernance, et assure la formation et le recrutement du personnel civil et militaire. La mission de l'OTAN en Afghanistan constitue l'opération extra européenne la plus importante de l'Alliance à ce jour, avec plus de 16 000 personnels civils et militaires déployés en Afghanistan.

3- Les défis de l'OTAN

3.1 Les menaces stratégiques du flanc oriental

Sur son front de l'est, l'OTAN doit faire face à une Russie

beaucoup plus déterminée à revenir sur le devant de la scène internationale et en particulier sur le théâtre européen. Les relations entre l'OTAN et la Russie ont rarement été aussi mauvaises, l'annexion russe de la Crimée au printemps 2014 ainsi que l' appui de la Russie aux séparatistes ukrainiens ont revivifié la potentialité d'une guerre en Europe et le risque de l'utilisation par la Russie des capacités de déni d'accès/déni de zone (A2/AD) afin de perturber, voire de bloquer, la liberté de mouvements des troupes alliées dans ses propres territoires ou espaces maritimes et de procédés hybrides contre des États membres de l'organisation. L'OTAN a-t-elle la capacité et la mobilité militaires nécessaires pour stopper une attaque de très grande ampleur? Et l'organisation en est-elle capable de riposter avec des moyens appropriés aux tactiques hybrides qui seraient éventuellement utilisés par la Russie? Avec la démonstration de force affichée pendant l'exercice militaire Vostok 2018[10] la Russie se montre de plus en plus déterminée à changer les règles du jeu et il est clair que les manœuvres militaires russes, de par leur envergure et leur intensité, tant en Méditerranée que dans la partie orientale de l'État russe, tendent fortement à envoyer un nombre de messages de puissance et de préparation hautement significatifs. Pour la Russie le temps est révolu, elle est militairement plus puissante et n'a plus de complexe de mener des excursions militaires à l'extérieur de ses frontières. Cela s'inscrit dans le cadre de la déclaration du porte-parole par intérim de l'OTAN, Dylan White, peu après que le ministère de la défense russe ait annoncé le début de Vostok-2018: «nous observons depuis un certain temps… la Russie est plus «sûre d'elle» …elle augmente son «budget de défense» et renforce sa «présence militaire»[11] …!

Déjà depuis 2005, et spécialement après l'intervention russe en Ossétie du Sud, Moscou a mis en place un programme

10- Des exercices militaires, les plus vastes de l'histoire de la Russie, mobiliseront près de 300 000 soldats avec une participation de la chine et la Mongolie.

11- Mahran Nizar Ghatrouf traduit par Rania Tahar, 18-09-018,Les manœuvres en «Méditerranée» et «Vostok-2018» constituent-elles des messages géopolitiques russes ? https://reseauinternational.net/les-manoeuvres-en-mediterranee-et-vostok-2018-constituent-elles-des-messages-geopolitiques-russes/

de modernisation de l'outil militaire dans le but d'améliorer ses capacités. La Russie s'est penchée spécialement sur le développement des capacités d'A2/AD et elle a travaillé sur le développement des outils pour mener à bien une guerre hybride empêchant ainsi une riposte conventionnelle de l'OTAN face à ses interventions dans son «voisinage proche». En déployant des missiles de longue portée anti-aériens, anti-navires et surface-surface dans ses «bastions» sur la péninsule de Kola, dans l'Arctique, dans l'enclave de Kaliningrad, en Crimée et, dans une certaine mesure, en Syrie, la Russie peut désormais nier aux forces de l'OTAN l'utilisation de vastes zones maritimes et aériennes autour, et même à l'intérieur, du territoire de l'Alliance[12] ce qui peut inciter Moscou à adopter une attitude beaucoup plus belliqueuse particulièrement contre des pays membres de l'OTAN dans son voisinage proche avec l'utilisation de procédés «hybrides»[13]. Parallèlement, la Russie a, par des canaux médiatiques variés, mis en place des campagnes de désinformation pour introduire la discorde entre les États membres de l'Alliance et à les plonger dans la confusion en utilisant à très grande échelle le cyberespace

3.2 Défis sur la frontière Sud de l'Alliance

Les pays de l'OTAN sont confrontés à des attentats, crises humanitaires et une immigration incontrôlée et illégale en provenance du Sud. «L'instabilité et les crises qui persistent à travers le Moyen-Orient et l'Afrique du Nord alimentent le terrorisme. Elles favorisent également la migration irrégulière et la traite des êtres humains. La guerre en Syrie a des impacts directs sur la stabilité de la région et sur la sécurité de l'Alliance dans son ensemble [14]».

12- Hugo Meijer, Les défis stratégiques de l'OTAN dans la perspective du sommet de Varsovie,06-07-016,http://www.sciencespo.fr/ceri/fr/content/les-defis-strategiques-de-l-otan-dans-la-perspective-du-sommet-de-varsovie

13- Dans la « guerre hybride », l'adversaire combine des approches différentes (conventionnelles, irrégulières, etc.)

14- Déclaration d'ouverture du sommet de l'Otan, 11-07-018, https://www.voltairenet.org/article201992.html

Effectivement, l'effondrement de l'Etat Islamique a réduit le nombre d'attentats terroristes mais a crée une nouvelle menace terroriste matérialisée par le retour des combattants dans leurs pays d'origine et la formation des cellules dormantes prêtes à exécuter des actes terroristes. Ils ont obtenu une expérience militaire, acquis une formation idéologique et ont noué des contacts avec des radicaux islamiques du monde entier.

Egalement, L'Afrique du Nord reste une «zone d'origine et de transit» pour les migrants et les réfugiés d'Afrique subsaharienne et du Proche-Orient malgré que le nombre de migrants venant d'Afrique du Nord et traversant la Méditerranée pour gagner l'Europe a beaucoup diminué, puisqu'il est passé d'un pic de plus d'un million de migrants (2015) à 172 324 en 2017 et 139 300 en 2018[15].

En Afrique, le djihadisme s'est longtemps concentré sur le Sahel, qui est la région située immédiatement au sud du Sahara, mais, ces dernières années, le champ géographique des actions violentes s'est étendu et le rayon d'action de leurs auteurs s'est allongé: en 2016, des attentats ont été commis en Côte d'Ivoire et au Burkina Faso, tandis que des arrestations avaient lieu en Guinée, en Guinée-Bissau et au Sénégal dans le contexte d'opérations antiterroristes. Le nombre de pays africains connaissant «des activités soutenues de groupes islamistes armés » est passé de cinq à douze entre 2010 et 2017, tandis que celui des actions violentes menées par des djihadistes sur le continent augmentait de plus de 300 % durant la même période[16].

La mauvaise situation économique, le chômage élevé, la corruption dans les institutions et l'absence des services publics paraissent eux aussi parmi les principales sources de radicalisation

15- Julio Miranda Calha, sécurité et stabilité en Afrique : défis et priorités, projet de rapport général, Commission Politique,02-04-019, https://www.nato-pa.int/download-file?filename=sites/default/files/2019-04/083%20PC%2019%20F%20-%20SECURITE%20ET%20STABILITE%20EN%20AFRIQUE.pdf

16- Idem

sur le continent. L'OTAN doit lutter sérieusement contre le djihadisme en provenance des pays subsahariens. Les groupes radicaux africains professent une idéologie formellement anti-occidentale et focalisent leurs attaques sur des objectifs reliés à l'Occident. L'indifférence des pays membres à la recrudescence de ces groupes terroristes dans cette région, risque de permettre aux extrémistes de prendre de l'ampleur jusqu'au moment où les forces occidentales seront forcées d'intervenir directement sur le terrain.

Egalement, l'immigration clandestine et la traite des êtres humains posent de sérieux problèmes pour les pays membres de l'OTAN particulièrement les pays du Sud de l'OTAN. L'arrivée massive des réfugiés et des migrants en 2015 et 2016 a démontré la vulnérabilité des frontières sud de l'Alliance.

3.3 Le retrait des États-Unis de l'OTAN: un cauchemar pour l'Alliance

Depuis l'élection du président Donald Trump, l'Otan fait face à nouveau défi : un président américain profondément persuadé que l'Organisation est un gouffre économique et inutile pour son pays. Le président américain a fait entendre à plusieurs reprises que son pays pourraient refuser de défendre des alliés européens qui ne veulent pas «régler leurs factures» ou d'acheter certains matériels militaires fabriqués aux Etats Unis. Pour le président Trump il y a deux problèmes avec l'Otan. Le premier concerne l'efficacité présente de l'Alliance, le président la trouve "obsolète" car elle se focalise que sur la menace russe, alors qu'elle devra s'intéresser au terrorisme. Le deuxième est d'ordre financier: pour le président américain, les Etats Unis paient trop par rapport aux autres Etats membres[17], ainsi il critique la contribution inférieure à 2% du PIB des États membres. Déjà, l'ancien secrétaire à la Défense Robert Gates, a critiqué le fait que l'OTAN se transforme en «une alliance à deux vitesses [divisée] entre ceux

17- Jade Toussay, que sont devenues les menaces de Trump, le 03-04-019 https://www.huffingtonpost.fr/entry/que-sont-devenues-les-menaces-de-trump-otan_fr_5ca35163e4b04693a9478b37

qui ont la capacité et la volonté de payer le coût des engagements de l'Alliance, et ceux qui, tout en appréciant les avantages de l'adhésion à l'OTAN […] ne veulent pas partager les risques et les coûts. […] C'est inadmissible et implique la possibilité très réelle de l'insignifiance militaire collective de l'OTAN[18]»

Par ailleurs le président américain préfère les accords bilatéraux entre les pays et dénonce les organisations multilatérales qu'il trouve coûteuses et inefficaces. Les États-Unis préfèrent travailler bilatéralement avec les Etats européens de leur choix, plutôt que de traiter avec une organisation de 29 pays membres fonctionnant sur la règle du consensus.

Mais l'enjeu principal reste la stratégie américaine de pivot vers l'Asie du Sud Est et donc le nouveau positionnement politique américain envers l'Europe est l'expression d'un changement plus fondamental dans la distribution mondiale de la puissance et la vision du monde de l'Amérique. Pour les Etats Unis, la Chine devient l'adversaire stratégique principal dans la compétition entre grandes puissances, loin devant la Russie, ainsi le Président américain concentrera toutes ses attentions sur l'Asie et l'Amérique latine que sur l'Europe.

4- L'OTAN est prête à répondre aux différents défis!

4.1 Vers une politique de partenariats

A- Le Partenariat pour la paix

En 2011, les ministres des Affaires Etrangères ont mis en place une nouvelle politique de partenariat qui permet à tous les partenaires, qu'il s'agisse de partenaires euro-atlantiques, de pays du Dialogue méditerranéen ou de l'Initiative de coopération d'Istanbul, ou encore de partenaires mondiaux, d'accéder à toutes les activités et les exercices de coopération qui étaient avant affectés

18- Hugo Meijer, Les défis stratégiques de l'OTAN dans la perspective du sommet de Varsovie,op.cit

uniquement aux partenaires faisant partie du PPP[19]. Les pays membres révisent constamment la structure de commandement, ils mettent en place suite au sommet de Bruxelles de 2018 une nouvelle architecture qui se focalise sur la défense collective et la gestion des crises et la sécurité coopérative. La structure de commandement se répartit entre le Commandement opérationnel (ACO) et un nouveau Commandement Allié pour la Transformation (ACT). ACT qui a pour rôle de mener l'ajustement de la structure militaire, des forces, des capacités et de la doctrine de l'OTAN. Ce Commandement est particulièrement chargé de bien veiller sur l'application de l'initiative de «Défense intelligente» lancée en 2012 et qui introduit «la coopération dans la façon de concevoir la création des capacités de défense modernes dont l'Alliance aura besoin à l'avenir[20]» d'une manière plus économique, active et harmonieuse. Cette nouvelle culture de coopération engage les pays membres à mieux collaborer au niveau de conception, d'achat, d'exploitation et de préservation des capacités militaires nécessaires à la réalisation des fonctions fondamentales de l'Alliance telles que déterminées dans le concept stratégique de l'OTAN. «Il s'agit donc d'harmoniser les besoins, de mutualiser et de partager les capacités, de définir des priorités et de mieux coordonner les efforts de chacun»[21].

Egalement, les structures civiles ont été reformées. Les Etats membres décident de regrouper lors du sommet de Lisbonne, les quatorze agences de l'OTAN dans trois organisations principales afin d'en améliorer l'efficacité. En 2012 l'OTAN a créé une organisation qui a pour tâche l'acquisition, une deuxième a pour rôle le soutien et une troisième est chargée de communications et d'informations.

B- L'OTAN et l'UE: un partenariat stratégique

L'Union Européenne et l'OTAN se composent en grande

19- Idem

20- https://www.nato.int/cps/fr/natohq/topics_84268.htm

21- Idem

partie des mêmes États et partagent les mêmes valeurs. L'UE institutionnalise ses relations avec l'OTAN en 2001 en faveur d'une implication européenne accrue dans le domaine de la défense. Les deux organisations font face aux mêmes enjeux stratégiques et défis auxquels elles étaient confrontées à l'est et au sud. Elles coopèrent dans divers domaines, tels que la gestion et la prévention des crises et des conflits et l'appui des opérations menées par l'UE. La déclaration OTAN-UE sur la politique européenne de sécurité et de défense (PESD), adoptée en 2002, a déterminé les principes politiques sur lesquels se basent la relation, et elle a affirmé l'accès certain de l'UE à des dispositions de planification de l'OTAN pour ses propres opérations militaires. En 2010, au sommet de Lisbonne, les pays membres de l'OTAN ont souligné qu'ils étaient résolus à consolider le partenariat stratégique avec l'UE. À Varsovie, en juillet 2016, l'UE et l'OTAN listent les axes dans lesquels elles souhaitaient accroitre leur collaboration[22]. Les ministres des Affaires étrangères des pays de l'OTAN ont ensuite entériné, en décembre 2016, soixante-quatorze mesures visant à faire avancer la coopération entre l'OTAN et l'UE. Ses mesures portent essentiellement sur l'amélioration de la résilience face aux menaces hybrides, l'échange des informations sur les cybers menaces, la mobilité militaire, le partage d'informations concernant la lutte contre le terrorisme.

C- Lutte contre la traite des êtres humains en Méditerranée

En février 2016, l'OTAN décide de déployer des navires de guerre en mer Égée pour porter une aide à la Grèce et la Turquie pour couper les voies de la traite des êtres humains de l'immigration clandestine et de la piraterie. Les navires de l'OTAN assurent la reconnaissance, le suivi et la surveillance des embarcations traversant illégalement.

22- Les axes sont : lutte contre les menaces hybrides, accroissement de la résilience, renforcement des capacités de défense, cyberdéfense, sûreté maritime, exercices, etc..

En octobre de la même année, l'OTAN a décidé de poursuivre son opération en mer Égée, et de mettre en place une nouvelle opération. Le «Sea Guardian», avait pour objectif d'assister logistiquement l'opération Sophia de l'UE(23) en Méditerranée centrale. Pour remplir cette opération l'OTAN déploie des bâtiments de guerres et des avions de reconnaissances.

D- L'UE et l'OTAN des partenaires sur tous les théâtres d'Opérations, du Balkans occidentaux à l'Afghanistan

La gestion de crise et les opérations constituent les domaines clés de la coopération OTAN-UE, et qui se concrétisent vraiment dans les Balkans occidentaux et en Afghanistan.

En juillet 2003, l'UE et l'OTAN ont publié une «approche concertée pour les Balkans occidentaux». Ce document identifie les axes de la coopération et se focalise sur la vision commune des deux organisations et sur leur résolution partagée à établir la stabilité dans les Balkans Occidentaux. En 2003, l'opération Concordia, dirigée par l'UE, a succédé à l'opération Allied Harmony dirigée par l'OTAN dans l'ex-République yougoslave de Macédoine pour stabiliser la région. L'opération Concordia, qui s'est terminée en décembre 2003, était une mission de maintien de la paix de l'Union européenne (UE) en République de Macédoine. L'UE a déployé environ 300 soldats pour assurer la sécurité des observateurs de l'UE et de l'OSCE qui supervisent la mise en œuvre des accords d'Ohrid(24), au cours de cette opération, des moyens de l'OTAN ont été mis à la disposition de l'UE.

En 2004, après l'accomplissement de la mission de la Force de stabilisation (SFOR) menée par l'OTAN en Bosnie-Herzégovine, l'UE prend le relais et déclenche l'opération EUFOR Althea, qui s'inscrit dans le cadre des arrangements

23- L'opération Sophia, vise en principe à lutter contre le trafic d'êtres humains entre l'Afrique et l'Europe.

24- Les accords d'Ohrid sont les accords de paix signés par la Macédoine et les représentants Albanais le 13 août 2001

«Berlin»[25], en profitant de l'expertise de planification et des capacités de l'OTAN. Au Kosovo, la force de maintien de la paix de l'OTAN (KFOR) coopère de près sur le terrain avec la mission «État de droit» menée par l'Union européenne au Kosovo (EULEX), pour renforcer l'État de droit, notamment dans ses aspects policiers, judiciaires et douaniers[26].

En Afghanistan, la Mission Resolute Support menée par l'OTAN collabore avec la mission «État de droit» de l'UE (EUPOL). Des conseillers d'EUPOL ont aidé à réformer la justice et à développer la police civile. Par ailleurs, L'UE a financé des projets civils dans le cadre des équipes de reconstruction provinciales gérés par l'OTAN qui étaient mis sous la direction d'un pays membre de l'UE.

En Afrique, les deux organisations ont mis aussi à la disposition de la mission de l'Union africaine au Darfour (Soudan), des avions de transport. Depuis septembre 2008, des navires de guerre de l'OTAN et de l'UE sont déployés côte à côte (respectivement dans le cadre des opérations Ocean Shield et EUNAVFOR Atalanta), avec d'autres acteurs, au large de la Somalie, pour protéger les routes maritimes en luttant contre la piraterie qui sévisse dans la région.

E- Collaborations politiques et lutte contre le terrorisme et la prolifération des ADM

Les deux organisations travaillent ensemble sur plusieurs questions notamment celles qui touchent à la sécurité en Europe et l'espace immédiat de l'Europe. Depuis la crise en Ukraine et l'intervention des troupes russes dans ce pays, l'UE et l'Otan se consultent et coordonnent les démarches et essayent d'avoir des positions communes en particulier celles concernant la Russie afin d'assurer la complémentarité de

25- L'accord Berlin Plus est un ensemble d'accords conclus entre l'OTAN et l'UE le 16 décembre 2002. Il permet à l'UE de profiter de certains des moyens militaires de l'OTAN dans le cadre de ses propres opérations de maintien de la paix.

26- https://www.nato.int/nato_static_fl2014/assets/pdf/pdf_2016_07/20160712_1607-factsheet-nato-eu-fr.pdf

leurs messages et de leurs décisions. Les consultations entre l'OTAN et l'UE portent aussi sur le changement de la situation dans les Balkans occidentaux, en Libye et au Proche-Orient.

Par ailleurs, les deux organisations sont déterminées à lutter contre le terrorisme et la prolifération des armes de destruction massive (ADM). Les deux organisations échangent les informations et travaillent sur la protection des européens contre les attaques chimiques, biologiques, radiologiques ou nucléaires.

En coopérant ensemble les deux organisations peuvent se compléter et donc se renforcer mutuellement pour mieux affronter les défis et les dangers qui les guettent.

5- Une meilleure défense à l'Est

L'OTAN après l'annexion de la Crimée en 2014 a réagi rapidement en réorganisant sa force de réaction, la NRF, en mettant en place un plan d'action «réactivité» (RAP). Elle a procédé à l'augmentation des effectifs de cette force en la portant à 40 000 personnes, en lui donnant les moyens de faire face à des évènements imprévus et la rendre plus adaptable et flexible, de manière à pouvoir procéder à des consolidations rapides et à en garantir la mobilité. Le RAP a mis en place également, une force opérationnelle interarmée d'élites, qui serait capable de déployer très rapidement (entre deux et sept jours) 5 000 militaires à la périphérie de l'Alliance[27]. En 2016, l'OTAN au cours du sommet de Varsovie renforce sa présence en Pologne, dans les pays baltes et en mer Noire.

Ces initiatives de l'OTAN indiquent trois choses. Premièrement, elles confirment la solidarité de l'Alliance avec un rôle capital du Canada et des Etats Unis, face à l'attitude agressive de la Russie et aux menaces qu'elle fait peser sur la région. Deuxièmement, elles interprètent la résolution de l'OTAN à dissuader des agressions

27- Joseph Day, renforcer la dissuasion de l'OTAN a l'Est, Rapport général, Commission de la défense et de la sécurité, https://www.nato-pa.int/download-file?filename=sites/default/files/2018-12/2018%20-%20DISSUASION%20DE%20L%27OTAN%20-%20RAPPORT%20DAY%20-%20168%20DSC%2018%20F%20fin.pdf

à venir en dotant le continent de dispositions plus puissantes. Et dernièrement, elles montrent que l'OTAN est déterminée à empêcher d'éventuelles agressions limitées dans la région.

5-1 La consolidation des relations transatlantiques de l'OTAN: intérêts communs pour tous les pays membres

Il est clair que l'Alliance transatlantique est bénéfique pour l'Europe et pour les Etats Unis. Tout d'abord sur le plan économique, la stabilité en Europe a des effets positifs et bénéfiques sur l'économie américaine compte tenu de l'interdépendance des économies transatlantiques.

Le système d'alliance des États-Unis, le plus important au monde, constitue une base importante pour l'hégémonie américaine. Les alliés américains estiment que leur alliance avec Washington renforce leur sécurité. Pourtant, l'hégémonie américaine ne peut exister sans le système d'alliance. En ce sens, les États-Unis ont autant besoin de leurs alliés que ceux-ci ont besoin des États-Unis. Les pays européens sont susceptibles de faire des concessions sur les exigences strictes de Trump, mais cela va gâcher l'alliance. En fait, ce sont les alliés américains qui ont cajolé Washington au point de l'amener à devenir si insolents aujourd'hui.

L'OTAN s'est transformée et tout particulièrement après l'effondrement de l'URSS en une organisation transatlantique exécutant des missions globales sur des différents théâtres d'opérations. Elle préserve la paix sur le continent européen en empêchant toutes tentatives de déclencher des guerres classiques majeures. Une guerre conventionnelle à grande échelle peut coûter les États-Unis plus de 2 500 milliards de dollars par an[28].

Par ailleurs, L'OTAN peut mettre à la disposition des Etats Unis des forces armées très importantes. Les membres non américains de l'OTAN comptent 1 857 000 militaires en activité et 1 232

28- David Wemer, Here's Why the United States Needs NATO, JULY 5, 2018, Atlantico Council https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/here-s-why-the-united-states-needs-nato

290 réservistes[29]. Les Etats Unis dans sa stratégie de dissuasion utilisent le territoire européen comme une base pour son bouclier anti missile qui vise à empêcher les attaques nucléaires contre les territoires américains et européens et des bases militaires, qui aident à la projection des forces américaines et de répondre très rapidement à des crises. Depuis l'effondrement de l'URSS, l'Alliance a mené treize missions permettant de partager le fardeau financier entre les Etats de deux côtés de l'Atlantique, les Alliés ont fourni des milliers de militaires dans le cadre de la force internationale d'assistance en Afghanistan ce qui a permis aux Etats Unis d'économiser 49 milliards de dollars en 2011[30].

Les alliés de l'OTAN ont fourni des milliers de soldats à la Force internationale d'assistance à la sécurité en Afghanistan, dont 38 000 en 2011, permettant aux États-Unis d'économiser 49 milliards de dollars cette année-là. L'opération en Afghanistan a été la première et la seule fois où l'engagement de défense mutuelle de l'OTAN a été invoqué. Par ailleurs, les Européens conduisent de plus en plus des opérations en cas de crise dans leur voisinage. Cela a été le cas en Libye en 2011, lorsque les Nations unies ont autorisé l'OTAN à lancer l'opération Unified Protector pour faire respecter un embargo sur les livraisons d'armes et d'établir une zone d'interdiction de vol et pour protéger la population civile libyenne. La plupart des navires utilisés pour l'application de l'embargo étaient européens ou canadiens.

Les avantages que tire l'Europe de l'Alliance et de l'apport des Etats-Unis à celle-ci sont considérables. L'OTAN a participé à l'instauration d'une période de paix en Europe, et même lorsque le conflit Yougoslave éclata, les portées du conflit ont été délimitées dans l'espace et le temps.

Les Etats Unis ont toujours indiqué qu'ils entendaient jouer tout leur rôle de garant de la sécurité de l'Europe, tout

29- Idem

30- Idem

en soulignant qu'aussi longtemps que les armes nucléaires existeraient, celles des Alliés continueraient à servir de garantie ultime, individuelle ou collective[31]. Ainsi, les Etats-Unis ont mis à la disposition des Alliés la partie la plus importante des troupes, de même que les matériels indispensables dans différentes opérations de l'OTAN. Grâce à l'Alliance, les Européens jouissent aussi du poids diplomatique, militaire et économique des Etats-Unis, de leurs forces politiques et militaires, d'une aptitude de recherche de renseignements sans équivaux. Pour Olivier Kempf, les Européens "ne souhaitent nullement renoncer à une protection américaine qui nous permet de profiter de l'assurance d'une protection extérieure, tout en leur permettant de faire des économies dans le domaine de la défense"[32].

Conclusion

En soixante-dix ans d'activité, l'OTAN a surmonté de nombreuses crises, de Suez en 1956 aux désaccords sur le mode de financement de l'Alliance et pendant quarante ans l'Alliance a bien remplie sa mission stratégique qui était d'empêcher une invasion soviétique du territoire européen.

Au sommet de Varsovie de 2016, les Alliés décident d'opérer une meilleure répartition des charges et une priorisation des différents défis auxquels ils font face. Parmi ces défis, la question de financement de l'Alliance et l'engagement américain dans l'organisation. Les charges budgétaires de l'OTAN ne représentent pas plus de 15 % du total des dépenses de défense américaines [33]. Par conséquent, la

31- Hugh Bayley, L'OTAN, une organisation indispensable, https://www.nato-pa.int/download-file?filename=sites/default/files/2019-01/L%E2%80%99OTAN,%20UNE%20ORGANISATION%20INDISPENSABLE%20-%20HUGH%20BAYLEY%202014.pdf

32- Quel rôle peut encore jouer l'OTAN aujourd'hui, 30-09-014, https://www.rtbf.be/info/monde/detail_quel-role-peut-encore-jouer-l-otan-aujourd-hui?id=8366699

33- Michael Ruhle, un monde sans l'OTAN, 29-08-019, https://www.nato.int/docu/review/2018/Also-in-2018/a-world-without-nato-military-europe-united/FR/index.htm

dissolution de l'Alliance n'emmènerait qu'une très petite économie pour les États-Unis, qui en contrepartie perdraient des alliés, des bases militaires et la coopération politique.

Sur le plan géopolitique, la disparition de l'OTAN renforcera la Chine et la Russie et tous les pays qui demandent la construction d'un «monde multipolaire» et cherchant à affaiblir le rôle des États-Unis sur la scène internationale. Avec le président Trump une nouvelle donne transatlantique se mette en place: les États-Unis réduiraient leur engagement en Europe mais demeureraient dans l'OTAN et les alliés européens investiraient de plus en plus en Europe pour mieux dissuader la Russie, tout en prenant en compte les inquiétudes américaines vis-à-vis de la Chine.

«L'Otan en tant qu'organisation paradoxalement se porte bien, même si l'environnement politique n'est pas forcément porteur, la solidarité entre alliés fonctionne toujours avec des déploiements en Europe du Nord, et sur les bords de la mer Noire. Les forces américaines sont désormais plus importantes, et avec des moyens lourds, alors que lors de l'épisode ukrainien en 2014, les Américains venaient de retirer leurs derniers chars d'Europe»(34). Pour le président Trump «L'Otan est beaucoup plus forte depuis que je suis président»(35).

Pour l'heure, tiraillée entre l'unilatéralisme de Trump et les divisions intra-européennes, l'Otan maintient sa cohésion et reste ce que les Alliés ont toujours désiré qu'elle soit en priorité: une alliance de défense et de solidarité collective, un outil de standardisation, un réserve de troupes, un coordinateur entre les alliés, une organisation de réassurance(36).

34- Olivier Fourt, 04-04-019 70 ans de l'Otan, la fin des certitudes? http://www.rfi.fr/ameriques/20190404-otan-fin-certitudes

35- Joshua, Roberts, Donald Trump se félicite des progrès accomplis par l'OTAN, le 3-04-019 http://www.rfi.fr/ameriques/20190403-etats-unis-otan-donald-trump-se-felicite-progres-accomplis-stoltenberg

36- Andre Dumoulin, après 70 ans, quel avenir pour l'OTAN, 06-04-019, https://www.bruxelles2.eu/2019/04/06/lotan-a-70-ans-quels-pilotes-dans-lavion/

Bibliographie

Ouvrages

1- Fleming, Brian, Hybrid threat concept: contemporary war, military planning and the advent of unrestricted operational art, 2011, United States Army Command and General Staff College.

2- Howorth, Jolyon, «Impact of the US Rebalance toward Asia: European Security and NATO», in Hugo Meijer (dir), Origins and Evolution of the US Rebalance toward Asia: Diplomatic, Military and Economic Dimensions, 2015, Palgrave Macmillan.

3- Kacprzyk, Artur, U.S. Military Presence in Central and Eastern Europe: Consequences for NATO Strategic Adaptation, Deterrence and Allied Solidarity, 2015, The Polish Institute of International Affairs.

4- Lovelace, Douglas (dir.), Hybrid Warfare and the Gray Zone Threat, 2016, Oxford Unversity Press.

Articles

5- Bayley, Hugh, L'OTAN, UNE ORGANISATION INDISPENSABLE Plaidoyer parlementaire en faveur d'un renforcement des piliers transatlantiques de l'Alliance.

https://www.nato-pa.int/download-file?filename=sites/default/files/2019-01/L%E2%80%99OTAN,%20UNE%20ORGANISATION%20INDISPENSABLE%20-%20HUGH%20BAYLEY%202014.pdf

6- Calha, Julio Miranda, sécurité et stabilité en Afrique : défis et priorités, le 02-04-019.

https://www.nato-pa.int/download-file?filename=sites/default/files/2019-04/083%20PC%2019%20F%20-%20SECURITE%20ET%20STABILITE%20EN%20AFRIQUE.pdf

7- Day, Joseph, renforcer la dissuasion de l'OTAN a l'Est, Rapport général, Commission de la défense et de la sécurité.

https://www.nato-pa.int/download-file?filename=sites/default/files/2018-12/2018%20-%20DISSUASION%20DE%20L%27OTAN%20-%20RAPPORT%20DAY%20-%20168%20DSC%2018%20F%20fin.pdf

8- Dumoulin, Andre, après 70 ans, quel avenir pour l'OTAN, 06-04-019, https://www.bruxelles2.eu/2019/04/06/lotan-a-70-ans-quels-pilotes-dans-lavion/

9- Fourt, Olivier, le 04-04-019 70 ans de l'Otan, la fin des certitudes? http://www.rfi.fr/ameriques/20190404-otan-fin-certitudes

10- Ghatrouf, Mahran Nizar traduit par Rania Tahar, 18-09-018, Les manœuvres en «Méditerranée» et «Vostok-2018» constituent-elles des messages géopolitiques russes?

https://reseauinternational.net/les-manoeuvres-en-mediterranee-et-vostok-2018-constituent-elles-des-messages-geopolitiques-russes/

11- Meijer, Hugo, Les défis stratégiques de l'OTAN dans la perspective du sommet de Varsovie,06-07-016.

http://www.sciencespo.fr/ceri/fr/content/les-defis-strategiques-de-l-otan-dans-la-perspective-du-sommet-de-varsovie

12- Roberts, Joshua, Donald Trump se félicite des progrès accomplis par l'OTAN, le 3-04-019.

http://www.rfi.fr/ameriques/20190403-etats-unis-otan-donald-trump-se-felicite-progres-accomplis-stoltenberg

13- Ruhle, Michael un monde sans l'OTAN, 29-08-019, https://www.nato.int/docu/review/2018/Also-in-2018/a-world-without-nato-military-europe-united/FR/index.htm

14- Toussay, Jade, que sont devenues les menaces de Trump, le 03-04-019 https://www.huffingtonpost.fr/entry/que-sont-devenues-les-menaces-de-trump-otan_fr_5ca35163e4b04693a9478b37

15- Wemer, David, Here's Why the United States Needs NATO, JULY 5, 2018, Atlantico Council https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/here-s-why-the-united-states-needs-nato

Sites internet

16- Déclaration d'ouverture du sommet de l'Otan, 11-07-018, https://www.voltairenet.org/article201992.html

17- Quel rôle peut encore jouer l'OTAN aujourd'hui, 30-09-014, https://www.rtbf.be/info/monde/detail_quel-role-peut-encore-jouer-l-otan-aujourd-hui?id=8366699

18- https://www.nato.int/cps/fr/natohq/official_texts_23847.htm, 07 Nov. 1991, mis à jour le 02 Sep. 2009.

19https://www.nato.int/nato_static_fl2014/assets/pdf/pdf_2016_07/20160712_1607-factsheet-nato-eu-fr.pdf

20- https://www.nato.int/cps/fr/natohq/topics_84268.htm

Abstracts

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the «Lebanese National Defense» magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these two languages for the researshes published in Arabic.

•*Retired B.GEN P.S.C Nizar Abdel Kader*

The Arab Armies Facing the Popular Uprisings

.....55

•*COL P.S.C Antoine Chedid*

The role of the military judiciary in combating terrorism and esponiage and the danger of harming it

.....57

•*MAJ Hussein Ghaddar*

The Arabic language as a colonial tool in the Israeli entity

.....58

The Arab Armies Facing the Popular Uprisings

Retired B.GEN P.S.C Nizar Abdel kader

Many aspects of the Arab Spring came as a surprise: the mass demonstrations, the toppling of dictatorships, and indeed the speed, and timing. However, the behavior of the respective military forces was one of most unexpected aspects during these events.

Arab armies were regarded prior to 2011 as being unequivocal supporters of the regimes in power; they were consequently expected to crack down on the uprisings with an iron fist. Decades of military dictatorships, coups d'etat, and wars had entrenched the Arab armed forces as agents of coercion – not agents of reform or change.

Prior to the Arab Spring uprisings, the main challenge the Arab societies were facing was modernization, and many observers judged that the armed forces could play a positive role in this process, firstly, uniting their societies and spearheading innovation. However, when they faced the truth, they had failed to play the role they were expected to accomplish.

This article is an in depth analysis of the causes of the behaviors of the various Arab armies facing popular uprising calling for the downfall of the regime. In essence, armed forces are entities that have two distinct dimensions – as an organization on one hand and as agents of the state on the other. But in order to understand the various behaviors of armed forces, both dimensions need to be taken into account together to give us a clearer understanding of why and how Arab armies have played their political role.

Based on the armed forces allegiance to the state or allegiance to the regime and looking at the internal factors that make the cohesiveness and non-cohesiveness of the armed forces, one is able to identify four models of military forces: the cohesive force with allegiance to the state and society, the non-cohesive force with obedience to the regime or ruler, the cohesive

force with obedience to the ruler, and the non-cohesive force with allegiance to the state. In this analysis, it is found that Egypt and Tunisia represent the first model, Libya and Yemen represent the second model, and Bahrain and Syria represent the third model.

Finally, where the army decided not to back the regime like in Tunisia and Egypt, the regime was doomed. Where the armies opted to stick with the status quo like Bahrain and Syria, the regime survives. Where the armies were divided, like in Libya and Yemen, the outcome of the revolution was determined by other factors such as foreign military intervention, the strength of the opposition, or complete chaos and civil war.

The role of the military judiciary in combating terrorism and esponiage and the danger of harming it

COL P.S.C Antoine Chedid

The Military Judiciary Law occupies an important role in the structure of the Lebanese judicial body due to its wide scope of competences and the diversity of persons referred to it because of their functional character or the quality of the acts attributed to them.

This study raised the following questions to inquire the necessity of the military court and the society's need to it.

• To what extent are the judicial courts able to carry out the counter-terrorism and counter-espionage tasks, and to what extent can these facilities be secured?

• Is it possible to refer soldiers to judicial courts for trial without the risk of exploiting the privacy and secrets of the armed and security forces?

• Can the military court be considered the most convenient solution to counter both terrorism and espionage and thus form an armor to deter these increasing acts?

As these questions were answered, the study concluded the great importance of the Military Court in protecting the Lebanese society from terrorist attacks and espionage. The study also provided response to critics that demand the elimination of this court supplying presenting examples of previous cases and criminals sentenced by the Military Court.

The Arabic language as a colonial tool in the Israeli entity

MAJ Hussein Ghaddar

The contradictory relationship between the Israeli occupation and the Palestinian society has taken many forms on several levels, but it has remained linked to the basic operation of "standardization," carried out by specialized bureaucratic bodies, with the aim of creating a forced harmony between the colonizing state and the colonized people.

The arabic language certainly represented a prominent area of activity for the members of the zionist state, considering that the Israeli mind regards the arabic language as a part of the plan to deny the Palestinian identity and re-form the Palestinian mindset through the institutions of arab education, journalism and literature.

These activities emerged in various forms, the most important of which are:

- Articles in hebrew in various newspapers and magazines aimed at drawing a clear path for the relevant israeli institutions and proposing appropriate measures for corrective upbringing of the palestinians.

- Arabic articles dealing with part of the Palestinian literary output in harmony with the occupation, which promotes the idea of positivity and progress and condemns hostility and negativity.

- Integrating the Palestinian teachers into the Israeli academic system and placing them in an intermediate position between the two parties of the colonial system and employing them to produce new values of knowledge appropriate to the zionist regime.

- Encouraging israeli academics to thoroughly study the arabic language and create a new path for it, with a positive effect (in the israeli sense) towards the palestinian recipients.

- Support the establishment of linguistic assemblies and arab publishing houses to produce an arab literality that is appropriate to Israeli plans.

At the same time, the defeats suffered by the arab states at the hands of the Israelis, specifically the 1967 war, increased the crisis of the Palestinian identity and pushed the Israeli project forward.

The aim of this article is to approach Israeli procedures in the field of written Arabic and to highlight the linguistic operational tools used by Israeli institutions to impose a new value system that suits their policy.

Résumés

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées, le magazine «Défense Nationale Libanaise» publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arabe et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

•*GEN. B. B.E.M. retraité Nizar Abdel Kader*

Les armées arabes face aux poussées populaires

.....60

•*COL B.E.M Antoine Chedid*

Le rôle de la justice militaire dans la lute contre le terrorisme et l'espionage et la gravité d'y porter atteinte

.....62

•*CDT Hussein Ghaddar*

La langue arabe comme outil colonial dans l'entité israélienne

.....63

Les armées arabes face aux poussées populaires

GEN.B. B.E.M. retraité Nizar Abdel Kader

Plusieurs aspects du Printemps arabe se sont manifestés d'une façon soudaine: les démonstrations de masse, le renversement des dictatures, et bien sûr la rapidité et le moment choisi du déroulement de ces événements. Or le comportement des forces militaires concernées fut un des aspects les plus inattendus de ces événements.

Avant 2011, les armées arabes étaient considérées comme des partisans sans équivoque des régimes au pouvoir; on s'attendait à ce qu'elles oppressent les manifestations avec un bras de fer. Des décennies de dictatures militaires, des coups d'état, et de guerres ont renforcé la position des armées arabes en tant qu'agents de contrainte et non pas de réforme ou de changement.

Avant le printemps arabe, le défi essentiel des sociétés arabes fut la modernisation. Et plusieurs observateurs ont considéré que les armées pourraient jouer un rôle positif dans ce procès, en unifiant leurs sociétés et puis en dirigeant l'innovation. Or elles ont échoué à jouer ce rôle attendu.

Cet article analyse en profondeur, les causes du comportement des diverses armées arabes face aux mouvements populaires réclamant la chute des régimes. Principalement, les forces armées sont des entités à deux dimensions distinctes: d'une part, il s'agit d'une organisation, et d'autre part, elles sont les agents de l'état. Mais pour mieux comprendre les comportements divers des forces armées, il faut prendre en considération les deux dimensions, afin de réaliser les causes qui ont poussé les armées arabes à jouer leur rôle politique.

En se basant sur l'allégeance des forces armées à l'état, ou l'allégeance au régime, et en examinant les facteurs internes qui mènent à la cohésion ou à la non-cohésion des forces armées, on est capable d'identifier quatre

modèles de forces militaires: une force cohésive avec une allégeance à l'état et à la société, la force non-cohésive avec une obédience au régime ou au gouverneur, la force cohésive avec obédience au gouverneur et la force non-cohésive avec une allégeance à l'état. Dans cette analyse, nous avons trouvé que l'Égypte et la Tunisie représentent le premier modèle, la Libye et le Yémen représentent le second modèle et le Bahreïn et la Syrie le troisième modèle.

Finalement, dans les pays où l'armée a décidé de ne pas appuyer le régime comme en Tunisie et en Égypte, le régime fut voué à l'échec. Dans les pays où les armées ont choisi de préserver le statu quo comme au Bahreïn et en Syrie, le régime a survécu. Là où les armées ont subi la division, comme en Libye et au Yémen, le résultat de la révolution fut déterminé par d'autres facteurs comme une intervention militaire étrangère, la force de l'opposition ou le chaos total et la guerre civile.

Le rôle de la justice militaire dans la lute contre le terrorisme et l'espionage et la gravité d'y porter atteinte

COL B.E.M Antoine Chedid

La loi sur la justice militaire joue un rôle important dans la structure de l'organe judiciaire libanais en raison de son large éventail de compétences et de la diversité des personnes qui lui sont référées en raison de leur caractère fonctionnel ou de la qualité des actes dont ils sont accusés.

Cette recherche a soulevé de nombreuses questions qui ont été le point de départ pour établir la nécessité du tribunal militaire:

1- Dans quelle mesure le pouvoir judiciaire est-il capable de mener à bien la lutte contre le terrorisme et l'espionnage et la possibilité de lui garantir la protection de sécurité nécessaire?

2- Est-il possible de juger des soldats devant les tribunaux, notamment en raison de cette grande intimité et de la sécurité militaire??

3- Le tribunal militaire est-il la solution la plus appropriée pour lutter contre le terrorisme et l'espionnage, et la formation d'une force de dissuasion suffisante, en particulier avec l'augmentation constante de ces crimes?

Ces questions ont été posées pour déterminer l'importance accordée au tribunal militaire dans la protection de la société libanaise contre les attaques terroristes et l'espionnage, ainsi que pour répondre aux critiques de ceux qui demandent l'abolition du tribunal militaire, tout en donnant de nombreux exemples de scènes réalistes présentées auprès du tribunal.

La langue arabe comme outil colonial dans l'entité israélienne

CDT Hussein Ghaddar

La relation contradictoire entre l'occupation israélienne et la société palestinienne a pris de nombreuses formes à plusieurs niveaux, mais elle est restée liée à l'opération fondamentale de standardisation, menée par des organes bureaucratiques spécialisés, dans le but de créer une harmonie forcée entre l'État colonisateur et le peuple colonisé.

La langue arabe représente certainement un domaine d'activité de premier plan pour les organes de l'État sioniste, étant donné que la mentalité israélienne considère la langue arabe comme faisant partie du plan visant à nier l'identité palestinienne, et à réformer l'esprit palestinien à travers les institutions de la société arabe, le journalisme et la littérature.

Ces activités ont pris différentes formes, les plus importantes étant:

- Des articles en hébreu dans divers journaux et magazines visant à tracer une voie claire pour les institutions israéliennes compétentes et à proposer des mesures appropriées pour l'éducation corrective des Palestiniens.

- Des articles en arabe traitant une partie de la production littéraire palestinienne en harmonie avec l'occupation, qui promeuvent l'idée de positivité et de progrès et condamnent l'hostilité, la négativité.

- Intégrer les enseignants palestiniens dans le système universitaire israélien et les placer dans une position intermédiaire entre les deux parties du système colonial et les utiliser pour produire de nouvelles valeurs de connaissance adaptées au régime sioniste.

- Encourager les académies israéliennes à étudier à fond la langue arabe et à lui ouvrir une nouvelle voie, avec un effet positif (au sens israélien) sur les destinataires palestiniens.

- Soutenir la création d'assemblées linguistiques et de maisons d'édition arabes afin de produire une littérature arabe appropriée aux plans israéliens.

Dans le même temps, les défaites arabes aux mains des Israéliens, notamment la guerre de 1967, accentuèrent la crise de l'identité palestinienne et poussèrent le projet israélien vers l'avant.

Le but de cet article est d'aborder les procédures israéliennes dans le domaine de l'arabe écrit et de mettre en évidence les outils opérationnels linguistiques utilisés par les institutions israéliennes pour imposer un nouveau système de valeurs adapté à la politique israélienne.

الدفاع الوطني اللبناني - تموز ٢٠١٩
Défense Nationale Libanaise - Juillet - 2019

الدفاع الوطني
DEFENSE NATIONALE
LIBANAISE

Dilemmas of State Sovereignty, International laws and Cyberspace

L'OTAN: organisation obsolète?

١٠٩